تحفة الإخوان في صفات الرحمن

إطلالة على رسالة العقائد ومنهج
الإمام البنا وجماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات

إعداد
د. أبو الهمام
محمد بن محمد بن عبد العليم
جامعة الأزهر الشريف

راجعه
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء
والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية

أحمد ...

تحفة الإخوان في صفات الرحمن

إطلالة على رسالة العقائد ومنهج
الإمام البنا وجماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات

إعداد
د. أبو الهمام
محمد بن محمد بن عبد العليم
جامعة الأزهر الشريف

مراجعة
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء
والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية

يطلب من مكتبة الصحوة الإسلامية
جمهورية مصر العربية ـ إلمنيا ـ مغاغة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

الرقم [illegible]
التاريخ [illegible]
المرفقات [illegible]

الموضوع

الأخ المكرم محمد محمد عبد العليم سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فإجابة لكتابكم الموجه لسماحة الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ومشفوعه مسودة رسالة من تأليفكم بعنوان (تحفة الإخوان في صفات الرحمن) افيدكم بأنها تمت دراسة المسودة المذكورة دينياً فأتضح أنها تتضمن الرد على من ينفي الصفات أو يؤولها وقد دعمتموها بالأدلة من الكتاب والسنة سالكين في ذلك مسلك أهل السنة والجماعة لذا لا مانع دينياً من طباعتها في حدود الصفحات المختومة بالختم الرسمي للرئاسة على أن توافونا ببروفتين مع الأساس قبل البدء في الطباعة لنقوم بالمطابقة بين البروفتين والأساس ومن ثم نوافيكم بالإجراء الديني المناسب إن شاء الله وتجدون المسودة المذكورة برفقه وفقنا الله وإياكم إلى ما فيه خدمة ديننا الحنيف إنه سميع قريب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

مدير الإدارة العامة
لشئون المصاحف ومراقبة المطبوعات

عبد الله بن ردن المداح
١٩/١٠/١٤٠٩هـ

إهـــداء ...

* إلى روح الإمام الشهيد حسن البنا ..

* إلى قادة الفكر الإسلامي وإلـى كل مسلم غيـور .. كي يكون سليم العقيدة صحيح العبادة

* إلـى الـذين يتـطـلعون إلـى إعـادة الخلافـة المفـقـودة والوحدة المنشودة .. كي يـصححوا أولاً مـن مسار عقيدتهم وليجعلونها خلافه على منهاج النبوة



بسم الله الرحمن الرحيم

التقديـــم

الحمد للَّه والصلاة والسلام على رسول اللَّه .. أما بعد ...

ـ فإيماناً بأهمية تصحيح العقيدة وبوجوب معرفة التوحيد الذي هو أعظم الأوامر التي يخاطب اللَّه بها المكلفين من عباده، ونبذ ما هو ضده من الشرك والتعطيل والتأويل والتمثيل التي هي من أعظم المناهي.

ـ ومن منطلق أن طاغوت التأويل هو سبب البلاء الذي حل بالأمة الإسلامية على مر العصور، فأراق دماءها، واستحل أموالها وأعراضها وفرق جمعها إلى ثلاث وسبعين فرقة.

ـ وتصديقاً لما ذكره بعض العلماء من ضرورة تصفية العقيدة الإسلامية مما هو غريب عنها كالشرك وجحد الصفات وتأويلها، وتربية الجيل الناشيء على هذا الإسلام المصفى تربية إسلامية صحيحة[1].

ـ ولأن الإعراض عن مثل هذا الأمر يتضمن إبطال أصول الدين ودعائم التوحيد وكتمان ما بعث اللَّه به رسوله ﷺ من إثبات صفات اللَّه على نحو ما أراده اللَّه في كتابه، ووصفه به رسوله ﷺ[2] .

---

(١) ينظر مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني ـ المجلد الثاني.

(٢) ينظر الفتاوي الكبري لابن تيمية ص ١٢٢٧/ ٥.

ـ ولأن «قضية الصفات من قضايا العقيدة التي لا يجوز الخلاف فيها»[1] .

ـ وإجلاء لهذا الأمر المعمي على كثير من الناس حتى من علماء المسلمين والعاملين في الحقل الإسلامي.

ـ وإرجاعاً للأمر الأول، لتفهم عقيدة سلف الأمة ـ المرضى عنهم في قوله تعالى: «رضى اللّه عنهم ورضوا عنه»[2] والمشهود له بالخيرية والسبق في قوله ﷺ «خير القرون، الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» ـ والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

ـ ومن أجل الحب في الله ـ الذي جمعنا على طريق واحد ـ نستلهم معالمه من الكتاب والسنة، ومن أولى دعائمه التناصح ابتغاء مرضاة اللّه عملاً بقول النبي ﷺ «الدين النصيحة» وأخذاً بقول عمر رضي الله عنه: «رحم الله امرأ أهدى إليّ عيوبي».

ـ وإعمالاً لما صرح به الإمام حسن البنا من أنه لا مانع من الخلاف والتحقيق العلمي النزيه في جو الحب في الله.

ـ من أجل كل هذا كان لزاماً علينا أن نطرق هذا الباب المدلهم، والمنزلق الخطير ألا وهو «موضوع تأويل صفات الله سبحانه، وتفويضها واعتقاد أن المراد منها غير الظاهر» علَّ الله أن يعصمنا من الزلل وأن يرشدنا إلى الحق، وأن يهدنا ويهد بنا ..

اللّهم آمــين ....

* * *

(١) تنبيهات في الرد على من تأول الصفات للشيخ ابن باز وابن فوزان ص ٥٩.

(٢) التوبة ١٠٠، المجادلة ٢٢.

تمهيـــد:

وقبل أن نبدأ الحديث عن هذا الأمر المتعلق بتوحيد الله في صفاته، وأفعاله، لمعرفة أوجه الصواب والخطأ، على ضوء ما جاء في «رسالة العقائد» التي تكاد تمثل منهجاً في عقيدة توحيد الأسماء والصفات لجماعة لها وزنها وثقلها على الساحة، لا بد ـ من باب التذكير ـ من الوقوف على هذه التنبيهات:

(١) التنبيه الأول:

أن تدرك مدى أهمية هذا الأمر، وخطورة الإعراض عنه، إن أهمية هذا الأمر تكمن في أن الإيمان بهذه الصفات التي أثبتها اللّٰه لنفسه من غير تأويل، ولا تفويض ولا إخراج لها عن ظاهرها من أفرض الفرائض، وأوجب الواجبات على العبد، لتعلق ذلك بتوحيد اللّٰه تعالى في ذاته وصفاته وأفعاله، وذلك يمثل النوع الأول من التوحيد وهو توحيد الإثبات الذي يشمل أنواع التوحيد الأخرى ـ الربوبية والألوهية ـ لأنه «يقوم على إفراده سبحانه بكل ما له من الأسماء الحسنى والصفات العليا التي لا تنبغي إلا له ومن جملتها كونه رباً واحداً لا شريك له في ربوبيته، وكونه إلها واحداً لا شريك له في إلهيته»[١] .

---

(١) دعوة التوحيد، أصولها والأدوار التي مرت بها، د. محمد خليل هراس ص ٧٠، ٧١ .. على أن السعدي في شرحه كافية ابن القيم، قد أدخله ضمن توحيد الألوهية كما أدخل توحيد الربوبية ضمن توحيد الأسماء والصفات فقال: «وهذا النوع من التوحيد ـ أي توحيد الألوهية ـ متضمن للنوع الأول الذي هو توحيد الأسماء والصفات الداخل فيها توحيد الربوبية، لأن الله هو الذي له صفة الإلهية وهي صفات الكمال كلها، ولهذا كلما قوي إيمان العبد ومعرفته بأسماء الله وصفاته قوي توحيده وتم إيمانه» (الحق الواضح ص ٥٨) وسواء كان توحيد الله في أسمائه وصفاته متضمناً توحيدي الربوبية والألوهية أو متضمناً لتوحيد الربوبية فقط، فإن ذلك كله يُظهر مدى أهمية هذا النوع من التوحيد وهو توحيد الإثبات لذا فقد أسماه الإمام أبو حنيفة بالفقه الأكبر وقال: «ولأن يفقه الرجل كيف يعبد ربه خير له من أن يجمع العلم الكثير، ومن هنا كان من أعظم مداخل الشيطان ومكائده . قال عمرو بن عثمان المكي: «من أعظم ما يوسوس في التوحيد بالتشكيك أو في صفات الله بالتمثيل والتشبيه أو بالجحد لها والتعطيل» (ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص ٢٨، ٣٧).

لذا كان أول واجب فرضه اللّه عز وجل على العبيد هو معرفتهم إياه بالتوحيد الذي خلقهم له، وأخذ عليهم الميثاق به، ثم فطرهم شاهدين مقرين به، ثم أرسل به رسله إليهم وأنزل به كتبه عليهم.

فمعرفة العباد ربهم بالتوحيد هو أعظم من كل الأوامر التي يخاطب الله المكلفين من عباده بها، كما أن ضده من الشرك والتعطيل والتمثيل هو أعظم المناهي، ولهذا لا يدخل العبد في الإسلام إلا به، ولا يخرج منه إلا بضده، ولن يزحزح عن النار ويدخل الجنه إلا به .. ولا يخلد في النار ويحرم الجنة إلا بضده، ولم تدع الرسل إلى شيء قبله ولم تنه عن شيء قبل ضده[1] ، ولأهميته كثرت فيه التآليف حتى جلت عن الحصر، جاءت في كتب الصحاح والسنة والمساند، وبُوِّبت فيه أبواباً مثل: «كتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية» الذي هو في آخر كتاب صحيح البخاري وأبي داود وغيرهما كما صنفت فيه مصنفات كثيرة أربت على الأربعين مصنفاً[2] .

أما عن خطورة ترك الحديث عن صفات اللهجل وعلا، فلقد ذكرها ابن تيمية في سبعة عشر وجهاً، وذلك إثر ورقة كُتبت له يطلب أصحابها أن لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلى البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها، ومن أهم هذه الأوجه وأبرزها: أن ذلك يتضمن إبطال أعظم أصول الدين ودعائم التوحيد، فإن من أعظم آيات الصفات آية الكرسي، و ﴿ قل هو اللّه أحد ﴾[3] ، و فاتحة الكتاب، وإن كاتم معنى ذلك ينطبق عليه قول الله تعالى: ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب، أولئك يلعنهم اللّه ويلعنهم اللاعنون ﴾[4] ، وقول الرسول ﷺ : «من سُئِلَ عن علم يعلمه

(١) ينظر معارج القبول في شرح سلم الوصول للشيخ حكمي ص ٤٥، ٤٦ باختصار.

(٢) ينظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية ص ١٠، ١٥/ ٥، وقطف الثمر للقنوجي ص ٥٣.

(٣) الإخلاص: ١.

(٤) البقرة: ١٥٩.

فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»، وأن الإجماع في وجوب الإفتاء في باب الصفات بما في الكتاب والسنة، دون قول جهم المتضمن للنفي، فمن كتمها فقد خالف ذلك الإجماع[1].

(٢) التنبية الثاني:

هو خطورة «**طاغوت التأويل**» على نحو ما أسماه ابن القيم في مختصر الصواعق، وأفرد له ما يقرب من المائة صفحة، فما ضلت فرق المعطلة والجهمية وغيرهم إلا بسبب الجدال العقيم والنقاش الذميم في صفات اللّه وأسمائه بتأويلها أو تعطيلها، حتى أصبحت الأسماء والصفات مادة للأخذ والرد، بل وما كفرت فرق النصارى إلا بإلحادهم في أسماء الله وصفاته وذلك حين نسبوا إليه سبحانه الصاحبة والولد وكذا المشركون حين جعلوا ﴿ لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون ﴾[2]. ونتساءل أليس مما يجني على العقيدة ويضعف سلطانها على القلوب أن تصبح محلاً للمناقشة، ومجالاً للأخذ والرد، يقول فيها كل إنسان برأيه، ويبتدع ما شاء له هواه، ولو خالف صريح الكتاب والسنة، وذلك على الرغم من بساطتها ويسرها؟ لقد « نهى السلف رحمهم الله عن الجدال في الله جل ثناؤه، في صفاته وأسمائه، وأما الفقه فأجمعوا على الجدال فيه والتناظر لأنه علم، يحتاج فيه إلى رد الفروع إلى الأصول للحاجة إلى ذلك، وليس الاعتقادات كذلك لأن الله لا يوصف عند الجماعة ـ أهل السنة ـ إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسول الله ﷺ أو أجمعت الأمة عليه، وليس كمثله شيء فيدرك بقياس أو إنعام نظر»[3].

لقد اختلف الأئمة ومن قبلهم من صحابة النبي وتابعيهم في كثير من مسائل الفقه ولم يختلفوا في مسألة واحدة تتعلق بعقيدة توحيد الله في أسمائه وصفاته، ولا

---

(١) ينظر السؤال والجواب والأوجه السبعة عشر في الفتاوى الكبرى لابن تيمية ص ٥ : ٢١/ ٥.

(٢) سورة النحل: ٥٧.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص ١١٣/٢.

حكى عنهم أحد ذلك قط، يقول ابن القيم «تنازع الناس في كثير من الأحكام ولم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد .. ، وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بياناً وأن العناية ببيانها أهم لأنها من تمام تحقيق الشهادتين وإثباتها من لوازم التوحيد»[١] .

وقد جاء في الخطط للمقريزي أنه لم يرد من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الله به نفسه، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام عن الصفات في حقيقتها.

ولعل نهي السلف عن الجدال في أسماء الله وصفاته نظراً لبيانها من جانب، ولأن الجدال فيها يؤدي إلي ضعف سلطانها على القلوب من جانب آخر ـ لعل ذلك ما دعى الألباني إلى أن ينبه على ضرورة تصفية العقيدة مما هو غريب عنها. كالشرك وجحد الصفات الإلهية وتأويلها من أجل استئناف الحياة الإسلامية وتربية الجيل الناشيء تربية إسلامية صحيحة[٢] .

فليعلم القاصي والداني أننا لا نريد إلا ذلك ولا نريد شيئاً سوى إرجاع الأمر في العقيدة الإسلامية إلى أول أمرها بسيطة سهلة، يأخذها المسلمون عن الكتاب والسنة فيمرون آيات الصفات وأحاديثها لا يقفون عند شيء من حقيقة كنهها ولا كيفية قيامها بذاته سبحانه مع إدراكهم لمعانيها وبيان دلالتها، ولا يرون أنفسهم في حاجة إلى تأويلها بل يجرون هذه النصوص على ظواهرها، مع التسليم لله فيما وراء ذلك واعتقاد تنزيهه عن مماثلة المخلوقين.

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ١٧.

(٢) ينظر مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني ـ المجلد الثاني.

(٣) التنبية الثالث:

أننا لا نريد للحق أن يضيع أو للعلم أن يكتم أو للهدى أن ينزوي وسط ضجيج الانفعالات والتعصب وتقديس الأشخاص واتباع الهوى والمغالاة في حب الذوات، والزعم بأننا دعاة هجوم وتفرقة، وخرق للصف الإسلامي وغير ذلك مما هو متوقع حدوثه والقول به، فليس لنا حيال هذا الأمر وتوضيحه إلا واحدة من اثنتين، إما أن نسكت على هذا الفهم الخاطئ في توحيد الله في صفاته، بل وعن دفاع البعض عنه وتمييع عقيدة الأمة، واستجهال الناس بهذا الخطر المحدق، وهو خطر التأويل ونكتم ما أمر الله بتبيانه، فنأثم وتحل علينا لعنة اللاعنين[١] ، وإما أن نصدع بالحق وبتبليغ دعوة الله إلى الناس ولا نخشى في الله لومة لائم عملاً بقول الله تعالى: ﴿ الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله ﴾[٢] . وقوله عليه السلام: «بلغوا عني ولو آية» وهذا هو الواجب المنوط بكل مسلم.. وفي ذلك يقول ابن رجب الحنبلي: ـ «الواجب على كل من بلغه أمر الرسول ﷺ وعرفه أن يبينه للأمة وينصح لهم ويأمرهم باتباع أمره، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة، فإن أمر رسول الله ﷺ أحق أن يعظم ويقتدي به من رأى أي معظم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ، ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم على كل مخالف سنة صحيحة، وربما أغلظوا في الرد، حتى ولو على آبائهم وعلمائهم لا بغضاً له، بل هو محبوب عندهم، معظم في نفوسهم، لكن رسول الله ﷺ أحب إليهم وأمره فوق كل مخلوق.. بل ذلك المخالف المغفور له لا يكره أن يُخالَف أمره إذا ظهر أمر الرسول بخلافه[٣] ». ولا

---

(١) إشارة إلى قول المولى تبارك وتعالى: ﴿ إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ﴾ [البقرة: ١٥٩].

(٢) سورة الأحزاب آية ٣٩.

(٣) ولنا فيهم المثل الأعلى والقدوة الحسنة: فقد جاء رجل من أهل الشام لابن عمر فسأله عن التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال ابن عمر: حسن جميل، فقال أبوك كان ينهى عن ذلك، فقال: ويلك فإن كان أبي قد نهى عن ذلك، وقد فعله رسول الله ﷺ وأمر به، فبقول أبي تأخذ أم بأمر رسول الله؟ قال: بأمر رسول الله ﷺ. قال =

يعد ذلك خرقاً للجماعة، لأن الجماعة الحقة التي تسعى للتمكين لدين الله لابد أن تكون على الحق المبين الذي قال عنه ﷺ : «هو ما أنا عليه وأصحابي»، وقال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله»، ولابد أن يسعى أفرادها لتكون عقيدتهم هي عقيدة أهل الحق ولينخرطوا في عداد جماعة الحق التي أشار إليها ابن مسعود بقوله: «الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك»، وقال عنها نعيم بن حماد: «إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك فإنها الجماعة حينئذ» والذين هم أهل الحديث وأصحاب الأثر، والسائرين على درب المرضي عنهم من الصحابة وسلف الأمة، والذين عنهم يقول ابن مسعود: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علوماً وأقلها تكلفاً وأقومها هدياً وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوا آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم» ويقول عمر بن عبد العزيز: «سن رسول الله ﷺ وولاة الأمور ـ من العلماء ـ من بعده سُنناً الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله، من عمل بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولي وأصلاه جهنم وساءت مصيراً»، ويقول الأوزاعي: اصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف

قم عني، وقال البخاري: سمعت الحميدي يقول: كنا عند الشافعي فأتاه رجل فسأله عن مسألة فقال: قضى رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال الرجل للشافعي: ما تقول أنت؟ فقال: سبحان الله تراني في كنيسة، تراني في بيعة، ترى على وسطي زناراً، أقول قضى رسول الله ﷺ كذا وكذا وأنت تقول لي ما تقول أنت؟. وقال المزني وحرملة عن الشافعي: إذا وجدتم سنة رسول الله ﷺ فاتبعوها ولا تلتفتوا إلى قول أحد، وقال الربيع عن الشافعي: ليس لأحد قول مع سنة رسول الله، وعنه: متى رويت عن رسول الله حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب .. هذا وقد اتفق المسلمون على أن حب رسول الله فرض ... كما اتفقوا على أن حبه لا يتحقق إلا باتباع آثاره والتسليم لما جاء به والعمل على سنته وترك ما خالف قوله لقوله. (ينظر صفة صلاة النبي ص ١٩، ٢٠ عن إيقاظ الهمم لابن رجب الحنبلي وينظر الصواعق ص ٥٦٣، ٥٦٤) وإذا كان هذا في حق فقهاء الأمة وجهابذة التابعين فلأن يكون في حق غيرهم أولى؟.

عما كفوا عنه واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم» ويقول: «عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول» ويقول ابن عمر: «أيها الناس: إنكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالأمر الأول». والحاصل أن الجماعة المحقة والطائفة المنصورة لابد أن تسير على منهاج النبوة وأن يكون فكرها فكر الكتاب والسنة، ومنهجها هو منهج السلف الصالح والرعيل الأول لأن هذا المنهج هو بحق، الصحيح القادر على إعادة الخلافة في الأرض.

إن النصيحة التي حدَّث بها ﷺ في قوله: «الدين النصيحة» لابد أن تكون حباً في الله وابتغاء مرضاته، لا تصيداً للأخطاء، أو تجريحاً للأشخاص أو إغماضاً لأصحاب الفضل، كما لابد على من توجه إليه النصيحة أن يتقي الله فيها، ولا يعرض عنها عناداً أو إعراضاً أو سخرية أو استهزاءً بل يتمثل بأخلاق الإسلام، وبتربية النفس، ومجاهدتها على تعلم الهدى والبعد عن الهوى.

إن جميعنا يحلم بيوم ينشق فجره، وقد اتحدت أعلام المسلمين على كلمة سواء معتصمين بحبل الله، متمسكين بسنة نبي الله، سائرين على هدى أصحابه، ولم يبق لنا حيال هذا المطلب الذي ليس على الله بعزيز ـ إلا واحدة هي أن نرجع إلى ما اختلف فيه إلى الفهم الصحيح الذي تركه هؤلاء المرضى عنهم من الصحابة وتابعيهم على ضوء من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ. وصدق إمام دار الهجرة: «إن آخر هذا الزمان لن ينصلح إلا بما صلح به أوله. وأخرى هي أن نضرع إلى الله سبحانه وتعالى آملين أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وألا يجعل ذلك متشابهاً علينا فنضل ضلالاً بعيداً. اللّهم آمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وبعد:

فإن هذا الكتاب يتناول الحديث عن مسائل توحيد الله في أسمائه وصفاته وما

يتعلق بذلك من تأويل وتفويض وإخراج للصفات عن ظاهرها، كما يتناول ما ورد في «رسالة العقائد» للإمام حسن البنا[1] بهذا الخصوص، وذلك بهدف الوقوف على الأخطاء الشرعية التي حوتها الرسالة والتي توارثها جماعة الإخوان المسلمين جيلاً بعد جيل وتعصب لها بعضهم حتى أراد أن يجعلها منهج عقيدة يلزم بها الدعاة إلى الله، ودافع عنها دفاعاً مستميتاً الأستاذ سعيد حوى، وأكدها وكررها وأعاد بنودها المرشد السابق للجماعة الأستاذ «عمر التلمساني»[2] ـ رحمه الله ـ وغيره، وقد جاءت خطة هذا الكتاب مشتملة على فصول ثلاثة حوت في طياتها الحديث عن سبعة أخطاء هي جملة ما يتعلق بمسائل توحيد الصفات والأسماء في معتقد صاحب «رسالة العقائد» عليه من الله سحائب الرحمة والرضوان.

الفصل الأول: منها خاص بمسألة التفويض، وقد تم فيه تناول المسائل الآتية:

(١) القول بتفويض هذه الصفات لله جل وعلا.

(٢) نسبة ذلك إلى السلف.

(٣) الاستدلال الخاطيء بعدم تفهم السلف لصفات الله جل وعلا.

الفصل الثاني: خاص بمسألة التأويل، وفيه تم مناقشة:

(٤) الزعم باتفاق السلف والخلف على أصل التأويل.

---

(١) والجزء الخاص بالعقائد جاء في «مجموعة رسائل الإمام حسن البنا» من ص ٢٨٩ : ٣٣١، وقد طبع في رسالة مستقلة حققها الأستاذ رضوان محمد رضوان. كما تضافر على شرحها والتعليق على بعض ما جاء فيها لفيف من علماء الإخوان ومنظريهم.

(٢) فلقد ذكر الاستاذ عمر التلمساني مقالاً بعنوان «هل الدعاة إلى الله منهج» وذلك في عدد المحرم سنة ١٤٠٨هـ من مجلة « لواء الإسلام » تعرض، فيه ضمن ما تعرض لهذه النقاط السبع، وأوردها على نحو ما فعل الإمام البنا بل وأرادها أن تكون منهجاً للدعاة على نحو ما ألمح في عنوان مقاله ... وهنا تكمن الخطورة، بل وما زاد الطين بلة دفاعه ـ رحمه الله ـ عن آراء الإمام البنا وكذا دفاع الاستاذ «سعيد حوى» وحماسه الشديد لآرائه وكأنها وحي يوحى ... وما هكذا علمنا الإسلام وإنما علمنا أن لا نقول إلا الحق وأن نبحث عنه وألا نتعصب إلا له.

(٥) الاعتقاد بأن رأي السلف أسلم ورأي الخلف أعلم.

(٦) نسبة التأويل إلى الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة رحمه الله ورضي عنه.

الفصل الثالث: خاص بإخراج الصفات عن ظاهرها، وفيه تم تناول :

(٧) الزعم بأن المراد من الصفات غير الظاهر، ونسبة هذا إلى السلف[1] .

ونسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وأن ينفع به، وأن يجمع أمة محمد ﷺ على الحق، وأن يهيأ لها من أمرها رشداً .. اللهم آمين ..

* * *

(١) ويمكن إجمال ذلك في:

أ ـ التفويض. ب ـ التأويل جـ ـ إخراج الصفات عن ظاهرها.

ولكن نظراً لأهمية ولخطورة ما تفرع عن هذه الثلاث آثرنا تفصيل القول في ذلك ليتضح الأمر جلياً والله نسأله الهداية والتوفيق.

الفصل الأول

مبحث في تفويض علم الصفات إلى الله تعالى

المسألة الأولى: القول بتفويض علم الصفات إلى الله:

وفيها يقول الإمام البنا رحمه الله: إن البحث في مثل هذا الشأن مهما طال فيه القول لا يؤدي في النهاية إلا إلى نتيجة واحدة هي التفويض لله تبارك وتعالى[1] (مجموعة الرسائل ص ٣٢٩).

وهذا قول «يتناقض ـــ كما ذكر ابن تيمية رحمه الله في الإكليل ـ مع قول الله

(١) مقصود البنا من التفويض هنا هو ترك بيان المقصود من الصفات وعدم معرفة معناها والسكوت عن تفسيرها، آية ذلك قوله عن السلف أنهم كانوا «يتركون بيان المقصود منها» (مجموعة الرسائل ص ٣٢٧). وأن مذهبهم أن يسكتوا عن تفسيرها أو تأويلها (مجموعة الرسائل ص ٣٢٩) وقوله فيما ينبغي علينا: هو أن نترك بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى .. ونترك لله تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها» (الرسائل ص ٣٢٥) وغير ذلك مما سيأتي من نصوص له في المسألة الثانية .. والسؤال ... أين ذلك من تفسير ابن عباس وعدم سكوته في بيان لمقصود من قول الله تعالى: ﴿ استوى على العرش ﴾ ﴿ استوى إلى السماء ﴾ أنه بمعنى علا وارتفع، وقد جاءت هذه الرواية في صحيح البخاري في باب: «وكان عرشه على الماء» (ينظر فتح الباري ٤١٤/١٣ وما بعدها ط دار التراث بيروت) وقول الإمام مالك وشيخه «ربيعة الرأي» وغيرهما: الاستواء معلوم .. وشأن هذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه... بل أين ذلك مما تضافرت عليه أدلة العقل والنقل والإجماع في معرفة المقصود من صفات الله سبحانه وأسمائه، ومعرفة معانيها على نحو ما سنفصل فيه القول في هذا الفصل ... والحق أن « السلف كانوا يفهمون معاني هذه الآيات والأحاديث ولو كان معناها غير مفهوم لهم لما صح منهم الإثبات، إذ كيف يثبتون شيأً لا يعقلون معناه، غاية الأمر أنهم لم يكونوا يبحثون فيما وراء هذه الظواهر عن كنه هذه الصفات، أو كيفية قيامها بذاته تعالى (ينظر ابن تيمية السلفي د. هراس ص ٤٨، ٤٩).

خلاصة الأمر أن هذا النوع الذي أراده البنا من التفويض هو المنهي عنه وهو المذموم، أما النوع الثاني وهو تفويض علم حقيقة وكنه الصفات وكيفية قيامها بذاته سبحانه، فذلك ما أُمرنا بعدم الخوض فيه وهكذا فعل السلف.

تعالى: ﴿ ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون * قرآناً عربياً غير ذي عوج ﴾[1] وقوله: ﴿ آلر، تلك آيات الكتاب المبين * إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون ﴾[2] . فأخبر أنه أنزله ليعقلوه، وأنه طلب تذكرهم، وقال أيضاً: ﴿ وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون ﴾[3] فحض على تدبره وفقهه وعقله، والتذكر به والتفكر فيه، ولم يستثن من ذلك شيئاً بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله تعالى: ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾[4] وقوله: ﴿ أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾[5] . ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفه[6] ».

بل إن معرفة أسماء الله وصفاته مما يجب العلم به والسعي لتحصيله فقد رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه، تفسير تعرفه العرب من كلامها، وهو تفسير مفردات اللغة كمعرفة معنى «القرء» و« النمارق» و«الكهف» ونحوها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وهو تفسير الآيات المكلف بها اعتقاداً أو عملاً كمعرفة الله بأسمائه وصفاته ومعرفة اليوم الآخر والطهارة والصلاة والزكاة وغيرها، وتفسير يعلمه العلماء وهو ما يخفى على غيرهم مما يمكن الوصول إلى معرفته كمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ، والعام والخاص والمحكم والمتشابه ونحو ذلك، وتفسير لا يعلمه إلا الله، فمن ادعى علمه فهو كاذب، وهو حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، فإن هذه الأشياء نفهم معناها، ولكن لا ندرك حقيقة ما هي عليه في الواقع[7] .

(١) سورة الزمر: ٢٧، ٢٨. (٢) سورة يوسف: ١، ٢.
(٣) سورة الحشر: ٢١. (٤) سورة محمد: ٢٤. (٥) سورة النساء: ٨٢.
(٦) الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية ص ٤٥، ٤٦. مكتبة أنصار السنة المحمدية القاهرة ــ ط ٢ سنة ١٣٦٦هـ.
(٧) ينظر الحموية الكبرى لابن تيمية ص٢٢ وينظر فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص ١٠٦.

ولكن لدقة هذا الأمر وعموم البلوى فيه، وجهل الكثيرين بأهميته، فالأحوط لنا أن نعذر فيه بالجهل اتباعاً لقول الشافعي بعدم جواز رد شيء من أسماء الله وصفاته فمن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر، وأما قبل ثبوت الحجة فمعذور بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها[1] .

على أن مقتضى القول بالتفويض يستلزم أن الله خاطب عباده بما لا يفهمون معناه بل يستلزم أن يكون نبينا محمد ﷺ وجبريل عليه السلام بل وجميع الأنبياء والملائكة لا يعلمون معاني آيات الصفات، كما يستلزم أن يكون الأنبياء أنفسهم قد تكلموا بما لا يعقلون، وبعثوا بتبليغ العباد وتكليفهم بما لا يفهمون كما يسلتزم أيضاً أن يكون الله تعالى قد أنزل نحو مائة آية عبثاً لا تفيد العباد عقيدة ولا ديناً، وهذه لوازم شنيعة بإجماع الأمة، ولذلك لا يعذر باعتقادها والتزامها المقلدون، بل يجب عليهم الإيمان بأن مراد السلف الصالح من تلك العبارات المنع من تأويل الصفات، وإلزام الناس أن يعتقدوا بمعانيها اللغوية وأن لا يبحثوا عن كيفيات صفات الله التي دلت الآيات عليها. وأن الكيفيات هي وحدها الممنوع من اتباعها والتي يجب أن تكون من قبيل المتشابه دون أصل معانيها فإن جميع العباد مكلفون باعتقاد أصل المعاني المذكورة، وبذلك يمكنهم أن يقصدوا ويتوجهوا إليه سبحانه، كما أن القول بالتفويض يستلزم أيضاً استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنهم كانوا يقرأون هذه الآيات المتعلقة بالصفات ولا يعرفون معنى ذلك ولا ما أريد به، ولازم قولهم أن رسول الله ﷺ كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه[2] .

---

(١) ينظر معارج القبول للشيخ حكمي ص١/٢٦٨، وينظر بحث العذر بالجهل عقيدة السلف لشريف هزاع.

(٢) ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص٤٠، ٦٢ وما بعدهما.

«ومن المحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل إليه من ربه وينزل عليه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾[1] ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبته إليه مما لا يجوز مع حضه على التبليغ عنه بقوله: «ليبلغ الشاهد الغائب» حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وصفاته وما فعل بحضرته فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان بها على الوجه الذي أراده الله منها ووجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات بقوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[2] فمن أوجب خلاف ذلك فقد خالف سبيلهم»[3] بل ومن الأدلة على أن القول بالتفويض مناقض ومخالف لما عليه جميع العباد وفي مقدمتهم الأنبياء المرسلون أنه «من تأمل خطب النبي ﷺ وخطب أصحابه وجدها كفيلة بيان الهدى والتوحيد وذكر صفات الرب جل جلاله، وأصول الإيمان الكلية ... فيذكرون من عظمة الله وصفاته وأسمائه ما يحببه إلى خلقه»[4] وهذا ما تعنيه عبارة «إثبات الصفات لله سبحانه»، وفي ذلك يقول ابن القيم رحمه الله في الكافية الشافية:

وهذا ومن توحيدهم إثبات أو صاف الكمال لربنا الرحمن

«أي من توحيد الأنبياء والمرسلين وأتباعهم أن يعترفوا ويثبتوا لله كل صفة للرحمن وردت في الكتب الإلهية وثبتت في النصوص النبوية، يتعرّفون معناها، ويعقلونه بقلوبهم ويتعبدون لله تعالى بعلمها واعتقادها، ويعلمون بما يقتضيه ذلك الوصف من الأحوال القلبية، والمعارف الربانية، فأوصاف العظمة والكبرياء والمجد والجلال تملأ قلوبهم هيبة لله وتعظيماً له وتقديساً، وأوصاف العز والقدرة والجبروت تخضع لها القلوب، وتذل وتنكسر بين يدي ربها، وأوصاف الرحمة والبر والجود والكرم تملأ القلوب رغبة وطمعاً فيه وفي فضله وإحسانه وجوده وامتنانه، وأوصاف

---

(١) المائدة: ٣.

(٢) الشورى: ١١.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٣٣ ط دار إحياء التراث ـ بيروت.

(٤) زاد المعاد لابن القيم الجوزية ١/ ١١٦.

العلم والإحاطة توجب للعبد مراقبة ربه في جميع حركاته وسكناته، ومجموع الصفات المتنوعة الدالة على الجلال والجمال والإكرام تملأ القلوب محبة لله وشوقاً إليه وتوجب له التأله والتعبد والتقرب من العبد إلى ربه بأقواله وأفعاله بظاهره وباطنه، بقيامه بحقه وقيامه بحقوق خلقه، وبهذه المعاني الجليلة وتحقيقها يرجى للعبد أن يدخل في قوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة»[١] .. فإحصاؤها فهمها وعقلها والاعتراف بها والتعبد لله بها[٢] ». فكيف يسوغ إذاً القول بغير ذلك؟!

والظاهر أن الذي حمل الأستاذ البنا على القول بالتفويض ما وجده في أقوال السلف من ألفاظ لم يدرك البنا حقيقتها ولا المُراد منها. آية ذلك ما ساقه لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ــ «نؤمن بها ونصدق بها ــ أي الصفات ــ ولا كيف ولا معنى ولا نرد منها شيئاً ... إلخ»[٣] وما ساقه لأبي القاسم اللالكائي عن محمد بن الحسن، صاحب أبي حنيفة «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا»[٤] وكذا ما ساقه لغيرهما مما يفيد ذلك.

و«الجواب على ذلك أن المعنى الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم وحرفوا به نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها إلى معان تخالفه، ويدل على ما ذكرنا أنه نفى المعنى ونفى الكيفية، ليتضمن كلامه

---

(١) متفق عليه.

(٢) الحق الواضح في شرح كافية ابن القيم للسعدي ص ١٢، ١٣.

(٣) مجموعة الرسائل ص ٣٢٦.

(٤) نفس المصدر ص ٣٢٥، ٣٢٦.

الرب على كلتا الطائفتين المبتدعتين طائفة المعطلة وطائفة المشبهة»[١] ويدل عليه أيضاً قول أحمد نفسه « إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه»[٢] وعلى مثل ذلك تُحمل عبارات نفي التفسير كما في رواية اللالكائي في أصول السنة عن محمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة والتي ذكرناها بنصها وفيها: إثبات صفة الرب من غير تفسير ... إلخ وكما في قول الأئمة أيضاً: «نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك»[٣] وكذا كلام الأثرم والطلمنكي والماجشون: «لانجحد ما وصف ولا نتكلف معرفة ما لم يصف» وهؤلاء جميعهم من علماء السلف وقد ساق البنا كلامهم[٤] .

وفي بيان ذلك يقول ابن القيم: «الصحابة والتابعون فسروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي، وإن لم يعلموا الكيفية ... فمن قال من السلف، إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى ــ الكيفية ــ فهو حق، وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط، والصحابة والتابعون وجمهور الأمة على خلافه»[٥] وفي هذا القول الفصل في الرد على معتقد البنا، ومن دافع عنه وسار على دربه في مسألة التفويض.

* * *

---

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عيثمين ص ٦٣.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ص ١٢٤، وينظر الإكليل ضمن الرسائل الكبرى (٢/ ٢٢، ٢٣) لابن تيمية.

(٣) فتح الباري ١٣/ ٣٤٦ ط دار إحياء التراث.

(٤) مجموعة الرسائل ص ٣٢٦.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة ص ١٢٥، وينظر المسألة الثانية والثالثة من هذا الفصل.

المسألة الثانية: نسبة التفويض إلى السلف:

يقول الإمام البنا رحمه الله: قد علمت أن مذهب السلف في الآيات والأحاديث التي تتعلق بصفات الله تبارك وتعالى أن يمرروها على ما جاءت عليه، ويسكتوا عن تفسيرها أو تأويلها» (مجموعة الرسائل ص ٣٢٩)، وهو يعني بالتفويض هنا: عدم إدراك معاني هذه الصفات وترك بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى وهو ما عبر عنه بقوله: «أما السلف رضوان الله عليهم، فقالوا: نؤمن بهذه الايات والأحاديث كما وردت، ونترك بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى، فهم يثبتون اليد والعين والأعين والإستواء والضحك والتعجب .. إلخ وكل ذلك بمعانٍ لا ندركها ونترك لله تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها» (مجموعة الرسائل ص ٣٢٥)، وقوله: أن السلف رضوان الله عليهم يؤمنون بآيات الصفات وأحاديثها كما وردت، ويتركون بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى ... إلخ (مجموعة الرسائل ص ٣٢٧)[1].

والتفويض بهذا المعنى ليس هو عقيدة أهل السنة والجماعة من السلف فهذا أمر فيه لبس. «فليس الأسلم تفويض الأمر في الصفات إلى علام الغيوب، لأنه سبحانه بينها لعباده وأوضحها في كتابه الكريم، وعلى لسان رسوله الأمين ﷺ، ولم يبين كيفيتها فالواجب تفويض علم الكيفية لا علم المعاني، وليس التفويض مذهب السلف بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السلف الصالح، وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله، وغيره من أئمة السلف على أهل التفويض، وبدَّعوهم، لأن مقتضى مذهبهم أن الله سبحانه خاطب عباده بما لا يفهمون معناه ولا يعقلون مراده منه، والله سبحانه وتعالى يتقدس عن ذلك»[2].

---

(١) ومن شديد ما يعجب له في هذا الصدد الجمع بين عقيدة الإثبات التي تقتضي ضرورة الوقوف على معنى الصفة معرفة المراد من الصفة من جهة المعنى، وبين عقيدة التفويض الذي تعني عدم معرفة ذلك، ولا عجب من ذلك نسبة هذا المعتقد المتناقض لسلف الأمة رضوان الله عليهم.

(٢) تنبيهات على ما كتبه الصابوني للشيخ عبد العزيز بن باز ص ١٢، ١٣.

وقد زاد ابن تيمية هذا الأمر وضوحاً في «الإكليل» باستشهاده بالآيات وما ورد عن سلف الأمة، على نحو ما جاء عن «علي عليه السلام لما قيل له: هل ترك عندكم رسول الله ﷺ شيئاً؟ فقال: لا، والله الذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه وما في هذه الصحيفة ... وأيضاً فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة، قد تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات الصفات وغيرها، وفسروها بما يوافق دلالتها، ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول: لو أعلمُ أعلمَ بكتاب الله مني تبلغه آباط الإبل لأتيته»[١] . وقال: «ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فيما أنزلت».

وعبد الله بن عباس وقد قال فيه مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس رضي الله عنه إلى خاتمته، أقفه عند كل آية وأسأله عنها» .. قال مسروق: ما سأل أصحاب محمد ﷺ عن شيء إلا وعلمه في القرآن، ولكن علمنا قصر عنه[٢] . ولو كانت معاني هذه الآيات منفياً أو مسكوتاً عنه لم يكن ربانيو الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاماً فيه، ثم إن الصحابة نقلوا عن النبي ﷺ أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع عن تفسير آية .. وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئاً عن ذلك لم ينفوا معناه، بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية، كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾[٣] كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وكذلك ربيعة ـ أستاذه وشيخه ـ قبله وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول، فليس من أهل السنة من ينكره .. فلم ينف إلا العلم بكيفية

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٤٦، ٤٧.

(٢) ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ١٢٥.

(٣) سورة طه : ٥.

الاستواء لا العلم بنفس الاستواء، لأنه قد ورد عنهم وعن الصحابة أن معناه العلو والارتفاع، وقال بعضهم عبارات أخرى وهذه ثابتة عن السلف، وقد ذكر البخاري في صحيحه بعضها في آخر كتاب «الرد على الجهمية» وهذا بالطبع شأن جميع ما وصف الله به نفسه[1] ومن هنا جاء قول الخطابي: «أن مذهب السلف اثباتها ـ وذلك لا يكون إلا بمعرفة معناها ـ وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها»... وقد نقل نحواً منه من العلماء من لا يحصى عددهم[2] .

إن حب المعرفة التي فُطِر عليه الناس كان يدفع هؤلاء الصحابة دون حرج إلى سؤال الرسول ﷺ عما يعد من أمهات المشكلات الفلسفية، فهذا أبو رزين العقيلي يسأل رسول الله ﷺ: أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ فلا ينهاه الرسول عن الخوض في مثل هذه المسائل أو يأمره بتفويض علمها إلى الله سبحانه وإنما يجيبه قائلاً: «في عماء[3] ما تحته هواء وما فوقه هواء ثم خلق عرشه على الماء»[4] ، لم يكتف الصحابة إذاً بالوقوف عند المعاني الظاهرة للقرآن الكريم بل تعمقوا في فهم آياته واستخراج المعاني الدقيقة منها، فإنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل[5] .

وبذلك جاءت مآثر سلف الأمة في التسليم والإمرار لآيات الصفات أي في كنهها وحقيقة أمرها مع معرفة ظاهر معناها، ومن ذلك قول بعضهم: تفسيرها قراءتها.. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: ـ آمنا بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنا برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ. وقال أيضاً رحمه الله: لله أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحداً من خلق الله،

---

(١) ينظر الإكليل لابن تيمية ص ٤٦ وما بعدها.

(٢) ينظر الفتوى الحموية ص ٣٥.

(٣) العماء: السحاب الكثيف المطبق فيما ذكره الخليل.

(٤) ينظر الفتوى الحموية ص ٣٢.

(٥) ينظر الإكليل لابن تيمية ص ٤٨، وينظر الفتوى الحموية لابن تيمية أيضا ص٢٣.

قامت عليه الحجة ردها، لأن القرآن نزل بها وصح عن رسول الله القول بها فيما روى عنه العدول، فمن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر، وأما قبل ثبوت الحجة عليه فمعذور بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، وتثبت هذه الصفات وينفي عنها التشبيه كما نفي التشبيه عن نفسه تعالى، فقال سبحانه: ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾[١] وقال الإمام أحمد رحمه الله: «ليس كمثله شيء في ذاته .. وصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وصف به نفسه .. نؤمن بالقرآن كله محكمة ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته بشناعة شنعت ... سميع بصير لم يزل متكلماً عالماً غفوراً، عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب. فهذه صفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى: ﴿ ثم استوى على العرش ﴾[٢] كيف شاء، المشيئة إليه ... ليس كمثله شيء وهو خالق كل شيء وهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير، لا نتعدى القرآن والحديث، تعالى الله عما يقول الجهمية والمشبهة[٣] .

هذا وقد روى الحاكم عن الأوزاعي رحمه الله تعالى قال: «كنا والتابعون نقول: إن الله عز وجل فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته ... وللثعلبي عن أحاديث الصفات: أمرها كما جاءت .. وعن سفيان الثوري قال في جميع أحاديث الصفات: «أمروها كما جاءت» وسئل مالك عن قوله: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾[٤] فأطرق وأخذته الرحضاء، ثم قال: كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت صاحب بدعة، أخرجوه، وفي رواية أخرى: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وإني

---

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) سورة الأعراف : ٥٤، يونس: ٣، الرعد: ٢، الفرقان: ٥٩، السجدة: ٤، الحديد: ٤.

(٣) ينظر معارج القبول للشيخ حكمي ١/ ٢٦٧، ٢٦٨.

(٤) طه: ٥.

أخاف أن تكون ضالاً، وأمر به فأُخرج. وهؤلاء أبو داود في سننه وابن ماجة، وكذلك مسلم في صحيحه، والنسائي في سننه وغيرهم من أهل الحديث، ساقوا أحاديث الصفات وأمروها كما جاءت ولم يتعرضوا لها بكيف ولا تأويل، يقول سهل بن عبد الله التستري بعد كلام له في إثبات الصفات: «وإنما سمي الزنديق زنديقاً، لأنه وزن دق الكلام بمخبول عقله، وترك الأثر وتأول القرآن بالهوى، فعند ذلك لم يؤمن بأن الله تعالى على عرشه، بل إن تفسير أبي جعفر بن جرير الطبري إمام المفسرين ــ رحمه الله ــ مشحون بأقوال السلف على الإثبات، ويقول أبو عمر بن عبد البر في شرح حديث النزول: أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حُمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله تعالى: ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ﴾[1] هو على العرش وعلمه في كل مكان وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله، وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة، في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهات ــ أي في كنهها وحقيقة قيامها بذاته سبحانه ــ «أمروها كما جاءت بلا كيف»، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: أدركنا العلماء في جميع الأمصار (حجازاً وعراقاً ومصراً وشاماً ويمناً) فكان من مذاهبهم: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص .. وأن الله على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بلا كيف، أحاط بكل شيء علماً ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾[2] »[3] .

وعلى نحو ما أزلنا اللبس ــ في المسألة الأولى ــ في عبارات السلف عن ترك المعنى وعدم تفسير آيات الصفات. نزيله هنا في عبارات «الإمرار» التي جاءت على ألسنتهم، ذلك أن الواضح على ما يبدو أن الذي دفع الإمام البنا إلى القول بالتفويض في الصفات عند السلف إجماعهم على «إمرار الصفات على ما جاءت بلا كيف»،

(١) المجادلة : ٧.

(٢) الشورى : ١١.

(٣) معارج القبول ص ١١٨: ١٢٠، ص ١٢٧، ص ١٣٢، ص ١٩٥/ ١.

والجواب عنه أن مقصود الإمرار هنا إنما هو لحقيقة الصفة وكنهها وكيفية وقيامها بذاته سبحانه وليس لمعنى الصفة «ولو كانوا لا يعتقدون لها معنى لقالوا: أمروا لفظها، ولا تتعرضوا لمعناها»[١] « يقول شيخ الإسلام رحمه الله: ــ «لو كان القول قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول ... فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهول بمنزلة حروف المعجم»[٢] ولما قالوا: ــ «أمروها كما جاءت بلا كيف» إذ لو كان مرادهم تفويض معناها لقالوا: «أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقته، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ «بلا كيف» إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول»[٣]. هكذا نص عليه ابن تيمية.

«ويؤكد ذلك .. أن كل من نُقل عنه مثل هذه العبارات قد نُقل عنه ــ أيضا ــ القول بالإثبات ومثال ذلك ما رواه الدارقطني في رسالته «الصفات» بسنده، قول سفيان بن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره لا كيف ولا مثيل[٤] ». «وقال الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني لما تكلم عن آيات وأحاديث الصفات: فإن مذهبنا فيه ومذهب السلف إثباته وإجراؤه على ظاهره ونفي الكيفية والتشبيه، وقد نفى قوم الصفات فأبطلوا ما أثبته الله تعالى وتأولها قوم على خلا الظاهر فخرجوا من ذلك إلى ضرب من التعليل والتشبيه، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين لأن دين الله تعالى بين الغالي والمقصر عنه، فالأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات وإثبات الله تعالى إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فإذا قلنا يد وسمع وبصر ونحوها فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه ولم يُقل معنى اليد القوة، ولا معنى السمع والبصر العلم

---

(١) فتح رب البرية لابن عيثمين ص/ ٦٣.

(٢)، (٣) الفتوى الحموية لابن تيمية ص ٢٥.

(٤) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا بن نعسان ص ٦٩ نقلاً عن الصفات للدارقطني ق ٥/ ١.

والإدراك، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار، وإنما نقول وجب إثباتها لأن الشرع ورد بها ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾[١] كذلك قال علماء السلف في أخبار الصفات : أمروها كما جاءت[٢] .. فالمراد من قول سفيان .. إنما هو نفي الكيفية، كما نفتها أم سلمة وتابعها مالك وغيره من السلف عندما قالوا في الاستواء أنه معلوم والكيف مجهول»[٣] ويؤكد ابن تيمية رحمه الله هذه الحقيقية فيقرر أن قول (ربيعة ومالك «الإستواء غير مجهول، والكيف غير معقول والإيمان به واجب» موافق لقول الباقين: «أمروها كما جاءت بلا كيف» فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا ظاهرمعنى الصفة ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: «أمروها كما جاءت بلا كيف» فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم، وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبت الصفات، وأيضاً فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقاً لا يحتاج أن يقول «بلا كيف»، فمن قال: ـ «إنه الله ليس على العرش» لا يحتاج أن يقول «بلا كيف» ، وكذلك لوكان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: ـ «بلا كيف وعليه فإن قولهم: ـ «أمروها كما جاءت» يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معان إذ لو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يقال: ـ« أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد»، أو «أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقته» وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت ولا يقال حينئذ: « بلا كيف» إذ نفي الكيف عما ليس بثابت كما سبق أن قلنا ـ لغو من القول»[٤] .

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا بن نعسان ص ٧٠ نقلاً عن الحجة على تارك المحجة للأصفهاني ق ٢٣/ ب. والكلام بنصه نقله ابن تيمية في الفتوى الحموية ص ٣٤، ٣٥ عن الخطابي في رسالته «الغنية».

(٣) علامة الإثبات ص ٦٩ ـ ٧٠ باختصار.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/ ٤١، ٤٢ بتصرف.

هذا وقد قال: (الترمذي في سننه: قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال «كيف» كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف. وقال عبد العزيز بن الماجشون إمام أهل المدينة، وأحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه»[١] . وذكر أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» بإسناده عن الأوزاعي، قال: ــ سئل مكحول والزهري عن تفسير هذه الأحاديث ـ أحاديث الصفات ــ فقالا: أمروها على ما جاءت، وقال الوليد بن مسلم: ــ سألت الأوزاعي ومالكاً وسفيان عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا: أمروها بلا كيف، قال أبو عبيد هذه أحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض وهي عندنا حق لا شك فيه ولكن إذا قيل: ــ «كيف وضع قدمه فيه، ا وكيف ضحك قلنا: ــ «لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يفسرها»[٢] ، وروى اللالكائي بسنده أن وكيعاً قال: إذا سألتهم عن ضحك ربنا فقولوا: كذلك سمعنا»[٣] ، كما جاء في بعض العبارات أيضاً عن بعض السلف: «وترك تفسيرها» ــ أي أحاديث الصفات ــ فالمراد بذلك ترك تأويلها لأن لفظ التأويل لا يراد به في كلام إلا التفسير أو الحقيقة الموجودة في الخارج التي يؤول إليها الشيء، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية. أو أن المراد من ذلك ترك التفسير الذي يخرج عن ظاهر اللفظ، أو ترك التفسير الذي يؤدي إلى معرفة الكيفية أو الكنه، قال حنبل بن إسحاق: سألت أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا» قال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق، ولا نرد شيئاً منها إذا كانت الأسانيد صحاحاً، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق. قلت لأبي عبد الله: ينزل الله إلى السماء الدنيا، قلت نزوله بعلمه أو بماذا؟ قال لي: اسكت عن هذا، ما لك ولهذا امض

(١) ينظرموافقة صريح المعقول لصحيح المنقول لابن تيمية ١/ ٢٢.

(٢) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص ٧١ نقلاً عن الحجة في بيان المحجة ق ٧١/ ١.

(٣) المصدر السابق ص ٧١ عن شرح أصول السنة ق ١/ ٩٨.

الحـديث على مـا روى بلا كيف ولا حد كما جاءت به الآثار ومـا جاء به الكتاب، قال الله عـز وجل: ﴿ فـلا تضـربوا لله الأمـثال ﴾[1] ينزل كـيف شاء بعلمـه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شيء علماً، لا يبلغ قدره وصف واصف، ولا ينأى عنه هرب هارب»[2] وقال العلامة ابن القيم: «ومراد السلف بقـولهـم بـلا كـيـف هـو نفــي للتأويل فإنه التكييف الذي يزعمه أهل التأويـل، فإنهم هم الذين يثبتون كيفية تخالف الحقـيقة فـيقعـون في ثلاثـة محاذيـر: ـ ١ ـ نـفي الحقـيقة، ٢ ـ إثبات التكيـيف بالتأويل، ٣ ـ وتعطيل الرب تعالى عن صفته التي أثبتها لنفسه، وإما أهل الإثبات فليس أحد منهم يكـيف ما أثبته الله تعالى لنفـسه ويقول كيفيته كذا وكـذا حتى يكون قول السـلف «بلا كيـف» رداً عليـه، وإنما ردوا علـى أهل التأويـل الذي يتضمن التحريف والتعطيل تحريف اللفظ وتعطيل معناه»[3].

وغاية القول أن مذهب السلف هو الإثبات وليس التفويض لما يرد على التفويض من محاذير منها ـ بالإضافة إلى الثلاثة التي ذكرها ابن القيم ـ :

٤ـ عدم معرفة النبي والصحابة لمعاني آيات وأحاديث الصفات.

٥ ـ أنه يؤدي إلـى القول بأن ظواهر هذه النصوص تدل على معنى لا يليق بالله تعالى.

٦ ـ إبطال إجـمالي السلف عـلى عدم تفويضهـم لمعاني الصفـات، ومعلوم أن الإجماع أحد أصول التشريع.

٧ ـ مصادمة هـذا القول للنصوص التي تـفيد الإثبات، والتشكـيك في صفات الله تعـالى، وهذا أمـر لا يجوز شـرعاً لا يجوز لأنـه يؤدي إلى الـتشكـيك بالوصوف.

---

(١) النحل: ٧٤.

(٢) علاقة الإثبات ص ٧٢عن شرح أصول السنة للالكائي ق ٢٠٥/ ١-٢.

(٣) اجتماع الجيوش لابن القيم ص ٧٧ ط دار الفكر.

٨ ـ أنه يؤدي إلى أن ينسب إلى البدعة من خالف القائلين بالتفويض وفي هذا خطأ كبير، لأنه فيه تسوية بين من أثبت الصفات وبين من نفاها، وهذا يؤدي إلى أن يكون الحق باطلاً وأن تكون السنة بدعة.

٩ ـ كما أن القول بمبدأ تفويض الصفات هو الذي ألجأ الملاحدة القدامى إلى إنكار معاد الأجساد في الآخر لأنهم اعتبروا القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص الصفات. قال شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً ذلك: وبهذا احتج الملاحدة كابن سينا وغيره على مثبتي المعاد وقال: القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص التشبيه والتجسيم وزعموا أن الرسول ﷺ لم يبين ما الأمر عليه في نفسه لا في العلم بالله تعالى ولا باليوم الآخر»[1].

وخلاصة الأمر فإن معاني هذه الصفات التي أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله، ظاهرة المعنى، واضحة البيان، أما كيفياتها وحقيقة أمرها ففيه التفويض، وليس في معاني الصفات على نحو ما ذهب إليه البنا رحمه الله ونسبه خطأ إلى السلف رضوان الله تعالى عليهم.

---

(١) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول لابن تيمية ١/ ١١٩، ١٢٠ وينظر علاقة الإثبات لرضا بن نعسان ص ٥٢ : ٦٣ بتصرف.

المسألة الثالثة: الاستدلال الخاطئ من القرآن والسنة على التفويض

وفي ذلك يقول البنا رحمه الله: فهم ـ يعني السلف يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضحك والتعجب.... الخ وكل ذلك بمعان لا ندركها ونترك لله تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها، ولا سيما وقد نهينا عن ذلك في قول النبي ﷺ:

تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله فإنكم لن تقدروه قدره (مجموعة الرسائل ص٣٢٥).

ويقول في موضع آخر: «ومعرفة الله تبارك وتعالى وتوحيده وتنزيهه أمسى عقائد الإسلام وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة، وما لحق بذلك من المتشابه نؤمن به كما جاء من غير تأويل ولا تعطيل ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء، ويسعنا ما وسع رسول الله وأصحابه «والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا»[١]. (مجموعة الرسائل ص٢٦٩، ٢٧٠).

ولنعلم بداية أن القول بمثل ذلك من قبيل ضرب نصوص الكتاب والسنة، بعضها ببعض ـ وذلك إثم عظيم لمن تعمده ـ وقد عرفنا ما كان عليه السلف من إدراكهم لمعاني الصفات الثابتة في حق الله سبحانه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكونوا في ذلك مخالفين لنصوص الكتاب والسنة، يقول شارح العقيدة الطحاوية حاكيا عن حال أهل البدع وممثلا لذلك بمسألة القدر والصفات: «وجميع أهل البدع مختلفون في تأويله، مؤمنون ببعض دون بعض، يقرون بما وافق رأيهم من الآيات وما يخالفه: أن يتأولونه[٢] تأويلا يحرفون فيه الكلم عن مواضعه وإما أن يقولوا هذا متشابه لا يعلم أحد معناه، فيجحدوا ما أنزله من معانيه وهو في معنى الكفر بذلك لأن الإيمان باللفظ بلا معنى هو جنس إيمان أهل الكتاب كما قال تعالى ﴿ مثل الذين حملوا التوراة ثم

(١) سورة آل عمران آية: ٧.

(٢) في الأصل: يتأوله، ولعل ما ذكر هو الأليق بالسياق.

لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفار﴾[١] وقال تعالى ﴿ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني﴾[٢] أي ـ لا يعلمون ـ إلا تلاوته من غير فهم معناه»[٣].

وإذا كان هذا حال البدع، فهل يليق بنا ـ أهل السنة والجماعة ـ أن نطلق أوصافهم هذه على صحابة رسول الله ﷺ وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين فنضرب كتاب الله وأحاديث رسوله بعضها ببعض؟ اللَّهم لا. إذاً فلنرفع هذا اللبس الذي وقع في نصوص الإمام البنا رحمه الله واستدلالاته الخاطئة ونقول وبالله التوفيق:

أما عن الحديث: «تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله، فإنكم لن تقدروه قدره» فإن معنى إدراك السلف الصالح لمعاني الصفات دون إدراك كنهها وحقيقتها هو ما يعنيه إثباتهم لحقيقة الصفة أو الذات، ونفيهم لعلم كيفيتها وإمرارها كما جاءت هو مفهوم الحديث الذي استشهد البنا به هنا إن صح الحديث. والقول بخلاف ذلك ضرب ـ كما قلنا ـ لنصوص الكتاب والسنة بعضها ببعض، وتناقض شنيع على نحو ما في هذه النصوص التي سقناها قبلاً وجاءت معبرة عن إجماع الصحابة وسلف الأمة.

فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف هذا الحديث دل ذلك على عدم صحة الاستدلال به على الإطلاق في مسألة عقدية كهذه، على النحو الذي ذهب إليه الإمام البنا. يقول الحافظ العراقي في تخريجه لهذا الحديث ـ الذي ساقه البنا هنا ـ والمروي عن ابن عباس: «أخرجه أبو نعيم في الحلية بالمرفوع منه بإسناد ضعيف، ورواه الأصبهاني في الترغيب والترهيب من وجه آخر أصح منه، ورواه الطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب من حديث ابن عمر، وقال: هذا إسناد فيه نظر قلت ـ والكلام للحافظ العراقي ـ فيه «الوازع بن نافع» متروك»[٤].

---

(١) سورة الجمعة آية: ٥.

(٢) سورة البقرة آية: ٧٨.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص٥٢٤، ٥٢٥.

(٤) إحياء علوم الدين للإمام أبي أحمد الغزالي، تخريج الحافظ العراقي ٤/٣٨٦.

والعجيب أن البنا نفسه قد ألمح في مجموعة رسائله إلى ذلك فذكر أن إسناد هذا الحديث ضعيف على نحو ما ذكر العراقي في رواية أبي نعيم[١] . بل إن هذا الحديث مع ضعفه لا يدل علي ما أراده الإمام البنا من تفويض السلف لمعاني الصفات وعدم إدراكها وترك الإحاطة بعلمها، بل يعني ترك التفكر في حقيقة ذاته سبحانه وحقيقة صفاته، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإذا كان ... إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف»[٢] .

بمعنى أن معاني هذه الصفات التي أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله ﷺ ظاهرة المعنى واضحة البيان، أما كيفياتها وحقيقة أمرها ففيه التفويض «ومن المحال ـ بالطبع ـ أن يكون النبي ﷺ قد علم أمته كل شيء حتى الخراءة[٣] وقال: «تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك» وقال فيما صح عنه أيضاً: ـ «ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم»، وقال أبو ذر:« لقد توفى رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً » وقال عمر بن الخطاب: «قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه» رواه البخاري. ومحال مع تعليمهم كل شي لهم فيه منفعة في الدين وإن دقت، أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية فكيف يتوهم من في قلبه مسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام؟ ثم إذا كان قد وقع ذلك منه، فمن المحال أن

---

(١) مجموعة الرسائل ص٣٢٥.

(٢) الفتاوي الحموية لابن تيمية ص٣٥.

يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه، ثم من المحال أيضاً أن تكون القرون الفاضلة ... غير عاملين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع»[١] .

«أما امتناع الجهل فلأنه لا يمكن لأي قلب فيه حياة ووعي وطلب للعلم ونهمة في العبادة إلا أن يكون أكبر همه هو البحث في الإيمان بالله تعالى ومعرفته بأسمائه وصفاته وتحقيق ذلك علماً واعتقاداً. ولا ريب أن القرون المفضلة وأفضلهم الصحابة هم أبلغ الناس في حياة القلوب ومحبة الخير وتحقيق العلوم النافعة ... وأما امتناع كتمان الحق فلأن كل عاقل منصف عرف حال الصحابة رضي الله عنهم، وحرصهم على نشر العلم النافع وتبليغه الأمة، فإنه لن يمكنه أن ينسب إليهم كتمان الحق ولا سيما في أوجب الأمور، وهو معرفة الله وأسمائه وصفاته»[٢] وعلى هذا سار التابعون بإحسان، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا الاستواء معلوم بل كان مجهولاً بمنزلة حروف المعجم وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم من اللفظ معنى[٣] .

ويجمل ابن عثيمين كلام ابن تيمية في أن المراد بإمرار الصفات شيئان:

«**الأول**: قولهم: «أمروها كما جاءت» فإن معناها إبقاء دلالتها على ما جاءت به من المعاني ولا ريب أنها جاءت لإثبات المعاني اللائقة بالله تعالى ولو كانوا لا يعتقدون لها معنى لقالوا: أمروا لفظها ولا تتعرضوا لمعناها» ونحو ذلك. الثاني: قولهم «بلا كيف» فإنه ظاهر في إثبات حقيقة المعنى لأنهم لو كانوا لا يعتقدون ثبوته ما احتاجوا إلى نفي كيفيته فإن غير الثابت لا وجود له في نفسه، فنفي كيفيته من لغو

(١) الحموية ص٥.

(٢) فتح البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص٥١.

(٣) ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص٢٥.

القول. فإن قيل: ما الجواب عما قاله الإمام أحـمد في حديث النزول وشبـهه: «نؤمن بها ونصدق، لا كيف ولا معنـى» قلنا الجواب علـى ذلك أن المعنى الذي نفاه الإمام أحمد فـي كلامه هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجـهمية وغيرهم، وحرفـوا به نصوص الكتـاب والسنة عن ظاهرها إلى معانٍ تخالفه، ويدل على ما ذكـرنا أنه نفى المعنى ونفى الكيفية ليتضمن كلامه الرد على كلتا الطائفتين المبتـدعتين، طائفة المعطلة وطائفة المشبهة»[١] .

أما عن الآية التـي استشهد بها الإمام البنـا واستند إليها واستدل بهـا على جعل آيات الصفات من المتشابه وهي قول الله تعالى: ﴿ والراسخون في العـلم يقولون آمنا به كـل من عند ربـنا ﴾[٢] فالاستـدلال بها في تـفويض معانـي صفات الله سبـحانه، واعتبارها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله خـطأ جسيم .. فلقد «فسر الإمام أحمد ــ ولا نشك أنه من الـراسخين في العلم ــ الآيات التـي احتج بها الجهمية وجـعلوها من المتشابه، وقال: إنهم تأولوها على غير تأويلها وبين معناها»[٣] وقال: «إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه»[٤] «وكذلك الصحابة والتابعون ــ وهم خيرة الراسخين في العلم ــ فسـروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والـنهي، وإن لم يعلموا الكيفية كما علـموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار، وإن لم يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته. فمن قال من السلف: إن

(١) فتح البرية ص٦٣.. وهذا الكلام الذي سقناه هنا يحمل عليه كما قلنا كلام اللالكائي فـي أصول السنة في إثبات «صفة الرب عز وجـل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه كما يحمل عليه قوله: ــ فـمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فـقد خرج عما كان عليه علم النبي ﷺ وفارق الجماعة فإنهم لم يصفـوا ولم يفسروا... الخ. وكلام الخلال في كـتاب السنة في كلامه عـن بعض صفات الله سبحـانه وفيه: قال أبو عبد الله ــ أحمد بن حنبل ــ نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنـى»، وكذا كلام الأثر والطلمنكي والماجشون: «لا نجحد ما وصف ولا نـتكلف مـعرفة ما لـم يصف» وهؤلاء جـميعهـم من علـماء السلـف وقد ساق البـنا كلامهـم في مجموعة الرسائل ص٣٢٦.

(٢) آل عمران: ٧.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ص١٢٥.

(٤) مختصر الصواعق ص١٢٤.

تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى ـ أي حقيقة وكنه الصفة ـ فهو حق، وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط، والصحابة وجمهور الأمة على خلافه»[1] بل «إن الصحابة نقلوا عن النبي ﷺ أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة، ولم يذكر أن أحداً منهم قط امتنع عن تفسير آية، قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا، عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل» وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية، كقول مالك بن أنس: ... الاستواء معلوم، والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)[2] ، وعلى هذا الدرب سار من بعدهم يقول: (الحسن البصري: «ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد منها ... وقال الشعبي: ما ابتدع قوم بدعة إلا في كتاب الله بيانها)[3] وكذلك «سائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها، وفسروها مما يوافق دلالتها ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن»[4] فبالإضافة لما في كتب الصحاح والسنة والمسانيد التي اشتملت على أحاديث الصفات وبوبت فيها أبواباً، مثل كتاب التوحيد، والرد على الزنادقة والجهمية التي هي آخر كتاب صحيح البخاري، ومثل كتاب الرد على الجهمية في سنن أبي داود، جمع طائفة من العلماء من هذا الباب مصنفات منها مصنفات حماد ابن سلمة، وعبد الله بن المبارك وجامع الثوري وجامع ابن عيينة ومصنفات وكيع ومالك بن أنس[5] وغيرهم كثير. وفي ذلك كله بيان قاطع لما كان

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية ص١٢٥.

(٢) الإكليل في المتشابه والتأويل ص٤٦، ٤٨.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ص١٢٥.

(٤) الإكليل في المتشابه والتأويل ص٤٦، ٤٧.

(٥) ينظر الفتاوى الكبرى ص ٥/ ١٠، ١٥ وقطف الثمر للقنوجي ص٥٣.

عليه سلف الأمة وتابعيهم، ورد حاسم على من ظن خلاف ذلك، وزعم أن مذهبهم التفـويض وعدم إدراك معـاني آيات الصفـات، وفي الرد علـى هذه المزاعم يـقول ابن خزيمة أيضاً: ــ

«وزعمـت الجهميـة عليـهم لعـائن الله أن أهل السـنة ومتـبعي الآثـار ــ القائـلين بكتاب ربهم وسنـة نبيهم ﷺ المثبتين لله جل وعلا من صفاتـه ما وصف الله به نفسه في محكم تـنزيله المثبت بين الـدفتين، وعلى لسان نبـيه المصطفى ﷺ بنقـل العدل ــ فوضوه إليه[1] ». والحق أن هذا غير صحيح إذ أن معرفة الصفات أمر يوافق النقل على نحو ما رأينـا فــي قول الله تعالـى: ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم علـى قلوب أقفالها ﴾[2] وقـوله: ﴿ أفـلا يتـدبرون الـقرآن ولـو كان مـن عـند غـير الله لـوجدوا فـيه اخـتلافـاً كثيراً﴾[3] . ومعلوم أن نفي الاختـلاف عنه لا يكون إلا بـتـدبره، وإلا فـتــدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة[4]). كما يوافق أيضاً العقل، ذلك أن رسالة النبي ﷺ تضمنـت شيئين هما العلـم النافع والعمل الـصالح كما قال تعالـى: ﴿ هو الذي أرسل رسوله بالـهدي ودين الحق ليظهره عـلى الدين كله ولو كـره المشركون ﴾[5] فالهدى هو العلم النافع، ودين الحق هو العمل الصالح الذي اشتمل على الإخلاص لله والمتابعة لرسوله ﷺ، والعلم النافع يتضمن كل علـم يكون للأمة فيه خير وصلاح في معاشها ومعادها وأول ما يدخل فـي ذلك: العلم بأسماء الله وصفاته وأفعالـه، فإن العلم بذلك أنفع الـعلوم وهو زبـدة الرسالة الإلـهية وخلاصة الـدعوة النبـوية وبه قوام الـدين قولاً وعملاً واعتقاداً، ومن أجل ذلك كان من المستحيل أن يهمله النبي ﷺ ولا يبينه بياناً ظاهراً ينـفي الشك ويدفع الـشبهة ــ خاصة ـــ وأن الإيمان بالله وأسمائه وصـفاته هو

---

(١) التوحيد لابن خزيمة ص٢٢.

(٢) محمد: ٢٤.

(٣) النساء: ٨٢.

(٤) الإكليل لابن تيمية ص٤٥، ٤٦.

(٥) التوبة: ٣٣، الصف: ٩.

ساس الدين وخلاصة دعوة المسلمين، وهو أوجب وأفضل ما اكتسبته القلوب وأدركته العقول ثم إنه ﷺ كان أعلم الناس بربه، وهو أنصحهم للخلق وأبلغهم في البيان فلا يمكن مع هذا المقتضى التام للبيان أن يترك باب الإيمان بالله وأسمائه وصفاته ملتبساً مشتبهاً[١] .

بل إن المتتبع لكلامه ﷺ ووصاياه وخطبه يلحظ أن فيها « تقرير لأصول الإيمان»[٢] كما يلحظ أنها «كفيلة ببيان الهدى والتوحيد وذكر صفات الرب جل جلاله .. والأمر بذكره وشكره الذي يحببهم إليه، فيذكرون ـ النبي وأصحابه في خطبهم ووصاياهم ـ من عظمة الله وصفاته، وأسمائه ما يحببه إلى خلقه، ويأمرون من طاعته وشكره وذكره ما يحببهم إليه فينصرف السامعون وقد أحبوه وأحبهم»[٣] .

وعلى ذلك فـ «إدخال أسماء الله وصفاته ـ على نحو ما صرح الإمام البنا في مجموعة الرسائل[٤] ـ أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم[٥] فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولون ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام من وجهين:

الأول: من قال أن هذا من المتشابه وأنه لا يفهم معناه، فهؤلاء جعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي، ولا يعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من أئمته لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ... ولا قالوا أن اللّه ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه ... ـ بل ـ تكلم أحمد على ذلك المتشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله، فهذا

(١) ينظر رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص٥٠، ٥١.
(٢)، (٣) زاد المعاد لابن القيم ص١/ ١١٦.
(٤) مجموعة الرسائل ص٢٦٩، ٢٧٠.
(٥) وقد ذهب إلى هذا بعض المفسرين كالسيوطي في الإتقان وغيره.

اتفـاق من الأئمة عـلى أنهم يـعلمـون معنى هـذا المتشـابه، وأنه لا يسـكـت عن بيانه وتفسيـره بل يبين ويفسر بـاتفاق الأئمة، من غـير تحريف له عن مواضـعه أو إلحاد في أسمائه ــ وصفاته وآياته[١] ».

الثاني: أنه إذا قيل: هذا من المتشابه، يقال: الذي في القرآن، أنه لا يعلم تأويله إلا الله، ونفى علم تأويله ليس نفي علم معناه كما .. في القيامة وأمور القيامة ويؤيده أنه قد ثبت أن القرآن مـتشابهاً ﴿ الله نزل أحسن الحديث كتابـاً متشابهاً ﴾[٢] ــ وهو ما يحتمل معنيين، وفي مسائل الصفـات، ما هو من هذا الباب ... بل نفي الـتشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفي التشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا[٣] .

وقد هاجم ــ شيخ الإسلام ابن تيـمية ــ مدعى الـتشابه في آيات الـصفات من المعتـزلة والأشاعرة وغيرهـم ووصفهم بقولـه: وهذه حال أهل البدع والأهـواء الذين يسمـون ما وافق آراءهم من الـكتاب والسنة محكماً. وما خـالف آراء هم متشـابهاً، وهؤلاء كمـا قال الله تعالى: ﴿ ويقولون آمـنا بالله وبالـرسول وأطعنـا ثم يتولـى فريق منهم من بعد ذلك ، وما أولئك بالمؤمنين * وإذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق مـنهم معرضـون * وإن يكن لهم الحق يـأتوا إليه مذعـنين * أفي قلوبـهم مرض أم ارتابـوا أم يخافون أن يـحيف الله عـليهم ورسوله ﴾[٤] كما قـال تعالى: ﴿أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ﴾[٥] ، وكما قال تعالى: ﴿ فتقطعوا أمرهـم بينهم زبراً كل حزب بمـا لديهم فـرحون ﴾[٦] . ذلك أن ادعـاء التشـابه وأنـه لا يعلـمه إلا الله،

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية ص٢٩: ٣١ بتصرف.

(٢) الزمر: ٢٣.

(٣) الإكليل لابن تيمية ص٤٤، ٤٥ بتصرف.

(٤) النور: ٤٧ – ٥٠.

(٥) البقرة: ٨٥.

(٦) المؤمنون: ٥٣.

يستلزم الإعراض عن ذكره، وعدم الاشتغال به، وحاشا لله أن يكون في كتاب الله ما أمر المسلمين بالإعراض عنه وعدم التشاغل به، أو أن يكون سلف الأمة وأئمتها أعرضوا عن شيء من كتاب الله لا سيما الآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته، فما منها آية إلا وقد روى الصحابة فيما يوافق معناها وفسروه عن النبي ﷺ وتكلموا في ذلك مما لا يحتاج معه إلى مزيد، والدليل على ذلك أن أئمة السنة وأخيار الأمة بعد صحب النبي ﷺ لم يودع أحد منهم كتابه، الأخبار المتشابهات، فلم يورد مالك رضي الله عنه في الموطأ منها شيئاً وكذلك الشافعي وأبو حنيفة وسفيان والليث والثوري. وأن هذا الكلام لا يقوله إلا من كان من أبعد الناس عن معرفة هؤلاء الأئمة وما نقلوه وصنفوه، وقوله، رجماً بالغيب من مكان بعيد[1] .

ذلك أن ظواهر الشرع كلها تقضي بإثبات الجهة مثل قوله تعالى: ﴿ ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ﴾[2] ومثل قوله: ﴿ يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه ... ﴾[3] ، وقوله: ﴿ تعرج الملائكة والروح إليه .. ﴾[4] وقوله: ﴿ أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور ﴾[5] إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً، وإن قيل: إنها من المتشابهات، عاد الشرع كله متشابهاً، لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء وأن منه تتنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين، وأنه من السماء نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي ﷺ حتى قرب من سدرة المنتهى وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك[6] .

كما ساق ابن تيمية دليلاً آخر مؤداه أن الله وصف نفسه بصفات مثل سورة

---

(١) ينظر الفتاوي الكبرى لابن تيمية ص ٥/ ٢٩٦، وينظر مجموع الفتاوى له ص ٢/ ١٢٦، ٥/ ٢٦٣.

(٢) الحاقة: ١٧. (٣) السجدة: ٥.

(٤) المعارج: ٤. (٥) الملك: ١٦.

(٦) ينظر مناهج الأدلة لابن تيمية ص٩٣ وينظر ابن تيمية السلفي ص١٥٣، ١٥٤.

الإخلاص وآية الكرسي[١]، وأول الحديد وآخر الحشر، وقوله: ﴿ إن الله على كل شيء قدير ﴾[٢] وأنه يحب المتقين والمقسطين والمحسنين، وبمثل قوله: ﴿ فلما آسفونا انتقمنا منهم ﴾[٣]، ﴿ ولكن كره الله انبعاثهم ﴾[٤] ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾[٥] ﴿ ثم استوى على العرش ﴾[٦] ﴿ إنني معكما أسمع وأرى ﴾[٧] ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾[٨] ﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾[٩] ﴿ ويبقى وجه ربك ﴾[١٠] ﴿يريدون وجهه ﴾[١١] ﴿ ولتصنع على عيني ﴾[١٢] إلى أمثال ذلك، فمن قال أن ذلك متشابه لا يعلم معناه كان هذا عناداً ظاهراً، وجحداً لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، بل كفر صريح، فإنا نفهم من قوله: ﴿ إن الله بكل شيءعليم ﴾[١٣] معنى، ونفهم من قوله: ﴿ إن الله على كل شيء قدير ﴾[١٤] معنى ليس هو الأول، ونفهم من قوله ﴿ ورحمتي وسعت كل شيء ﴾[١٥] معنى ونفهم من قوله ﴿ إن الله عزيز ذو انتقام ﴾[١٦] معنى، وصبيان المسلمين بل وكل عاقل يفهم هذا .. فإن لم يعترف أن هذه الأسماء دالة على الإله المعبود فهو المعطل، وإن أقر ببعضها قيل له: ما الفرق بين ما أثبته وما نفيته أو سكت عن إثباته ونفيه، بالتفويض ـ خاصة وأن السمع والعقل دلتا على إثبات هذا وذاك.

أما الأول فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم، ودود سميع بصير على عظيم كدلالته على أنه عليم قدير مستو له يد ووجه ومجيء، ويمين، وإتيان وأصابع، ليس

---

(١) البقرة: ٢٥٥.
(٢) البقرة: ٢٠ وغيرها.
(٣) الزخرف: ٥٥.
(٤) التوبة: ٤٦.
(٥) طه: ٥.
(٦) الأعراف: ٥٤ وغيرها.
(٧) طه: ٤٦.
(٨) ص: ٧٥.
(٩) المائدة: ٦٤.
(١٠) الرحمن: ٢٧.
(١١) الأنعام: ٥٢، الكهف: ٢٨.
(١٢) طه: ٣٩.
(١٣) الأنفال: ٧٥، التوبة: ١١٥، العنكبوت: ٦٢، المجادلة: ٧.
(١٤) البقرة: ٢٠ وغيرها.
(١٥) الأعراف: ١٥٦.
(١٦) إبراهيم: ٤٧.

بينهما فرق من جهة النفي. أما الثاني: فالمعنى المفهوم في حقنا يمتنع على الله، فكما أن إرادته ليست من جنس إرادة خلقه، فرحمته كذلك ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته[١] واستواؤه ووجه ويداه وكل ذلك معلوم بالبديهة[٢].

وخلاصة الأمر: أن التأويل في الآية: ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾[٣] منفي ومثبت، فالمنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله، ونفي علم تأويلها ليس نفياً لعلم معناها المثبت[٤] إنما هو نفي علم حقيقتها وكنهها كما في القيامة، وموعود الجنة وفيما اختص الله بعلمه كأعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها. أما المثبت فهو بيان ذلك ومعرفة معناه والمقصود منه. و«القول الشامل في جميع هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ـ ﷺ ـ وما وصفه به السابقون الأولون لا يتجاوز القرآن والحديث .. ونعلم أن ما وصف الله به نفسه من

(١) ينظر الأكليل لابن تيمية ص٣٢: ٣٦.

(٢) وفي ذلك الرد القاطع على مدرسة الإمام البنا التي تبنت مذاهب الأشاعرة والمعطلة والنفاة والجهمية، من ذلك ما جاء على لسان الأستاذ« إسماعيل الشطي» رئيس تحرير مجلة المجتمع «اللسان الناطق للإخوان المسلمين في الكويت» حين قال: ـ «لا أدري كيف أثبت لله يداً» وفي الرد على هذا يقول الشيخ العلامة حمود بن عبد الله التويجري في كتابه الإجابة الجلية على الأسئلة الكويتية: «من أنكر توحيد الأسماء والصفات فهو جهمي، ومن أنكر أن يكون لله يداً أو أنكر غير ذلك من أسماء الله وصفاته فهو جهمي، وقد صرح كثير من أكابر العلماء في زمان اتباع التابعين ومن بعدهم، بتكفير الجهمية وأخرجهم من الثنتين والسبعين فرقة من فرق هذه الأمة، والكلام في تكفيرهم مذكور في كتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد وغيرها من كتاب السنة وقد قال ابن القيم رحمه الله تعالى في الكافية الشافية:

«ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان، واللالكائي حكاه عنهم » بل حكاه قبله الطبراني فذكر أن خمسمائة من العلماء تقلدوا القول بتكفير «الجهمية» أ . هـ ويرد صاحب كتاب «وقفات على ما ادعاه الأستاذ «جاسم المهلهل» بعد ذلك من أن عقيدة الإخوان موافقة لعقيدة السلف فيقول:

كيف نوفق بين ادعائك بأن عقيدة «الإخوان المسلمين» عقيدة سلفية وبين عقيدة «إسماعيل الشطي» في إنكار بعض صفات الله سبحانه وتعالى ـ ويعقب على ذلك بقوله: ـ ثم أليس هذا من عدم الوضوح العقائدي عند منهج الإخوان المسلمين» أ . هـ [وقفات لمحمد بن سيف العجمي ص٢٢: ٢٤ ط٢].

(٣) آل عمران: ٧.

(٤) ينظر الإكليل ص٣٩، ٤٠، ص٥٣.

ذلك فهـو حق ليس فـيه لغز ولا أحـاجي، بل معنـاه يعرف من حـيث يعرف مـقصود المتكلم بكلامـه، لا سيما إذا كان المتكلم ــ وهو الرسول ﷺ ــ أعـلم الخلق بما يقول وأفصح الخلق في بيان العلم... وفي التعريف والدلالة والإرشاد»[١].

والكلام في تأويل آيـات الصفات هو فرع في تأويل الآيات المحـكمات والناس متفقون علـى أنهم يعرفون تأويل المحكم ومـعلوم أنهـم لا يعرفون كيفـية ما أخبر الله به عن نفسه في الآيات المحكـمات، فدل ذلك على أن عدم العلم بالكيفـية لا ينفي العلم بالتـأويل الذي هو تفسـير الكلام وبيـان معناه، وما يـقال في الآيات المحكمـات يقال أيضاً في آيات الـصفات، فالناس يعلمون تـأويل الصفات وتفسيرهـا وهو هو جانب المحكمات فيها، ولكن لا يعرفون كيفية وحقيقة وكنه ما أخبر الله به. فدل ذلك على أن الصفات كلها معـلومة فهي من المحكم ولم يغب ويحجب عنـا إلا كيفيتها، وهذا هو جانب المتشابهات منها وعدم العلم بالكيفية لا ينفي العلم بالتأويل الذي هو تفسير الكلام وبيان مـعناه وسيأتي تفصـيل ذلك في الحديث عن أسباب التأويل إن شاء الله تعالى . أ هـ.

(١) الفتوى الحموية لابن تيمية ص١٦ بتصرف.

الفصل الثاني

مبحث في تأويل

الصفـات في حقه سبحانه وتعالى

المسألة الأولى: الزعم باتفاق السلف والخلف على أصل التأويل:

وفيـها يقول الإمـام البنـا: وإذا تقرر هذا فـقد اتفـق السلـف والخلف علـى أصل التأويل[1] . مجموعة الرسائل ص ٣٣٠.

---

(١) ومفهوم كلام البنا من التأويل هنا هو: صرف الكلام عن ظاهره، وهو ما ذهب إليه المعتزلة والجهمية واتبعهم فيه علماء الكلام وغيرهم من المتأخرين، ذلك أن التأويل نوعان: تأويل في اصطلاح أهل التفسير والسلف من أهل الفقه والحديث: ـ ومرادهم منه التفسير والبيان أو ما يؤول إليه الكلام، وتأويل عند المعتزلة والجهمية وغيرهم من المتكلمين: ـ ومرادهم به صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا هو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه (ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ١١) وكلام البنا عن هذا الأخير وهو مذموم، إذ ليس في كلامه ـ رحمه الله ـ عن الصفات ما يدل على أن المراد بالتأويل في الصفات بيان تفسيرها إطلاقاً، فضلاً عن أن التأويل في الصفات بالذات، أول ما يطلق عند المتأخرين ـ على نحو ما ذكر ابن القيم ـ يطلق على المعنى الثاني له، ومما يؤكد ما ذهبنا إليه هنا دفاع البنا رحمه الله عن التأويل عند أحمد وذلك في قوله: وقد لجأ أشد الناس تمسكاً برأي السلف رضوان الله عليهم إلى التأويل في عدة مواطن وهو الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وذلك تأويله الحديث: الحجر الأسود يمين الله في أرضه، وقوله ﷺ: قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن .. إلخ (مجموعة الرسائل ص ٣٣٠) فدفاعه عن التأويل بمثل هذه الطريقة واستدلاله بما نسب إلى الإمام أحمد ـ رغم عدم صحته على نحو ما سنبينه بالتفصيل ـ وتلمّس العذر للقائلين به بصفة عامة، ومحاولته التقريب بين آراء السلف والخلف في ذلك بصفة خاصة، كل هذا يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أنه قصد التأويل المذموم والمنهي عنه شرعاً، إذ أن كلامه لا ينصرف إلا إليه، ومن هنا كانت محاولاته المستميتة في التوفيق بين مذهب السلف والخلف في مثل قوله «وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل» يقول هذا رغم اتساع الهوة التي بينهما، فلقد ذكر البنا نفس الحديث الذي نسب إلى أحمد تأويله وهو «قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن» رغم عدم صحة هذه الحكاية عن أحمد، ذكره كشاهد على التأويل عند بعض علماء الخلف وهو أبو حامد الغزالي فنقل كلامه وتعليقه =

ومن الجدير بالذكر، التنبيه على أن الذي أوقع البنا وغيره في هذا الأمر، وهو أمر

= على هذا الحديث وفيه قوله: «إذ لو فتشنا عن قلوب المؤمنين لم نجد فيها أصابع، فعلم أنها كناية عن القدرة، التي هي سر الأصابع وروحها الخفي وكنى بالأصابع عن القدرة، لأن ذلك أعظم وقعاً في تفهم تمام الاقتدار. (مجموعة الرسائل ص ٣٢٩). فهل هذا التأويل الذي أراد البنا التقريب بينه وبين السلف وعلى رأسهم الإمام أحمد إلا التأويل المذموم والمنهي عنه شرعاً، وهو صرف الصفات من ظاهرها؟؟ على أن الغزالي نفسه والذي ساق البنا بعض كلامه وكذا الرازي والجويني وأبا الحسن الأشعري وغيرهم ممن كانوا يقولون بذلك قد تراجعوا فيما بعد عن مسألة تأويل الصفات، واقتنعوا بالسير على طريقة أهل السنة والجماعة من السلف وذموا علم الكلام، كما ذموا المتكلمين فيه، ونصوصهم في ذلك كثيرة، فقد صرح الغزالي بتحريم الخوض في علم الكلام قائلاً في كتابه «التفرقة بين الإيمان والزندقة»: لو تركنا المداهنة لصرحنا بأن الخوض في هذا العلم حرام ومات الغزالي على خير أحواله، مات على الصحيحين البخاري ومسلم طالباً علم الحديث فتحول من الكلام إلى السنة من مصادرها الصحيحة (ينظر مناهج الحديث د. مصطفى حلمي ط دار الدعوة ص ١٩٨) وكذا الرازي وهو المعبر عن المذهب الأشعري وقد نقل البنا بعض كلامه في تأويل الصفات (مجموعة الرسائل ص ٣٢٨) نبه في أواخر عمره إلى ضرورة اتباع منهج السلف، وأعلن أنه أسلم المناهج بعد أن دار دورته في علم الكلام (ينظر مناهج الحديث ط. دار الدعوة ص ١٦٩) يقول د. مصطفى حلمي: وأئمة الأشعرية بعده اتخذوا موقفاً مشابهاً يثير الانتباه ويدعو لبحث هذه الظاهرة التي تدل على الإخلاص في البحث عن الحقيقة من جهة، كما تدل من جهة أخرى على أنه لا سبيل إلي معرفة أصول الدين إلا من مصادره، من الكتاب والسنة (نفس المرجع ص ٢٩٧) وله كلام آخر نسوقه في حينه عند الحديث عن المسألة الثانية من هذا الفصل. وبذلك أثبتوا أنهم من أهل السنة والجماعة، وفيهم يقول ابن تيمية: أما من قال منهم ـ أي الأشاعرة ـ بكتاب الإبانة الذي صنفه الأشعري في آخر عمره، ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهو يعد من أهل السنة (مجموع الفتاوي ص ٣٥٩/ ٦) وبمثل ذلك نقول في هذه الأيام ونوصي به مدرسة الإخوان، والسؤال: كيف يتسنى للإمام البنا رحمه الله أن يذكر عنهم مذهبهم القديم، ولا يشير مجرد إشارة إلى تراجعهم عنه وتبرأهم منه، ومعلوم أن رأي الإنسان ما استقر عليه في نهاية حياته، ثم يزعم أخيراً أن السلف والخلف قد اتفقوا على أصل التأويل؟ .. التأويل الذي يجر إلى تعطيل صفات الله وإنكارها، ويؤدي إليه على نحو ما ذكره وأفاض فيه ابن القيم رحمه الله حين جعله شر من التعطيل (ينظر مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٧) وأخيراً لابد لدارس عقيدة السلف والخلف بعد هذا أن يعرف معنى التأويل الذي استعمله السلف «وهو بمعنى التفسير» والذي استعمله الخلف، وهو «صرف اللفظ عن ظاهره» وذلك حتى يكون على بصيرة من أمره، فإن هذه الكلمة قد استغلها الخلف وجعلوها أداة لهدم النصوص وتحريفها عما أراد الله بها، وما أراده رسول الله ﷺ، ولهذا فقد اعتنى الإمام ابن القيم فخص لأمر التأويل هذا جزءاً كبيراً من كتابه «مختصر الصواعق» وجعله أحد الطواغيت التي يجب كسرها، وعن التأويل يقول ابن القيم: وهذا التأويل هو الذي صنف في إبطاله القاضي أبو يعلى والشيخ موفق الدين ابن قدامة، وقد حكى غير واحد إجماع السلف على عدم القول به (متعة الصواعق المرسلة ص١١) أ. هـ. =

التأويل، يرجع إلى أحد أربعة أسباب رئيسية هي:

(١) **السبب الأول**: عدم التفريق بين ظاهر الصفة وبين كيفيتها وحقيقتها[١] .

فلقد نشأت فكرة تأويل الصفات لعدم استيعاب فهم السلف الصالح في معرفة الظاهر من آيات الصفات والأفعال مع ترك حقيقة وكنه ذلك إلى الله. فأرادوا تنزيهه سبحانه فأخطأوا وضلوا الطريق، فما بين مثبت لها بتأويل، وما بين معطل لكل صفاته أو بعضها خاصة فيما يتعلق بالصفات الاختيارية، و«معلوم بالسمع اتصاف الله تعالى بالأفعال الاختيارية كالاستواء إلى السماء والاستواء على العرش والقبض والطي، والإتيان والمجيء والنزول ونحو ذلك، بل والخلق والإحياء والإماتة، فإن الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة، كالاستواء وبالأفعال المتعدية كالخلق، والفعل المتعدي كالفعل اللازم، فإن الفعل لابد له من فاعل سواء كان متعدياً إلى مفعول أو لم يكن، والفاعل لابد له من فعل ... والفعل المتعدي إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفاعله إذ كان لابد من الفاعل، وهذا معلوم سمعاً وعقلاً[٢] ».

ويدلل ابن تيمية على ذلك بالعقل فيذكر أن نفي ـ صفات ـ الأفعال يؤدي إلى إنكار حدوث المخلوقات، بينما هي مشهودة مرئية لنا جميعاً، دالة بنفسها على خالق حكيم قدير[٣]. كذلك لا يرى رحمة الله سبباً يدعو إلى إنكار صفات الأفعال أو تأويلها مستنداً إلى دليل عقلي آخر مقتضاه، أن دلالة السمع (أي النقل) على علم الله تعالى وقدرته وإرادته وسمعه وبصره، كدلالته على رضاه ومحبته وغضبه واستوائه

---

(١) وكلام البنا يفيد ذلك فهو لم يفرق بين ظاهر الصفة، وهو ما ينبغي أن يُعرف معناه. وبين حقيقتها وكنهها وكيفية قيامها بذاته سبحانه وهو ما يكون تفويض العلم فيها إلى الله جل وعلا، ونصوصه في المسألة الثانية بالذات في الفصل الأول وكذا الأولى والثالثة تدل على ذلك فليرجع إليها.

(٢) موافقة صحيح المنقول لابن تيمية ص ٣/ ٢ وينظر المجموع ص ٢٣٣/ ٦ ولعل ما ذكره ابن تيمية هنا يكون خير دليل على عدم صحة ما ذهب إليه أحد مبتدعة الإخوان في شريط له أسماه (الواقع والواجب) وقد زعم فيه بضرورة تأويل الصفات الخبرية وصفات الأفعال.

(٣) ينظر منهج علماء الحديث ص ٢٣٣، ص ١٧٨.

على عرشه، وهذه بعض أدلة السمع على ذلك، يقول تعالى: ﴿ ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل ﴾[١] ﴿ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً ﴾[٢] وقال عليه السلام مجيباً لمن سأله عن رؤية الله ونحن كثير، فقال: سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر من آيات الله كلكم يراه .. إلخ» وبداهة أن يكون التشبيه هنا للرؤية لا للمرئي، فإن الله «ليس كمثله شيء»[٣] وكانت هذه طريقة الصحابة أيضاً، فقد روي عن ابن عباس أنه لما عارض السائل بقوله: ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾[٤] فقال له: ألست ترى السماء؟ فقال: بلى، فسأله مرة ثانية أتراها كلها؟ أجاب: لا، ـ يريد أن رؤية الله كذلك، ولله المثل الأعلى ـ وقد مضى أئمة الحديث والسنة على نفس الطريقة، فعندما أثيرت صفة العلو، وأنه تعالى مستو على عرشه، عالم بكل شيء. أراد الإمام أحمد أن يشرح ذلك، فضرب لذلك مثلين، ولله المثل الأعلى، فقال: لو أن رجلاً في يده قوارير فيها ماء صاف لكان بصره قد أحاط بما فيها مع مباينته له، والثاني: لو أن رجلاً بنى داراً لكان مع خروجه منها يعلم ما فيها. فالله الذي خلق العالم يعلمه مع علوه عليه. كما قال: ﴿ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴾[٥] »[٦] . غاية ما في الأمر أنه لا يجوز أن نكيف استوائه سبحانه أو علمه ... إلخ ثم يلخص ابن تيمية رحمه الله ذلك فيقول:

« أنه يمكنا وضع القضية في الصيغة المنطقية الآتية: أن الله تعالى موصوف بصفات الكمال، منزه عن النقائص. وكل كمال وصف به المخلوق من غير استلزامه لنقص فالخالق أحق به، وكل نقص نزه عنه المخلوق، فالخالق أحق بأن ينزه عنه، والفعل صفة كمال، لا صفة نقص، كالكلام والقدرة، وعدم الفعل صفة نقص كعدم الكلام وعدم القدرة، فدل العقل على صحة ما دل عليه الشرع وزال الإشكال[٧] ».

(١) الروم: ٥٨ (٢) الفرقان: ٣٣. (٣) الشورى: ١١.
(٤) الأنعام: ١٠٣. (٥) الملك: ١٤.
(٦) ينظر موافقة صحيح المنقول لابن تيمية ص ١٤٢، ١٤٣، ١٥٢/ ١ والمجموع ص ١٨، ١٧٨/ ٣.
(٧) منهج علماء الحديث ص ٢٣٣ والمجموع ص ٢١٩/ ٦.

ولا شك أن هذه الأدلة العقلية والبراهين النقلية والأمثلة المنطقية، تثبت بطلان القول بتأويل الأفعال بحجة أن ذلك مما لا يدرك، كما تثبت بطلان حجج الأشاعرة وغيرهم في تأويل الصفات، وتوضح أن هناك فرقاً بين ظاهر الصفة وبين حقيقة كنهها .. ومن هنا جاءت عبارة سلف الأمة وفقهائها: «أمروها كما جاءت بلا كيف» فللثعلبي عن أحاديث الصفات «أمرها كما جاءت»، وللثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وابن المبارك وغيرهم في آيات الصفات «أمرها كما جاءت»[1] .

وللخطابي قوله: «إن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها. وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين، فخرجوا في ذلك إلي ضرب من التشبيه والتكييف، وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين». وقد نقل نحواً منه من العلماء من لا يحصى عددهم[2] .

فأثبتوا بذلك فهمهم لمعاني ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات ووقوفهم عند كيفياتها، وردوا بقولهم: «أمروها كما جاءت» على المعطلة، لأنه يعني بقاء دلالتها على ما جاءت به من المعاني اللائقة به سبحانه، كما ردوا بقوله: «بلا كيف» على المشبهة لأنه ظاهر في إثبات حقيقة المعنى، إذ لو كانوا ـ السلف ـ لا يعتقدون ثبوت هذه الصفات ما احتاجوا إلى نفي كيفيتها فإن غير الثابت لا وجود له في نفسه، فنفي كيفيته من لغو القول[3] . والكيفية هي حكاية كيفية الصفة سواء كانت مطلقة أو مقيدة بشبيه، كقول القائل كيفية يد الله أو نزوله من السماء كذا وكذا[4] وإنما «يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد

---

(١) معارج القبول للشيخ حكمي ص ١١٨: ١٢٠، ص ١٣٣/ ١.

(٢) ينظر الفتوى الحموية ص ٣٤، ٣٥.

(٣) ينظر الحموية ص ٢٥، وفتح البرية ص ٦٣.

(٤) ينظر فتح البرية ص ٥٥.

أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقته، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ «بلا كيف» إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو[١]».

ولذا فقد روى الخلال في كتاب السنة عن الفضيل بن عياض قوله: ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو؟ لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ فقال: ﴿ قل هو الله أحد * الله الصمد * لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفُواً أحد ﴾[٢] ولا صفة أبلغ مما وصف به نفسه[٣].

لقد وصلت الجرأة ــ بسبب عدم التفرقة بين ظاهر الصفة وبين حقيقة كنهها، وبسبب التعصب للتأويل في الصفات والمبالغة في جحدها ــ ببعض المتأولة وهو جهم ابن صفوان اللعين إلى أن يقول ــ في قول الله تعالى ﴿ ثم استوى على العرش ﴾[٤] لو وجدت سبيلاً إلى حكها ــ أي استوى ــ لحككتها، ولأبدلتها استولى، وله في ذلك سلف اليهود في تحريف الكلم عن مواضعه، هذا على الرغم من أن هذا التأويل الذي ذهب المتأولون إليه في «استوى» قد استشهدوا فيه ببيت مجهول روى على خلاف وجهه، وقيل أنه منسوب إلى الأخطل النصراني:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ولا دم مهراق

فعدلوا عن أكثر من ألف دليل من التنزيل إلى بيت ينسب إلى بعض من ليس على دين الإسلام ولا على لغة العرب، فطفق أهل الأهواء، يفسرون كلام الله عز وجل، ويحملونه عليه مع إنكار عامة أهل اللغة لذلك. فإن الاستواء لا يكون بمعنى الاستيلاء بوجه من الوجوه البتة وقد سئل ابن الأعرابي وهو إمام أهل اللغة في زمانه،

---

(١) الحموية ص ٢٥.

(٢) سورة الأخلاص.

(٣) ينظر الحموية ص ٣٦.

(٤) الأعراف: ٥٤، يونس: ٣، الرعد: ٢، الفرقان: ٥٩، السجدة: ٤، الحديد: ٤.

بعد أن جادله في ذلك أحد الناس، فأجابـه: ـ اسكت ما يدريك ما هذا، إن العرب لا تقول لـلرجل استـولى على الـشيء حتى يكـون له فيهـا مضاء فأيـهما غلـب، قيل استولى والله سبحانه وتـعالى لا مغالب له[1]. وفي ذلك يقـول ابن القيم: «لو لـم يكن منها ـ أي مـن تأويل استوى وجعلهـا بمعنى استولى ـ إلا تـكذيب رسول الله ﷺ.. لكفـاه، فإنه ثبـت في الصحيـح: أن الله قدر مقادير الخـلائق قبل الـسموات والأرض بخـمسين ألف سنة وعرشـه على الماء، فـكان العرش مـوجوداً قبـل خلق السموات والأرض بخمسـين ألف سنة، فكيف يقـال أنه خلق السموات والأرض فـي ستة أيام ثـم أقبل علـى خلق العرش، والتأويل إذا تضـمن تكذيباً لرسول الله ﷺ فـحسبه ذلك بطلاناً[2] » وفضلاً عن أنـها دعوى مجردة ليس لهـا شاهد من كلام العرب بـل وفيها تكذيـب لرسـول الله ﷺ فإن فيها أيضاً تكذيـب للمولى سبحانه، ذلـك أنه أخبر أنه خلق السـموات والأرض في ستة أيام، ثم استـوى على العرش، فقد أخبر أن العرش كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض، وحينئذ فهو من حين خلق العرش مالك له مستولٍ عليه فـكيف يكون الاسـتواء عليه مـؤخراً عن خلق الـسموات والأرض، وأيضاً فهو مالك لـكل شيء مستولٍ عليه، لا يخص العرش بـالاستواء، فالاستواء من الألفاظ المختصة بالـعرش لا تضاف إلـى غيره[3] . وماذا بـعد تكـذيب الله وتكـذيب رسول الله ﷺ؟ ومن هنا كانت خطورة التأويل، ويبـين ابن القيم أنه شر من التعطيل الذي هو «نفـي الصفات الإلهية وإنـكار قيامها بذات الله سـبحانه[4]» لأنه: يتـضمن التشبيه والتعطيل والتلاعب بالنصوص وإساءة الظن بها فإن المعطل والمؤول قد اشتركا في نفي حقائق الأسـماء والصفات وامتاز المؤول بتلاعبه بالنـصوص وإساءة الظن بها ونسبة قائلها إلى التكلم بما ظاهره الضلال والإضلال فجمعوا بين أربعة محاذير:

---

(١) ينظر معارج القبول للشيخ حكمي ص ٢٦٢/ ١ والمجموع ص ١٢١، ١٤٦/ ٥.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية ص ١٣، ١٤.

(٣) ينظر تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية ص ١١٨ : ١٢٠.

(٤) الإيمان حقيقته وأركانه د. محمد نعيم ياسين ص ١٦.

١- اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله محال باطل ففهموا التشبيه أولاً.

٢- ثم .. عطلوا حقائقها بناء منهم على ذلك الفهم الذي لا يليق بهم ولا يليق بالرب سبحانه.

٣- نسبة المتكلم الكامل العلم الكامل البيان التام النصح ـ وهو الله سبحانه ـ إلى ضد البيان والهدى والإرشاد، لأن ذلك يتضمن أنهم كانوا أعلم منه وأفصح وأنصح للناس.

٤- تلاعبهم بالنصوص وانتهاء حرماتها[1][2].

فضلاً عن:

٥- «أن المؤول لم يرض لله تعالى ما رضيه له أعرف الناس به وهو رسوله ﷺ.

٦- أن هذا التأويل لو أراده الله تعالى لنفسه لأمر به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ولكان حينئذ التأويل لصفات الله تعالى واجباً دينياً يحرم إهماله ويأثم تاركه، غير أنه لما لم يأذن الله تعالى به كان فعله خطأ وتكلفاً مذموماً محرماً، لما فيه من معنى الاستدراك على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ.

٧- أن المؤول لصفات الله تعالى فراراً من التشبيه وخوفاً منه، قد جهل حقيقة عظيمة هي استحالة وجود أي شبه بين صفات الله تعالى وصفات عباده، إذ لا شبه بين صفات الخالق وصفات المخلوق أبداً، لما أخبر تعالى من أنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وأنه أحد ولا كفؤ له .. وهي في ذلك كاذب إذ الواقع يختلف عما قال تماماً، ومكذب لأنه كذب الله تعالى في قوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾[3] ومشرك كافر

---

(١) ينظر مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٧.

(٢) وليت الذين يدافعون عن البنا في ظاهرة التأويل والتفويض كالأستاذ سعيد حوى وغيره يدركون ذلك ويتنبهون إليه.

(٣) الشورى: ١١.

لتشريك بعض عباد الله في بعض صفات الله تعالى.

٨- أن هذا المؤول لصفات الله تعالى فراراً من التشبيه وخوفاً منه قد خفي عليه الفرق العظيم بين صفات الخالق جل وعلا وبين صفات المخلوقين العاجزين الضعفاء»[1] .

٩- كما أن «التأويل يفقد النصوص هيبتها سيما عندما يكون هذا التأويل لا يعتمد على نص شرعي صحيح ولم يقل به أحد من علماء السلف[2]».

١٠- كذلك فإنه «يتنافى مع كون الإسلام ديناً عملياً يتمشى مع كل زمان، ويتنافى مع وصف الله تعالى للقران بأنه بيان وتبيان لكل شيء ميسَّر للذكر وإن آياته مطلوب تدبرها والتفكير فيها ولذلك فقد قال أبو القاسم بن منده في كتابه «الرد على الجهمية»: ـ التأويل عند أصحاب الحديث نوع من التكذيب»[3] .

خلاصة الأمر:

أن نصوص القرآن والحديث الدالة على تدبر القرآن، وهي كثيرة كلها تدل على وجوب معرفة الظاهر من آيات الصفات والأفعال ومعرفة مراده سبحانه. وكذلك نصوص فقهاء الأمة التي تحث على الإمرار وعدم الخوض في صفات الله وأفعاله. تدل أيضا على وجوب ترك حقائق وكيفية الصفات إذ أن ذلك هو ما فهمه واستقر عليه أمر فقهاء الأمة وعلمائها. من ذلك قول ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهم من السلف: «إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه» وقول الإمام مالك وربيعة: «الاستواء معلوم والكيف مجهول»[4]

(١) عقيدة المؤمن لأبي بكر الجزائري ص ١١١.

(٢) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا بن نعسان ص ١٩.

(٣) المصدر السابق ص ١٩.

(٤) ينظر مختصر الصواعق ص ١٢٤.

فالمعلوم هو ظاهر الصفة، والكيف المجهول ـ أي الذي لا ينبغي الخوض فيه ـ هو حقيقتها وكنهها.

يقول ابن تيمية رحمه الله: « وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول، فليس في أهل السنة من ينكره، وقد بين ـ الإمام مالك ـ أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر ـ الله ـ به معلوم، ولكن الكيفية لا تعلم، ولا يجوز السؤال عنها، لا يقال: كيف استوى، ولم يقل مالك: الكيف معدوم، وإنما قال: الكيف مجهول ... فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء، وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه[1] » ويقول رحمه الله بعد أن ذكر ما أثر عن الصحابة في تعلمهم القرآن والعلم والعمل « وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلو شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه، بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية[2] ».

فدل هذا كله على وجوب التفريق بين ظاهر الصفات وحقيقتها، وعلى وجوب معرفة الظاهر منها والمراد، دون ما خوض في معرفة كنهها، أو كيفية قيامها بذاته سبحانه وبغير ذلك يكون التفويض والتأويل والتعطيل والتحريف والتكييف والتشبيه والتمثيل.

السبب الثاني:

جعلها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله: يقول ابن القيم: أن أصحاب التجهيل الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها ولا يدري ما أراد الله ورسوله فيها، ولكن نقرؤها ألفاظاً لا معاني لها. ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله .. بنوا مذهبهم على أصلين:

أحدهما: أن هذه النصوص من المتشابه. **الثاني**: أن للمتشابه تأويلاً لا يعلمه إلا الله فنتج عن هذين الأصلين استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر

---

(١)، (٢) الإكليل لابن تيمية ص ٤٨، ٤٩.

الصحابة والتـابعين لهم بإحسان، وأنهم كـانوا يقرأون هذه الآيات المتعلقـة بالصفات ولا يعرفون معنى ذلك، ولا ما أريد به، ولازم قولهم، أن رسول الله ﷺ كان يتكلم بذلك ولا يعـلم معناه، ثم تـناقضوا أقبح تـناقض فقالوا: تجـري على ظواهرها، فـصلة وتأويلـها بما يخـالف الظواهر بـاطل، ومع ذلك فـلها تأويل لا يـعلمه إلا الله، فـكيف يثبـتون لها تأويلاً ويـقولون: تجري كما هـي على ظواهرها، ويـقولون: الظاهر مـنها مراد، والرب منفرد بعلم تأويلها، وهل من التناقض أقبح من هذا ؟

والحق أن «هؤلاء غلطوا فـي المتشابه وفي جعل هذه النصوص مـن المتشابه، وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، فأخطئوا في المقدمات الثلاث، واضطرهم إلى هذا التخلص من تأويلات المبطلين وتحريفات المـعطلين وسدوا على نفوسهم الباب وقالوا: لا نرضى بالخطأ ولا وصول لنا إلى الصواب، فتركـوا التدبر المأمور به، والتعقل لمعاني النصـوص وتعبدوا بالألـفاظ المجردة التي أنـزلت في ذلك، وظنـوا أنها أنزلت لـلتلاوة والتعبد بها دون تعقل مـعانيها وتدبرها والتفكر فيها، وأولئك جعـلوها عرضة للتأويل والتحريف كما جـعلها أصحاب التخييل أمثـالاً لا حقيقة لها[1] » فـي حـين « أن الله سبحانه وتـعالى أمر بتدبر كتـابه وتفهمه وتعقـله وأخبر أنه بيان وهدى وشـفاء لما في الصدور، وحـاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ومن أعظم الاخـتلاف اختلافهـم في باب الصفات والقدر والأفعال. واللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم لا يحصل به حكم ولا هدى ولا شفاء ولا بيان[2] » و«من المحال في العقل والديـن أن يكون السراج المنير ـ ﷺ ـ الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيـه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلي سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنـه أكمل له ولأمته دينهم وأتم عـليهم نعمته، محـال مع هذا وغيره أن

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٦٣.

(٢) نفس المرجع ص ١٢٣.

يكون قد تـرك باب الإيمان بالله والعلم بـه ملتبساً مشـتبهاً[١] » ونقـول ونكـرر أن في آيات الصـفات ما يعـلم معناه، وهـو ظاهر الصفـة وذاك هو الجانب المحـكم، وإنما ذم السلـف تأويلات الجهمية ونفوا علـم الناس بكيـفيته، كقـول مالك الاستواء مـعلوم والكيف مجـهول وكذلك قال سائر أئمة الـسنة في سائر أسـماء الله وصفـاته ــ ففرق بين المعنى المعلوم، وبين الكيف المجهول، فإن سمى الكيف تأويلاً ساغ أن يقال التأويل لا يعلمه إلا الله .. وإمـا إذا جعل معرفة المعنى وتـفسيره تأويلاً كما يجـعل سائر آيات القرآن تـأويلاً فهو مـن المحكم، وقد جرى عـلماء السلـف على ذلك ومـا تجرأ أحد أن ينسبهم إلى الضلال أو يخرجهم عن أهل السنة والجماعة[٢] .

فهل يسوغ للأستاذ البنا بعد هذا أن يقول:

«وآيات الصفات وأحاديثـها الصحيحة وما لحق بذلك من المتشـابه نؤمن به كما جاء من غير تأويل ولا تعطيل، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء ويسعنا ما وسع رسول الله ﷺ وأصحابه ﴿ والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ﴾[٣] »[٤] ؟ إن هذا الـقول «قـول مردود، فقـد تطـرق إمام المـفسريـن ابن جـرير الطبري في تفسيره إلى بيان المراد بالمتـشابه عند قول الله تعالى ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيـات محكمات هن أم الكتاب وآخر مـتشابهات﴾[٥] وذكر الأقوال في ذلك عن السلف ولـم يذكر أن أحداً من السلف قال بدخول آيات الـصفات في قسم المتشابه...»[٦] .

وقد رد مؤلـف كتاب « إيثار الحق عـلى الخلق » عـلى ذلك بكلام جيد واعـتبر هذا القـول غير صحيـح، لقول الراسخين فـي العلم ﴿آمنـا به كل من عنـد ربنا ﴾[٧]

---

(١) الفتوي الحموية لابن تيمية ص٤، ٥.
(٢) ينظر الإكليل لابن تيمية ص ١٩، ص ٣٠ : ٣٢.
(٣) آل عمران : ٧.
(٤) مجموعة الرسائل ص ٢٦٩، ٢٧٠.
(٥) آل عمران: ٧.
(٦)علاقة الإثبات ص٥٣.
(٧) آل عمران: ٧.

ولذم الله الذين في قلوبهم زيغ بابتغاء تأويله»[١] .

وقد سبق أن ذكرنا جانباً للرد على هذه الشبهة في المسألة الثالثة فليرجع إليها.

إن مما يدحض القول بقصر المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله على الصفات، وأنها المقصود بقول الله تعالى: ﴿ وأُخر متشابهات ﴾[٢] وأن ما عداها محكم، ما جاء في صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال لعائشة: « يا عائشة إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذريهم»، وهذا عام حتى في المحكمات، وقصة صبيغ مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا على ذلك، فإنه بلغه أنه يسأل عن متشابه القران حتى رآه عمر، فسأل عمر عن ﴿ والذاريات ذروا ﴾[٣] فقال: ما اسمك؟ قال عبد الله بن صبيغ، فقال وأنا عبد الله عمر، وضربه الضرب الشديد، على الرغم من أن سؤاله كان عن آية محكمة وليس عن شيء من الصفات، وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس يقول: ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ، هذا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام، كما قال ﷺ : إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذريهم»، وكما قال تعالى: ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ﴾[٤].

وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك، وقال: « لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض فإن ذلك يوقع الشك في قلوبهم »، ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله فكان مقصودهم مذموماً ومطلوبهم متعذراً مثل أغلوطات المسائل التي نهى عنها رسول الله ﷺ.

ومما يبين الفرق بين المعنى وبين التأويل ــ الفاسد والمذموم ــ أن صبيغاً سأل عن

(١) علاقة الإثبات ص٥٣ عن «إيثار الحق على الخلق» لابن المرتضى.

(٢) آل عمران: ٧.

(٣) الذاريات: ١.

(٤) آل عمران: ٧.

الذاريات وليست من الصفات، وقد تكلم الصحابة في تفسيرها مثل علي بن أبي طالب مع ابن الكواء، لكن لما سأله عنها، كره سؤاله لما رآه من قصده، لكن علياً كانت رعيته ملتوية عليه لم يكن مطاعاً فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه، والذاريات والحاملات والجاريات والمقسمات فيها اشتباه لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة ويحتمل غير ذلك، إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف، والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب، وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر، وكذلك في الجاريات والمقسمات فهذا لا يعلمه إلا الله[١] . ومن المناسب هنا أن نوفق بين آيات الأحكام وآيات التشابه كي يتضح الأمر بصورة أكمل وأبين، إن الله سبحانه وتعالى وصف القرآن كله بأنه محكم ﴿ كتاب أحكمت آياته ثم فصلت ﴾[٢] ومقصوده فيها الحكم المفصل بين المتشابهات علماً وعملاً إذ ميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار، وبأنه متشابه ﴿ الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني ﴾[٣] والتشابه الذي يعمه هو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾[٤] ومقصود به هنا تماثل الكلام وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضاً، فهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام، أما التشابه الخاص والإحكام الخاص كقوله: ﴿ منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر متشابهات ﴾[٥] فهو مشابهة الشيء لغيره من وجه ومخالفته له من وجه آخر بحيث يشتبه على بعض الناس دون البعض، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه، لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه في

---

(١) ينظر الإكليل لابن تيمية ص ٥٠ : ٥٣.

(٢) هود: ١. (٣) الزمر: ٢٣.

(٤) النساء: ٨٢.

(٥) آل عمران: ٧.

الدنيا، كما أخبر أن في الجنة لحماً وعسلاً وخمراً وغير ذلك وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنى، ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته، فأسماء الله وصفاته أولى، وإن كان ما بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ولا حقيقته كحقيقته[١] .

بل إن ابن القيم رحمه الله يثبت أن آيات الصفات أبين وأوضح وأجلى من آيات الأحكام فيقول: « تنازع الناس في كثير من الأحكام ولم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها، وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بياناً وأن العناية ببيانها أهم لأنها من تمام تحقيق الشهادتين وإثباتها من لوازم التوحيد فبينها الله سبحانه وتعالى ورسوله بياناً شافياً لا يقع فيه لبس يوقع الراسخين في العلم، و آيات الأحكام لا يكاد يفهم معانيها إلا الخاصة من الناس وأما آيات الصفات فيشترك في فهم معناها الخاص والعام .. ولهذا أشكل على بعض الصحابة قوله تعالى: ﴿ حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ﴾[٢] حتى بُيِّن لهم بقوله ﴿ من الفجر ﴾ ولم يشكل عليه ولا على غيره قوله ﴿ وإذا سألك عبادي عني فإن قريب ﴾[٣] الآية .... وأيضاً فإن آيات الأحكام مجملة عرف بيانها بالسنة كقوله تعالى: ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾[٤] فهذا مجمل في قدر الصيام والإطعام فبينته السنة بأنه صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين أو ذبح شاة، ونظائره كثير كآية السرقة وآية الصلاة والزكاة والحج وليس في آيات الصفات وأحاديثها مجمل يحتاج إلي بيان من خارج، بل بيانها فيها وإن جاءت السنة بزيادة في البيان والتفصيل[٥] ».

---

(١) الرسالة التدمرية لابن تيمية ص٣٠: ٣٣ باختصار.

(٢) البقرة: ١٨٧.

(٣) البقرة: ١٨٦.

(٤) البقرة: ١٩٦.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ١٧.

من ذلك كله تدرك أن الصحابة قد تنازعوا «في كثير من مسائل الأحكام وهم سادة المسلمين وأكمل الأمة إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً، ولم يبغوا الشيء منها إبطالاً، ولا ضربوا لها أمثالاً ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها بل تلقوها بالقبول والتسليم وقابلوها بالإيمان والتعظيم[1] ».

وبمثل هذا جاء كلام ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم» وفيه يقول: «نهى السلف رحمهم الله عن الجدال في الله جل ثناؤه في صفاته وأسمائه، وأما الفقه فأجمعوا على الجدال فيه والتناظر، لأنه علم يحتاج فيه إلى رد الفروع إلى الأصول، للحاجة إلى ذلك وليس الاعتقادات كذلك لأن الله لا يوصف ... إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ أو أجمعت الأمة عليه، وليس كمثله شيء فيدرك بقياس أو إنعام نظر[2] ».

ومن هناك كانت كلمة الصحابة على الاتفاق « في توحيد الله عز وجل ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه قولاً واحداً وشرعاً ظاهراً ، وهم الذين نقلوا عن رسول الله ﷺ ذلك حتى قال: «عليكم بسنتي»...« لعن الله من أحدث حدثاً .. فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير اختلاف وهم الذين أمرنا بالأخذ عنهم إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنقل إلينا، كما نقل سائر الاختلاف فاستقر صحة ذلك عند خاصتهم وعامتهم حتى أدوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان،

---

(١) أعلام الموقعين لابن القيم ١/٥٥.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص ١١٣/ ٢.

فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرن لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفراً[١] ».

ومما سبق نلحظ أن التأويل منفي ومثبت، فالمنفي هو تأويـل الأخبار التي لا يعلم حقيقـة مخبرها إلا الله، ونفى علـم تأويلها ليس نـفياً لعلم معـناها ـ إنما هو نفـي لعلم حقيقتها وكنهها ـ كما في القيـامة وأعيان الرياح ومقاديرها .. إلخ والقاعدة المعروفة عنـد علمـاء السلـف: أنه لا يجـوز صرف شيء من كتاب الله ولا سـنة رسولـه عن ظاهره المتبادر فيه إلا بدليل يجب الرجوع إليه، وعن هذا النوع يقول ابن تيمية: « أما التأويلات المحرفة مثل « استولـى » وغير ذلك فهي من الـتأويلات المبتدعـة لما ظهرت الجهمية[٢] ». والصواب هـو « ما عليـه أئمة الهدى وهـو أن يصف الله بما وصـفه به نفسه أو وصفه بـه رسوله ﷺ لا يتـجاوز القرآن والحـديث، ويتبـع في ذلك سبيل السـلف الماضين أهـل العلـم والإيمان، والمعانـي المفهومـة من الكـتاب والسنـة لا ترد بالشبـهات فتكون من باب تحـريف الكلم عن مواضـعه، ولا يعرض عنها فـيكون من باب ﴿ الذين إذا ذكـروا بآيات ربهم لم يخـروا عليها صماً وعـمياناً ﴾[٣]، ولا يترك تدبر القران فيكون من باب الذين ﴿ لا يعلمون الكتاب إلا أماني ﴾[٤][٥] ... هذا عن التأويل المـنفي ـ أما التأويل المـثبت أو المعلوم: ـ فهـو الأمر الذي يعلم العباد تأويله، ففرق بين الإحاطة بعلم القران وهو معرفة معاني الكلام على التمام وذلك ممكن ﴿ بل كذبوا بمـا لم يحيـطوا بعلـمه ﴾[٦] وبين إتـيان الـتأويـل الذي هـو وقوع المخبر بـه في المستـقبل وذلك أمر مـستبعد لا يـعلمــه إلا الله ﴿ هل ينظـرون إلا تأويله يــوم يأتي تأويله ﴾[٧] »[٨] قال مجـاهد: عرضت المـصحف على ابـن عباس من أولـه إلى آخره

---

(١) الفتوى الحموية لابن تيمية ص٤٢.

(٢) الإكليل ص ٥٠ وما بعدها.

(٣) الفرقان: ٧٣.

(٤) البقرة: ٧٨.

(٥) الإكليل لابن تيمية ص ٤٤

(٦) يونس: ٣٩.

(٧) الأعراف: ٥٣.

(٨) ينظر الإكليل ص ٥٣.

ثلاث مرات أقف عند كل آية وأسألها عنها، فهذا ابن عباس وهو أحد من كان يقول: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾[١] يجيب مجاهداً عن كـل آية في القران، وهذا هو الذي حمل مجاهـداً ومن وافقه كابن قتيبة عـلى أن جعلوا الوقف عند قـوله ﴿ والراسخون في العلـم ﴾ فجعلوا الراسخين فـي العلم يعلمـون التأويل[٢] ». وفي ذلك يقـول ابن قتيبة: ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القـرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، فهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى ولـم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده. ثم يقول: ـ هل يجوز لأحد أن يقول أن رسول الله ﷺ لم يـكن يعرف المتشابه؟ وإذا جاز أن يعرفـه مع قول الله تعـالى: ﴿ وما يعـلم تأويلـه إلا الله ﴾ جاز أن يعرفـه الربانيـون من صحابته، فقـد علَّم علياً التفسير ودعا لابـن عباس فقال: «اللَّهم علمه الـتأويل وفقهه في الـدين»، وعن ابن عـباس أنه قال: «كـل القرآن أعـلم إلا أربعاً: غسلين، وحنـاناً، والأواه، والرقيم» وكـان هذا من قول ابن عبـاس في وقت ثم علم ذلـك بعد .. وعن مجـاهد قال: تعـلمونه وتـقولون آمـنا به، ولو لـم يكن لـلراسخين فـي العلم حـظ من المتشابـه إلا أن يقولوا: ﴿ آمنا به كـل من عند ربنا ﴾ لـم يكن للراسخين فـضل على المتعلمين بل على جهلة المسلمين، لأنهم جميعاً يقولون ﴿ آمنا به كل من عند ربنا﴾. ثم يعقب ابن قتيبة على ذلك بقوله: فإنا لم نر المفسرين تـوقفوا عن شيء من القران، فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمُّروه كـله على التفسير حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور[٣] ».

ومن ذلـك ندرك أن الصـفات ـ بـل سائر آيـات القرآن ـــ لها جـانبان: جـانب محـكم يـتأول ويدخـل فيـه ما لا منـدوحة عـن تأويلـه لأسبـاب لغويـة أو شرعـية أو اعتقادية، وعليه تأويلات السلف وهو مـا لم يخرج عن ظاهر المعنى، وما ورد عنهم

(١) آل عمران: ٧.

(٢) الإكليل لابن تيمية ص ١٨، ١٩.

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٧٢، ٧٣.

من أمثال ما جاء في تفسير ابن عباس لمعنى الاستواء بالعلو والارتفاع .. وهذا هو التأويل المقصود من دعائه عليه السلام: «اللَّهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» فهو مشروع محمود، وهو تأويل «من باب إيضاح المعنى وإزالة اللبس»[(١)] .

وجانب متشابه: لا يتأول، ويدخل فيه حقيقة وكنه صفاته جل وعلا فتمر بلا كيف، لكونها من المتشابه وتأويلها مذموم ممنوع، وكذلك الشأن في غير الصفات كما مثلنا «بالذاريات وبقصة صبيغ» والنقول المتواترة عن السلف تفيد أنهم كانوا يفهمون معاني الصفات كما يفهمون غيره من القرآن، وإن كان كنه الرب جل وعلا لا يحيط به العباد فذلك لا يمنع أن يعلموا من أسمائه وصفاته ما علمهم سبحانه كما أنهم إذا علموا أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير لم يلزم منه أن يعرفوا كيفية علمه وقدرته، وإذا عرفوا أنه حق موجود لم يلزم أن يعرفوا كيفية ذاته، وإذا عرفنا ذلك ظهر لنا أن ادعاء الإمام البنا أن آيات الصفات وأحاديها وما لحق بذلك من المتشابه ... إلخ، هكذا على إطلاقه، عار من الصحة، إذ أن « العبارة الجامعة في باب التوحيد أن يقال: (المعتقد الصحيح) إثبات (معاني الصفات ومعرفة الظاهر منها)، من غير تشبيه (وهذا يعلمه الراسخون في العلم)، ونفي (معرفة حقيقتها وكنهها) من غير تعطيل، قال الله تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾[(٢)] ، والعبارة الجامعة في المتشابه من آيات الصفات أن يقال: ـــ آمنت بما قال الله تعالى على ما أراده، وآمنت بما قال رسول الله ﷺ على ما أراده فهذا اعتقادنا الذي نتمسك به، وننتهي إليه، ونسأل الله أن يحيينا عليه ويميتنا عليه ويجعله وسيلتنا يوم الوقوف بين يديه إنه جواد كريم[(٣)] ».

---

(١) تنبيهات على ما كتبه الصابوني لابن باز ص ٤٤.

(٢) الشورى: ١١.

(٣) اجتماع الجيوش لابن القيم ص ٦٧.

السبب الثالث:

ظنية التشابه بين صفات الخالق وصفات المخلوق[١] : ذلك أن المؤول لصفات الله أو لبعضها ـ كما سبق أن قلنا ـ ما فعل ذلك إلا لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم من التشبيه، فمثل أولاً وعطل ثانياً ثم اضطره ذلك إلى أن يؤول ثالثاً، وذلك حتى يفلت من شائبة التكذيب لآيات القران الكريم وأحاديث السنة المطهرة. ومن أمثلة ذلك ما ذكره الإمام البنا نقلاً عن ابن الجوزي معبراً عن رأي الخلف في قضية الصفات وخلاصة ما قاله: «أن الأخذ بالظاهر هو تجسيم وتشبيه، لأن ظاهر اللفظ هو ما وضع له فلا معنى لليد حقيقة إلا الجارحة»[٢] . وكذا ما نقله عن الفخر الرازي من «أن ظاهر قوله تعالى: ﴿ ولتصنع على عيني ﴾[٣] يقتضي أن يكون موسى عليه السلام مستقراً على تلك العين ملتصقاً بها مستلقياً عليها وذلك لا يقوله عاقل»[٤] وما يعاب على البنا رحمه الله هنا هو دفاعه عن الخلف، ومحاولاته التهوين من آرائهم هذه في مثل قوله: « وانحصر الخلاف بينهما ـ السلف والخلف ـ في أن الخلف زادوا تحديد المعنى المراد حيثما ألجأتهم ضرورة التنزيه إلى ذلك حفظاً لعقائد العوام من شبهة التشبيه وهو خلاف لا يستحق ضجة ولا إعناتاً[٥] ».

وللرد على ذلك نقول إن الحكم بأنه لا معنى لليد إلا الجارحة وأن معنى

---

(١) فالذي قال بالتأويل شبه ضمناً وهو لا يدري، فقد أراد تنزيه الله سبحانه فأخطأ وضل الطريق يقول ابن القيم في شأن القائلين بالتأويل: أنهم وقعوا في عدة محاذير. أولها: اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله محال باطل ففهموا التشبيه أولاً ثم عطلوا حقائقها بناء منهم على ذلك الفهم ... إلخ (مختصر الصواعق ص ٣٧) كما أن قصر الصفات على سبع، (وهو مذهب الأشاعرة)، أو ثلاث (كما يرى المعتزلة) بحجة تنزيه الله عن صفات المخلوقين، أو لأن ظاهرها يوهم مشابهة الله للحوادث، يلزم منه تعطيل سائر الصفات الأخرى، وسواء كان التعطيل خاصاً (كما يرى الأشاعرة) أو عاماً (كما يرى المعتزلة)، فخطورة فكرة التأويل تكمن في كونها متضمنة التمثيل والتشبيه المفضي والمؤدي إلى التعطيل إذ أن المعطل لصفات الله أو لبعضها ما فعل ذلك إلا لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه فمثل أولاً وعطل ثانياً كما أنه بتعطيله مثله بالناقص.

(٢)، (٤) مجموعة الرسائل للبنا ص ٣٢٨. (٣) طه: ٣٩.

﴿ ولتصنع على عيني ﴾ هو الاستعلاء والالتصاق والاستقرار، تحكم بغير دليل ومخالفة للواجب في صفات الله، والحق أن التجسيم والتشبيه لا وجود لهما إلا في خيال أصحابه، وها هم أصحاب رسول الله ﷺ وسلف الأمة إنما أخذوا بهذا الظاهر وآمنوا به ولم يروا فيه تشبيهاً ولا تجسيماً، ومعاذ الله أن تأتي نصوص القرآن بما يوهم التشبيه والتجسيم . وحاشا لله أن يكون كتابه سبباً للوهم أو الضلال خاصة في أمر هو من أسمى عقائد الإسلام. كما أن الإنسان عادة ما يفرق بدلالة الإضافة بين صفات المخلوق وهي عرض زائل، وبين صفات الخالق سبحانه. ولا يوجد عاقل يزعم تشابه الصفات بين المخلوق وبين الخالق سبحانه. و« العرب لم تستعمل هذه الألفاظ مطلقة بل لا تنطق بها إلا مقيدة، كرأس الإنسان ورأس الطائر ورأس الدابة... ورأس الأمر ورأس المال ورأس القوم. فها هنا المضاف والمضاف إليه جميعاً حقيقة، وهما موضوعان، ومن توهم أن الأصل في الرأس للإنسان، وأنه نقل منه إلى هذه الأمور، فقد غلط أقبح غلط وقال ما لا علم له به بوجه من الوجوه .. وهذا حكم عام في جميع الألفاظ المضافة كاليد والعين وغيرهما، فيد البعوضة حقيقة ويد الفيل حقيقة وليست مجازاً في أحد الموضعين حقيقة في الآخر وليست اليد مشتركة بينهما اشتراكاً لفظياً، وكذلك إرادة البعوضة وحياتها وموتها حقيقة وإرادة الملك وقوته وحياته حقيقة»[1] ولكن شتان بين هذا وذاك، كما ينبغي أن يعلم « أن نفي التشبيه والمثل والنظير ليس في نفسه صفة مدح ولا كمال، ولا يمدح به المنفي عن ذلك بمجرده، فإن العدم المحض الذي هو أخس المعلومات وأنقصها ينفي عنه الشبه والمثل والنظير ولا يكون ذلك كما لا ولا مدحاً إلا إذا تضمن كون من نفى عنه ذلك قد اختص من صفات الكمال بصفات، باين بها غيره، وخرج بها عن أن يكون له فيها نظير أو مثل، فهو لتفرده بها عن غيره صح أن ينفي عنه الشبه والمثيل»[2] و«قد ثبت بالعقل الصريح والنقل الصحيح ثبوت صفات الكمال للرب سبحانه، وأنه أحق

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ٢٩٨، ٢٩٩.
(٢) المصدر السابق ٢١٣.

بالكمال من كل ما سواه وأنه يجب أن تكون القوة كلها لله وكذا العزة والعلم والقدرة والكلام وسائر صفات الكمال، وقام بالبرهان السمعي والعقلي على أنه يمتنع أن يشترك في الكمال التام اثنان وأن الكمال التام لا يكون إلا لواحد[١] » لا شبيه له ولا نظير، و« إذا كانت سبحات وجهه الأعلى لا يقوم بها شيء من خلقه، ولو كشف حجاب النور عن تلك السحبات لأحرق العالم العلوي والسفلي فما الظن بجلال ذلك الوجه الكريم وعظمته وكبريائه وكماله وجلاله وجماله؟ وإذا كانت السموات مع سعتها وعظمتها يجعلها على أصبع من أصابعه، والأرض على أصبع والبحار على أصبع والجبال على أصبع فما الظن باليد الكريمة التي هي صفة من صفات ذاته[٢] ؟» إن القارئ للقران يتضح له أن آيات الله كلها تشهد بنفي أن تكون صفاته كصفات المخلوقين فهو تعالى يصف نفسه بأنه ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[٣] و ﴿ لم يكن له كفواً أحد ﴾[٤] ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾[٥] ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً ﴾[٦] كما يتضح له أن الله سبحانه وتعالى بعث أنبياءه ورسله بإثبات مفصل لأسمائه وصفاته ونفي مجمل لها أي أنهم صلوات الله عليهم وسلامه نفوا عنها مماثلة المخلوقات على نحو ما جاء في قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[٧] ولكن جاء النظار ـ أي أهل النظر من المتكلمين النفاة والفلاسفة وغيرهم ـ فعكسوا القضية فجاءوا بنفي مفصل وإثبات مجمل[٨] .

وتأثر بهؤلاء، المعتزلة الأشاعرة مما جعلهم يؤولون في صفات الله مخالفين

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ١٧٤.

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٧٥.

(٣) (٧) الشورى: ١١.

(٤) الإخلاص: ٤.

(٥) سورة مريم: ٦٥.

(٦) البقرة: ٢٢.

(٨) ينظر منهج علماء الحديث ط دار الدعوة ص١٧٩ وتمامه في مجموع الفتاوي لابن تيمية ص٦٦، ٥١٥/٦ ومقالات الإسلاميين للأشعري.

طريقة الأنبياء والصحابة والتابعين وقد رد الله على كل المخالفين لهذه الطريقة بقوله: ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين * والحمد لله رب العالمين ﴾[1] .

ذلك أن « مجرد إضافة الصفة إليه جل وعلا، يتبادر إلى الفهم أنه لا مناسبة بين تلك الصفة، الموصوف بها الخالق، وبين شيء من صفات المخلوقين. وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته؟ ... والجاهل المفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله لأنه كفر وتشبيه، إنما جر إليه ذلك تنجيس قلبه بقذر التشبيه بين الخالق والمخلوق فأداه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله جل وعلا وعدم الإيمان بها مع أنه جل وعلا هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبهاً أولاً ومعطلاً ثانياً فارتكب ما لا يليق بالله ابتداء وانتهاء»[2] .

وفي محاولة يائسة وتحت زعم تنزيه الله عن صفات المخلوقين أراد بعض كتاب جماعة الإخوان المسلمين ـــ وهذه هي عادتهم دائماً ـ أن يخضع الإسلام ويطوع العقيدة لمنهج وفكر الأستاذ البنا، فراح يزعم أن من المتشابهات التي لا يعلمها إلا الله صفات الرحمة والغضب والرضا والحياء والاستهزاء والمكر معللاً ذلك بأن هذه الصفات على حسب المفاهيم اللغوية ينزه عنها الله سبحانه وتعالى[1] وساق على ذلك بعض أقوال الخلف الذين تراجعوا عما ذهبوا إليه، وندموا عليه، ثم توصل في نهاية كلامه إلى أن الصفات نوعان:

---

(١) الصافات: ١٨٠: ١٨٢.

(٢) أضواء البيان للأمين الشنقيطي ٢/ ٣٢٠ بتصرف.

(٣) ينظر الهداية الربانية شرح الأربعين النووية لعبد الخالق حسن عبد الوهاب، الحديث الثاني ٢/ ١٧٢.

«أ : محكمـة: ــ وهو الواضحة المبينة التى لا يشتبه وصف الله بهما على أحد، مثل : ــ الخالق، الحى، العليم، القدير.

ب : متشابه: ــ وهي الصفات التى توهم بظاهرها مشابـهة الله لأحد من خلقه وهى بدورها ــ والكلام لا زال له ــ تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ـ قسم يجب تأويله باتفاق مثل قوله تعالى: ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾[٢] فالنسيان هنا بمعنى انمحاء صورة الشيء من الذهن محواً تاماً وهذا لا يليق بجلاله[٣]، ولذلك نصرفها عن ظاهرها تنزيهاً لله عز وجل وحتى لا تتناقض معاني القرآن، فقد قال تعالى: ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾[٤].

---

(١) ينظر الهداية الربانية شرح الأربعين النووية لعبد الخالق حسن عبد الوهاب، الحديث الثاني ٢/ ١٧٢.

(٢) التوبة: ٦٧.

(٣) والحق أن هذه الصفة وأمثالها كالمكر والكيد والخداع مما لا يحسن إطلاقه إلا على وجه المقابلة ولا يحسن أن يضاف إلى الله ابتداء فيقال: أنه يمكر ويخادع وينسى، تنقسم معانيه إلى محمود ومذموم، فالمذموم منها يرجع إلى الظلم والكذب فما يذم منها إنما يذم لكونه متضمناً للكذب أو الظلم أولهما جميعاً وهذا هو الذي ذمه الله لأهله كما في قوله: ﴿ يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم ﴾ [البقرة: ٩] وقوله: ﴿ ومكروا مكراً ومكرنا مكراً ... ﴾ [النمل: ٥٠]، ولما كان غالب استعمال هذه الألفاظ في المعان المذمومة، ظن المعطلون أن ذلك هو حقيقتها فإذا أطلقت لغير الذم كانت مجازاً، والحق خلاف هذا الظن، وأنها منقسمة إلى محموم ومذموم، فما كان منها متضمناً للكذب والظلم فهو مذموم وما كان منها بحق وعدل ومجازاة على القبيح فهو حسن محمود فإن المخادع إذا خادع بباطل وظلم حسن من المجازي له أن يخادعه بحق وعدل، وكذا الكيد والمكر والنسيان، وجزاء المسيئ بمثل إساءته جائز في جميع الملل مستحسن في جميع العقول ولهذا كاد سبحانه ليوسف حين أظهر لأخوته ما أبطن خلافه، جزاء لهم على كيدهم له مع أبيه حيث أظهروا له أمراً وأبطنوا خلافه فكان هذ من أعدل الكيد، ومثله يقال في نسيان الله سبحانه للكافر، فعلم أنه لا يجوز ذم هذه الأفعال على الإطلاق كما لا تمدح على الإطلاق، والمكر والكيد والخداع والنسيان لا يذم من جهة العلم ولا من جهة القدرة، فإن العلم والقدرة من صفات الكمال، وإنما يذم ذلك من جهة سوء القصد وفساد الإرادة، وهو أن الماكر المخادع يجور ويظلم بفعل ما ليس له فعله أو ترك ما يجب عليه فعله» [ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٣٠٦ : ٣١٠ بتصرف].

(٤) يقول ابن باز : ــ إن « النسيان في قوله تعالى: ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾ [مريم: ٦٤] وفي قوله تعالى: ﴿ في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى ﴾ [طه: ٥٢] ... له معنى، والنسيان المثبت له معنى اخر، ــ

٢- قسم نحمله علي ظاهره فنصف الله تعالى به من غير كيف ولا معنى[١] مثل اليد والأصابع والضحك والاستواء والإتيان والمجيء[٢].

٣- قسم يحتمل أمرين»[٣] . اهـ.

= فالنسيان المثبت في قوله تعالى: ﴿ نسوا الله فنسيهم﴾ [التوبة: ٦٧] هو تركه إياهم في ضلالهم وإعراضه عنهم سبحانه لتركهم أوامره، وإعراضهم عن دينه لنفاقهم وتكذيبهم، والنسيان المنفي عن الله سبحانه هو النسيان الذي بمعنى الذهول والغفلة فالله سبحانه منزه عن ذلك لكمال علمه وكمال بصيرته بأحوال عباده وإحاطته لكل شئونهم فهو الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم ولا ينسى ولا يغفل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وبذلك يعلم أن تفسير النسيان بالترك في قوله تعالى: ﴿ .. نسوا الله فنسيهم ﴾ [التوبة: ٦٧] .. ليس من باب التأويل ولكنه من باب تفسير النسيان في هذا المقام بمعناه اللغوي، لأن كلمة النسيان مشتركة يختلف معناها بحسب مواردها كما بين ذلك علماء التفسير رحمهم الله. قال الحافظ ابن كثير رحمة الله في معنى الآية ما نصه ﴿ نسوا الله ﴾ أي: نسوا ذكر الله ﴿ فنسيهم ﴾ أي عاملهم معاملة من نسيهم، كقوله تعالى: ﴿ اليوم ننساكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا ﴾ [الجاثية: ٣٤]. وهكذا ما ذكره الله سبحانه من استهزائه بالمستهزئين وسخريته بالساخرين ومكره بالماكرين وكيده للكائدين، لا يحتاج إلى تأويل لكونه من باب جزائهم بمثل عملهم لأن السخرية منه سبحانه بالساخرين كانت بحق، وهكذا مكره بالماكرين واستهزائه بالمستهزئين وكيدة للكائدين كله بحق وما كان بحق فلا نقص فيه والله سبحانه يوصف بذلك لأن ذلك وقع على وجه يليق بجلاله وعظمته ولا يشابه ما يقع من الخلق لأن أعداءه سبحانه فعلوا هذه الأفعال معاندة للحق وكفراً به وإنكاراً له فعاملهم سبحانه بمثل ما فعلوا على وجه لا يُشابه فيه أفعالهم، ولا يعلم كيفيته إلا هو سبحانه وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ومن كيده لهم ومكره بهم وسخريته بهم واستهزائه بهم، إمهالهم وإنظارهم وعدم معاجلتهم بالعقوبة، ومن ذلك ما يظهره للمنافقين يوم القيامة من إظهاره لهم بعض النور ثم سلبهم إياه كما في سورة الحديد... وهكذا قال علماء التفسير من أهل السنة في هذا المعنى [تنبيهات على ماكتبه الصابوني لابن باز ص ٤٤ : ٤٦ بتصرف]. وعليه فكل من ادعى المجاز في شيء من أسماء الرب وأفعاله، إنما فر إلى المجاز وأوجب التأويل وإخراج الصفة عن حقيقتها لظنه أن حقائق ذلك ما يختص بالمخلوقين. والحق أنه لا فرق بين صفة وصفة وفعل وفعل، فإما أن يقول الجميع مجاز ــ فلا يكون رب العالمين موجوداً حقيقة ولا حياً حقيقة ولا قادراً حقيقة ولا رباً حقيقة وذلك كفر ـ أو الجميع حقيقة فلا يتأول شيئاً منها، وأما التفريق بين البعض وجعله حقيقة وبين البعض وجعله مجازاً فتحكم محض باطل [ينظر مختصر الصواعق المرسلة ص ٣١٠ وما قبلها].

(١) وهو ما يعرف بالتفويض وقد أفضنا في الرد عليه بالفصل الأول.

(٢) وقد قال بذلك أيضاً وبضرورة تأويلها أحد مبتدعة الإخوان المسلمين المتعصبين بحجة أنها صفات خبرية وذلك في شريط له أسماه (الواقع والواجب).

(٣) ينظر الهداية الربانية شرح الأربعين النووية ٢/ ١٧٧.

والحق أن ليس ثمة سبب يدعو إلى إنكار صفات الأفعال تحت زعم تنزيهه سبحانه عن صفات المخلوقين، أو لكون ظاهرها يوهم مشابهة الحوادث، ذلك لأن دلالة السمع ـ أي النقل ـ على علمه تعالى وقدرته وإرادته وسمعته وبصره كدلالته على رضاه ومحبته وغضبه واستوائه على عرشه وغير ذلك. ويرى ابن تيمية أن وجه القصور في هذا المنهج ـ منهج التأويل ـ يرجع إلى أن أصحابه لم يتنبهوا إلى أن هناك من الأسماء والصفات المقدسة ما هو ثابت بالشرع فى أكثر من مائة موضع[١] ومن هنا «لم يتفقوا على تأويل واحد بل ذهب كل فريق منهم فيها مذهباً يلائم أصول نحلته فالفلسفى له فيها تأويل، والمعتزلى له تأويل، والأشعرى المعطل له فيها كذلك تأويل. فهل يعقل أن توصف هذه التأويلات مع اختلافها وتناقضها بأنها الحق الذى أراد الله منا أن نعتقده من هذه النصوص؟[٢] ».

إن النقل والعقل يدلان على بطلان ذلك، فأدلة النقل ما أكثرها في القرآن والسنة وقد مر ذكر بعضها. أما أدلة العقل على بطلان قولهم هذا فهو أن أصحاب التأويل، وإن كانوا قد أولوا صفات الأفعال فإن سائر الصفات الأخرى التى لم يؤولوها لها ما تقتضيها فى المخلوقات فإن القدرة والسمع والبصر والحياة، بل والذات تطلق أيضاً على المخلوق، فكيف بهذه التفرقة ثم إنه بتأويله المحبة بالإرادة أو الوجه بالذات قد فر من صفة إلى صفة، إذ أن كلاهما يوصف به الخالق والمخلوق والحق أنه وكما أن ذاته سبحانه لا تشبه الذوات فكذا صفاته لا تشبه الصفات وأن صفات هذا يخصه ـ وصفات هذا يخصه ـ وإذا كان إثبات البارى إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية فكذا إثبات صفاته إنما هو إثبات صفات لا إثبات تحديد وتكييف[٣] .

---

(١) ينظر منهج علماء الحديث د. مصطفى حلمى ص ١٧٧، ١٧٨ عن شرح العقيدة الأصفهانية ص ٣، ٨، ٢٣.

(٢) دعوة التوحيد د. محمد خليل هراس ص ١٧.

(٣) ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص ٣٤، ٣٥.

قال إسحاق بن راهوية: «إنما يكون التشبيه لو قيل يد كيد وسمع كسمع»[١]

ويقول العلامة القاسمي وهو يتحدث عن أهم ما تتميز به الجهمية:

« كان من أعظم شبههم في باب الصفات، اعتقاد أن ظاهرها يفيد التشبيه بالمخلوق أى أن ما يفهم من نصوصها يماثل ما يفهم من صفات المخلوق، فظاهر معناه التمثيل، وهو مستحيل فيجب التأويل. وقد رد عليهم بأن الظاهر المفهوم لو كان المراد به خصائص صفات المخلوقين حتى يشبه المولى بخلقه لما خالف أحد في رده ونفيه لأن هذا ليس مراداً بالاتفاق للقطع بأنه تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله إلا أن هذا ليس هو ظاهرها دائماً، ظاهرها ما يليق بالخالق تعالي وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا، والصفة تتبع موصوفها فكما أن ذاته المقدسة ليست كذوات المخلوقين فكذلك صفاته»[٢] وعليه فمن قال له علم كعلم خلقه أو قوة كقوتهم أو رضا كرضاهم، أو يد كأيديهم أو استواء كاستوائهم ... إلخ، كان ممثلاً مشبهاً لله بالحيوانات، ومن أنكر هذه الصفات أو أراد تعطيلها أو تعطيل بعضها، كان مكذباً لله ومدعياً أنه أعلم منه وأقدر منه في الحديث عنه[٣].

وبذا يكون « المعطل والمشبه قد حرم الوصول إلى معرفة الله على وجهها، وابتلى بالتكلف والتحريف لنصوص الوحي، وكما أنه مناقض للوحي فهو مناقض لما دلت عليه العقول والفطر التى لم يطرأ عليها التغيير فلا معقول لديهم ولا منقول »[٤] . فلم يبق إلا الإثبات بلا تمثيل، والتنزيه بلا تعطيل، ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٤٠٧.

(٢) علاقة الإثبات والتفويض ص ٦٨، نقلاً عن تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي ص ١٩ : ٢٠.

(٣) ينظر الرسالة التدمرية ص ١١.

(٤) الحق الواضح المبين شرح شافية ابن القيم للسعدى ص ١٢.

البصير ﴾[١] ﴿ قل أتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الأرض والله بكل شيء عليم ﴾[٢] ﴿ قل أأنتم أعلم أم الله ﴾[٣] فهل يستطيع إنسان كائناً من كان بعد ذلك البيان المدعم بأدلة العقل أن يتقدم بين يدى رب السموات والأرض ويقول هذا الذي وصفت به نفسك لا يليق بك ويلزمه من النقص كذا وكذا، فأنا أووله وألغيه وآتي ببدله من تلقاء نفسي من غير استناد إلى كتاب أو سنة؟ فمن فعل ذلك، فنفى وصفاً أثبته الله لنفسه فقد جعل نفسه أعلم من الله .. كما لا يستطيع أحد أن يظن أن صفة خالق السموات والأرض تشبه شيئاً من صفات الخلق وإلا فهو بذلك جاهل ضال مضل، فلم يبق إلا الإيمان بصفات الله جل وعلا منزهاً ربه عن التعطيل والتشبيه[٤] ولو أردنا أن نزيد الأمر توضيحاً فلن نجد أحسن مما ذكره ابن تيمية رداً على المشبه حين قال: وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن فى الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن، يقبل الوجود والعدم فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضى تماثلهما فى مسمى ذلك الاسم .. فلا يقول عاقل أن العرش شيء موجود وأن البعوض شيء موجود، إذن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود .. لأن وجود كل منهما يخصه مع أن الاسم حقيقة فى كل منهما، ولهذا سمى الله نفسه أسماء وسمى صفاته بأسماء وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص ولم يلزم في اتفاق الاسمين وتماثل

(١) الشورى: ١١.
(٢) الحجرات: ١٦.
(٣) البقرة: ١٤٠.
(٤) ينظر دراسات في الآيات وأسماء الصفات للشنقيطى ص ٤.

مسماهـما واتحاده، اتفاقهـما. فعند الإضافـة والتخصيص مـن باب أولى[١] . ووضـح ودلل ـ رحمه الله ـ على هذا بدليلين عقليين هما:

(١) دليل التباين بين الدنيا والآخرة:

فقد أخبـر الله تعالى أن في الآخرة مـن أنواع النعيم مـا له شبه فى الدنـيا كأنواع المطاعم والمشارب والملابس والمناكح وغير ذلك وقد قال ابن عباس: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسمـاء قال تعـالى: ﴿ وأُتوا به متـشابهاً ﴾[٢] فحقـائق تلك أعـظم من حقائق هـذه بما لا يعرف قدره وكلاهـما مخلوق، والنـعيم الذى لا يعرف جـنسه قد أجمله الله سبحانه وتعالى بـقوله: ﴿ فلا تعلـم نفس ما أخفي لهـم من قرة أعين ﴾[٣] وفي الصحيـح: «أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سـمعت ولا خطر على قلب بشر»[٤] فإذا كان هذان المخلوقان متفقين فى الاسم مع أن بينهما في الحقيقة تبايناً لا يعرف فى الـدنيا قدره، فمن المعلوم أن ما يتصف به الرب من صفات الكمال مباين لصفات خلقه أعظم من مباينة مخلوق لمخلوق.

(٢) دليل امتناع التشابه التام بين المخلوقين:

وفحواه أنه يمـتنع أن يشترك مـخلوقان فى شيء موجود فى الخارج بأن يتـشابها تشابهاً تاماً[٥] ، بل إنَّ كل مخلوق مختص بذاته وصفاته القائمة به، وإن شخصيته لا يشاركه غيره فيهـا البتة ولا يقدح في هذا أن يقال أن هذين الشخـصين يشتركان فى صفـة واحدة وهـى الإنسانـية، فـإذا كان المخلـوق لا يشاركـه غيـره فيمـا له فـى ذاته

(١) ينظر الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ٧: ١١، ودراسات في الآيات وأسماء الصفات للشنقيطى ص ٦: ١٤.

(٢) البقرة: ٢٥.

(٣) السجدة: ١٧.

(٤) في البخارى ومسلم عن أبى هريرة كما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة.

(٥) أثبت العلم الحديث امتناع التشابه التام بين القوائم العينية على الأقل فى بصمة الأصابع كما أثبت امتناعه بين أوراق الشجرة الواحدة.

وصفاته وأفعاله، فالخالق أولى أن لا يشاركه غيره في شيء مما هو لـه تعالى[١] . لقد أعلن ابن تيمية في حسم أن الصفات الإلهية جميعاً لا تشبه صفات الخلق كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً ﴾[٢] ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[٣] ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾[٤] ، فليس لصفة الله ند، ولا لذاته مثله، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين، ينبغي إذن أن نثبت له صفاته دون تشبيه له بخلقه، يقول الواسطي:

ليس كذاته ذات ولا كاسمه اسم ولا كفعله فعل ولا كصفته صفة إلا من جهة موافقة اللفظ، وجلت الصفة القديمة أن يكون لها صفة حديثة كما استحال أن يكون للذات المحدثة صفة قديمة، وهذا كله مذهب أهل السنة والجماعة[٥] . وكما أن الناس مفطورون على الإقرار بالخالق فإنهم مفطورون على أنه أجل وأكبر وأعلى وأعلم.

ويشارك ابن القيم في مجادلة المتأولة بالتي هي أحسن فيقول: إن تأولت الجميع وحملته على خلاف حقيقته، كان ذلك عناداً ظاهراً أو كفراً صراحاً وجحداً لربوبيته، فإن قلت أثبت للعالم صانعاً ولكن لا أصفه بصفة تقع على خلقه، وحيث وصف بما يقع على المخلوق تأولته قيل لك: فهذه الأسماء الحسنى والصفات التي وصف الله بها نفسه، هل تدل على معانٍ ثابتة هي حق في نفسها أو لا تدل؟ فإن نفيت دلالتها على معنى ثابت كان ذلك غاية التعطيل وإن أثبت قيل لك، فما الذي سوغ لك تأويل بعضها دون بعض؟ ودلالة النصوص على أن له سمعاً وبصراً وعلماً وقدرة وإرادة وحياة وكلاماً كدلالتها على أن له محبة ورحمة وغضباً ورضاً وفرحاً وضحكاً ووجهاً ويدين، فإن قلت: إن إثبات الإرادة والمشيئة لا تستلزم تشبيهاً

---

(١) ينظر الصفدية لابن تيمية ١/ ١٠٠، ١٠١، ومنهاج السنة له أيضا ٢/١١٥، ١١٦ وينظر ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي. د. عبد الفتاح أحمد فؤاد ط دار الدعوة ص ٨٣ : ٨٥.

(٢) البقرة: ٢٢.

(٣) الشورى: ١١.

(٤) الأنعام: ١٠٣.

(٥) ينظر في ذلك القرطبي ص ٩/ ١٦، ومجموعة الفتاوى لابن تيمية ص ٥/٢٥٦، ٣٤٧.

وتجسيماً، وإثبات حقائق هذه الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم .. قيل لك: جميع ما أثبته من الصفات إنما هي أعراض قائمة بالأجسام فى المشاهد، فإن قلت: أنا أثبتها على وجه لا يماثل صفاتنا ولا يشبهها، قيل لك: فهلا أثبت الجميع على وجه لا يماثل صفات المخلوقين؟ .. ثم إن كان ظاهر النصوص يقتضي تشبيهاً وتجسيماً فهو يقتضيه فى الجميع فأوِّل الجميع، وإن كان لا يقتضي ذلك لم يجز تأويل شيء منه، وإن زعمت أن بعضها يقتضيه وبعضها لا يقتضيه طولبت بالفرق بين الأمرين، ثم قال: فإن تأول المتأول المحبة والرحمة والرضا والغضب بالإرادة، قيل له: يلزمك فى الإرادة ما لزمك فى هذه الصفات، وإذا تأول الوجه بالذات لزمه في الذات، ما يلزمه في الوجه، فإن لفظ الذات يقع على القديم والمحدث وإذا تأول لفظ اليد بالقدرة فالقدرة يوصف بها الخالق والمخلوق، وإذا تأول السمع والبصر بالعلم لزمه ما فر منه في العلم، وإذا تأول الفوقية، بفوقية القهر لزمه فيها ما فر منه من فوقية الذات، وكذلك من تأول الأصبع بالقدرة، فإن القدرة أيضاً صفة قائمة بالموصوف، وعرض من أعراضه ففر من صفة إلى صفة، وكذلك من تأول الضحك بالرضا والرضا بالإرادة، إنما فر من صفة إلى صفة، فهلا أقر النصوص على ما هي عليه ولم ينتهك حرمتها؟

ثم قال رحمه الله ناصحاً ومؤكداً على ما قاله أستاذه ابن تيمية من قبل من أنه لابد من واحد من أمرين، إما هذا النفى والتعطيل، وإما وصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ، واتباع سبيل السلف الذين هم أعلم الأمة بهذا الشأن نفياً وإثباتاً، وأشد تعظيماً لله وتنزيهاً له عما يليق بجلاله، فإن المعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات، فيكون ردها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يترك تدبرها ومعرفتها فيكون ذلك مشابهة للذين لا يعلمون الكتاب إلى أماني، بل هى آيات بينات، دالة على أشرف المعاني وأجملها، قائمة حقائقها في صدور الذين أوتوا العلم والإيمان إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل، كما قامت حقائق سائر صفات الكمال فى قلوبهم كذلك، فكان الباب عندهم باباً واحداً وعلموا أن

الصفات حكمها حكم الذات، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات فكذا صفاته لا تشبه الصفات[١] .. وعليه فـ « صفاته ـــ تعالى وكذا ذاته ـــ معلومة من حيث الجملة والثبوت غير معقولة له من حيث التكييف والتحديد، فيكون المؤمن بها مبصراً من وجه أعمى من وجه ـــ على حد قول الإمام الواسطي ـ مبصراً من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التكييف والتحديد، وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله به نفسه، وبين نفى التحريف والتشبيه والوقوف، وذلك هو مراد الله تعالى منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه بها ونؤمن بحقائقها، وننفي عنها التشبيه ولا نعطلها بالتحريف والتأويل[٢] » « فيحصل بذلك إثبات ما وصف الله به نفسه فى كتابه وفى سنة رسوله، ويحصل أيضاً نفى التشبيه والتكييف فى صفاته ويحصل أيضاً ترك التأويل والتحريف المؤدى إلى التعطيل ويحصل بذلك أيضاً ــ القول ــ[٣] بإثبات الصفات وحقائقها على ما يليق بجلال الله وعظمته لا على ما نعقل نحن من صفات المخلوقين » [٤] .

نقول هذا كله ونسوق كلام الواسطي ومن قبله كلام ابن تيمية وابن القيم على طوله رداً على من ادعى أن اللجوء إلى التأويل أمر ضرورة لابد منه حتى لا يوهم تشبيه الخلق بالخالق، ومن ذلك ما عبر عنه البنا بقوله مدافعاً عمن تلفظ به ومقرباً بين هذا السفه وبين الفهم الصحيح « وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل وانحصر الخلاف بينهما فى أن الخلف زادوا تحديد المعنى المراد حيثما ألجأتهم ضرورة التنزيه إلى ذلك حفظاً لعقائد العوام من شبهة التشبيه وهو خلاف لا يستحق

(١) ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية ص ٢١ : ٢٣.

(٢) النصيحة في صفات الرب جل وعلا للإمام الواسطي ص ٤١، ٤٢.

(٣) في الأصل «عدم الوقوف» ولعل ما ذكرناه هو الصواب.

(٤) النصيحة في صفات الرب ص ٤٦، ٤٧ تحقيق زهير الشاويش.

ضجة ولا إعناتاً[1] » مما حدا بواحد كصاحب « ١٠٠ سؤال في الإسلام» للقول « بأن طريق السلف هو الأليق بالعلماء، وطريق الخلف أصح للعوام »[2] متأثراً في ذلك بالشيخ دراز أحد علماء الأزهر، وفي ذلك خلط كبير وخطأ جسيم يمس عقيدة الإسلام على نحو ما أوضحنا، كما نسوقه أيضاً رداً على مزاعم متأولة هذا الزمان وعلى رأسهم الأستاذ سعيد حوى، فقد توهم في معرض دفاعه عن شيخه البنا في مسألة التأويل أن تفسير معية الله « بأنها علمه » وقربه في قوله: ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾[3] « بقرب ملائكته »، توهم أن ذلك من قبيل تأويل الصفات وصرفها عن ظاهرها[4] دفعاً لشبهة أو إيهام التشبيه.

والحقيقة أن الأمر على خلاف ذلك فما نقل عن الإمام أحمد حين سئل عن معنى ﴿ وهو معكم ﴾[5] فقال: علم محيط بالكل وربنا على العرش بلا حد ولا وصف، هو بعينه ما عند أهل السنة والجماعة «كما حكى الإمام أبو عمر عبد البر، وأبو عمر الطلمنكي إجماع أهل السنة على ذلك، لأن النصوص من الكتاب والسنة[6] الدالة على علوه وفوقيته وتنزيهه سبحانه عن الحلول والاتحاد تقتضي ذلك، ومن تأمل الآيات الواردة في ذلك على علم أنها تدل على أن المراد بالمعية، العلم بأحوال عباده واطلاعه على شئونهم مع دلالة المعية الخاصة على كلاءته وحفظه ونصره لأنبيائه وأوليائه مع علمه واطلاعه على أحوالهم، والعرب الذين نزل عليهم

---

(١) مجموعة الرسائل ص ٣٣٠.
(٢) ١٠٠ سؤال في الإسلام للشيخ محمد الغزالي ص ٣٢٣/ ١.
(٣) سورة ق: ١٦.
(٤) الإجابات ص ٩٠.
(٥) الحديد آية: ٤.
(٦) من أمثال قوله سبحانه: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض ﴾ [الملك: ١٦] وقوله: ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ [فاطر: ١٠] وقوله: ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله: ﴿ بل رفعه الله إليه ﴾[النساء: ١٥٨] ، وقوله في الملائكة: ﴿ يخافون ربهم من فوقهم ﴾ [النحل: ٥٠] ومن أمثال قوله ﷺ: ربنا الذي في السماء تقدس اسمك»، وقوله: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء» وقوله: « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » وقوله للجارية: «أين الله؟ قالت في السماء. قال: اعتقها فإنها مؤمنة».

الكتاب وجاءت السنة بلغتهم يعلمون ذلك ولا يشتبه عليهم، ولهذا لم يسألوا النبي ﷺ عن معاني هذه الآيات لظهورها لهم[١] ».

على أن ما ذهب إليه الإمام أحمد وغيره من علماء السلف من حمل معينه سبحانه على العلم هو من قبيل تفسير القرآن بالقرآن ولا شك أن هذا النمط هو أعلى وجوه التفسير وأصوبها لأن كلام الله تعال يفسر بعضه بعضاً ويصدق بعض بعضاً فهو لا يتعارض ولا يتناقض ولا يتصادم، فما جاء مثلاً في الآية: ﴿ إلا هو معهم أينما كانوا ﴾[٢] قد صُدِّر بقوله تعالى: ﴿ ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ... الآية ﴾[٣] فقد ابتدأها سبحانه بالعلم فهو يعلم ما في السموات وما في الأرض[٤] ويعلم ما يكون بين المتناجين قلوا أم كثروا بل إن آخر الآية نفسها ليدل على ذلك وفيها يقول جل وعلا: ﴿ ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم ﴾[٥] فالله معنا بعلمه لا بذاته، وهذا القول ليس مبتدعاً ولا مخترعاً، بل إن السلف فسروا الآية بهذا، فقد روى ابن جرير في تفسير هذه الآية عن الضحاك أنه قال: هو على العرش وعلمه معهم[٦] وقول الضحاك رواه الآ جرى في الشريعة[٧] وقال الإمام ابن عبد البر: «أجمع علماء الصحابة

---

(١) تنبيهات على ما كتبه الصابوني لابن باز ص ٣٠. (٢)، (٣) المجادلة: ٧.

(٤) ونظير ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير ﴾ [الحديد: ٤] فقد فسرها سفيان الثوري بأن ذلك علمه كما روى ذلك عنه البخاري في خلق أفعال العباد، والآجري في الشريعة وابن بطة في الإبانة الكبرى وابن جرير في تفسير الآية [ينظر علاقة الإثبات ص ٨١] وقال أبو عمرو الطلمنكي: وأجمعوا على أن لله عرشا وعلى أنه مستو عل عرشه وعلمه وقدرته وتدبيره بكل خلقه فأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ [الحديد: ٤] ونحو ذلك في القران أن ذلك علمه [ينظر المصدر السابق ص ٨٨ عن شرح حديث النزول ص ١٤٤].

(٥) المجادلة: ٧.

(٦) تفسير ابن جرير الطبري ٢٨/١٠.

(٧) علاقة الإثبات ص ٨٠ عن الشريعة للآجري ٢٨٩.

والتابعين الذين حمل عنهم التأويل قالوا في قوله: ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ﴾(١) « هو على العرش وعلمه في كل مكان وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله»(٢) وقال أبو نصر السجري عن أهل الحديث: «وأئمتنا كالثوري ومالك وابن عيينة وحماد بن زيد والفضيل وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته وأن علمه بكل مكان(٣) » وروى الخلال في السنة قول إسحاق بن راهوية إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى ويعلم كل شيء أسفل الأرض السابعة وفي قعور البحار ورؤس الجبال وبطون الأودية وفي كل موضع كما يعلم ما في السموات السبع وما دون العرش أحاط بكل شيء علما ولا تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض إلا قد عرف ذلك كله وأحصاه لا يُعجزه معرفة شيء عن معرفة غيره»(٤). وقال ابن كثير في تفسيره: « ولهذا حكى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه الآية معية علمه تعالى ولا شك في إرادة ذلك، ولكن سمعه أيضاً مع علمه بهم وبصره نافذ فيهم سبحانه وتعالى مطلع على خلقه لا يغيب عنه من أمورهم شيء، ثم قال تعالى: ﴿ ثم ينبئهم بما علموا إن الله بكل شيء عليم ﴾(٥) قال الإمام أحمد: ـ افتتح الآية بالعلم واختتمها بالعلم»(٦) وقال أبو القاسم الأصبهاني: فإن قيل قد تأولتم قوله عز وجل ﴿ إلا هو معهم أينما كانوا ﴾(٧) وحملتموه على العلم؟ قلنا ما تأولنا ذلك وإنما الآية دلت على أن المراد بذلك: العلم لأنه قال في آخرها: ﴿ إن الله بكل شيء عليم ﴾(٨) وبمثل ذلك نص عليه أبو حبان الأندلسي والقرطبي والآلوسي وغيرهم ونصوص العلماء في ذلك أكثر من أن تحصى(٩).

(١) المجادلة: ٧.
(٢) الحموية ص ٥١.
(٣) اجتماع الجيوش لابن القيم ص ٩٧.
(٤) المصدر السابق ص ٨٨.
(٥) المجادلة: ٧.
(٦) تفسير ابن كثير ٤/ ٣٢٢.
(٧) المجادلة: ٧.
(٨) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص ٨١ عن الحلية للأصبهاني ق ٢/ ١٨٦.
(٩) ينظر المصدر السابق ص ٨٨ وما بعدها.

وما قيل هنا يقال مثله في قوله جلا وعلا: ﴿ وهو الله فى السموات وفى الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون ﴾[١] فقد «قال الآجرى فى الرد على الجهمية ومن تابعهم: ومما يلبسون به على من لا علم معه قوله تعالى، وذكر الآية السابقة ثم قال: وهذا كله إنما يطلبون به الفتنة وهو عند أهل العلم من أهل الحق ﴿ وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون ﴾[٢] هو كما قال أهل الحق يعلم سركم مما جاءت بن السنن إن الله عز وجل على عرشه وعلمه محيط بجميع خلقه يعلم ما تسرون وما تعلنون، يعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتمون». وأخرج ابن خزيمة قول ابن مسعود: والله على العرش ويعلم أعمالكم» وأخرج الآجرى في الشريعة عن مالك بن أنس قال: الله عز وجل فى السماء وعلمه فى كل مكان ولا يخلو من علمه مكان»[٣] وعلى ذلك فالادعاء بأن ذلك تأويل على نحو ما ذهب إليه الأستاذ سعيد حوى[٤] في قوله: «أليس هذا الذى قول بالفوقية المكانية للذات الإلهية مضطراً لتأويل قوله تعالى ﴿ إلا هو معهم أينما كانوا﴾[٥] ﴿ونحن أقرب إليه منكم﴾[٦] ﴿ وهو الله فى السموات وفى الأرض ﴾[٧] أليس هو مضطراً حتى لأن يؤول النصوص التى يستشهد بها عليى صحة دعواه فى مثل ماورد في الحديث قالت: «في السماء»[٨] ، ادعاء باطل، إذ لا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره، وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التى نزل بها القرآن أن يقول أن حقيقة معية الله لخلقه تقتضي أن يكون مختلطاً بهم أو حالاً فى أمكنتهم، أو شبيهة بمعيتهم

(١) الأنعام: ٣. (٢) الأنعام: ٣.

(٣) علاقة الإثبات لرضا بن نعسان معطى ص٨٤ ، ٨٦.

(٤) وكذا ما كتبه عبد الخالق حسن عبد الوهاب أحد متعصبة الإخوان المسلمين في كتابه الهداية الربانية شرح الأربعين النووية ٢/ ١٧٨ ط دار التوزيع ط ١٤١٢هـ.

(٥) المجادلة: ٧.

(٦) الواقعة: ٨٥.

(٧) الأنعام: ٣.

(٨) الإجابات للأستاذ سعيد حوى ص ٩٠.

فضلاً عن أن تستلزم ذلك «فالقمر ـ مثلاً ـ آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته وهو موضوع فى السماء وهو مع المسافر وغير المسافر، وإذا كان هذا فى حق المخلوق ففى حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه أولى.

قال الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسى فى كتابه «ذم التأويل» فإن قيل: فقد تأولتم آيات وأخبار، فقلتم فى قوله تعالى: ﴿ هو معكم أينما كنتم﴾[1] أى بالعلم ونحو هذا من الآيات والأخبار فيلزمكم ما لزمنا قلنا نحن لم نتأول شيئاً وحمل هذه اللفظات على هذه المعانى ليس بتأويل لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذه المعانى هى الظاهرة من هذه الألفاظ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها، وظاهر اللفظ هو ما سبق إلى الفهم منه، حقيقة كان أو مجازاً ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة، كاسم الراوية والظعينة وغيرهما من الأسماء العرفية فإن ظاهر هذا، المجاز دون الحقيقة، وصرفها إلى الحقيقة يكون تأويلاً يحتاج إلى دليل. وكذلك الألفاظ التى لها عرف شرعى وحقيقة لغوية، كالوضوء والطهارة والصلاة والزكاة والحج إنما ظاهرها العرف الشرعى دون الحقيقة اللغوية، وإذا تقرر هذه فالمتبادر إلى الفهم من قولهم: الله معك أى بالحفظ والكلاءة وكذلك قال الله تعالى فيما أخبر عن نبيه ﴿ إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾[2] وقال لموسى ﴿ إننى معكما أسمع وأرى ﴾[3] ولو أراد أنه بذاته مع كل أحد لم يكن لهم بذلك من الاختصاص لوجوده من حق غيرهم كوجوده فيهم ولم يكن موجباً لنفي الحزن عن أبى بكر ولا علة له فعلم أن ظاهر هذه الألفاظ هو ما حملت عليه، فلم يكن تأويلاً»[4].

«وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافى ما ذكر من علوه وفوقيته فإنه سبحانه ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[5] في جميع نعوته وهو عليٌ فى دنوه قريب فى

---

(١) الحديد: ٤.
(٢) التوبة: ٤٠.
(٣) طه: ٤٦.
(٤) ذم التأويل لموفق الدين بن قدامة ص ٤٥.
(٥) الشورى: ١١.

علوه»[1] وكذلك الأمر فى تفسير القرب بقرب الملائكة ليس صرفاً للكلام عن ظاهره وبالتالى لا يعد تأويلاً على نحو ما زعم الأستاذ سعيد حوى أيضاً، فإن القرب فى قوله تعالـى: ﴿ ونحن أقرب إلـيه من حبـل الوريد ﴾[2] مقيد بما يـدل على ذلـك إذ قال بعدها: ﴿ إذ يـتلقى المتلقيـان عن اليمين وعن الشمـال قعيد ﴾[3] وفيـه دليل عـلى أن المراد به قرب المـلكين المتلقيين، وأمـا قوله ﴿ ونحن أقرب إليـه منكم ﴾[4] فإن القرب مقيد بحال الاحتضار، والـذى يحضر الميت عـند مـوته هم الملائكة، لـقـولـه تـعالى: ﴿ حتى إذا جـاء أحدكم الموت تـوفته رسلـنا ﴾[5]. أما إضـافة القرب إلـى الله، فلان قربهـم بأمره وهو جنـوده ورسله ومثاله: ﴿ فـإذا قرآنا فاتبـع قرآنه ﴾[6] . «والمراد به قراءة جبريل، وأضافه سبحانه لنفسه لأن جبريل يقرأه على رسول الله بأمر الله، ومثاله أيضـا ﴿ فلما ذهـب عن إبراهيم الروع وجاءته الـبشرى يجـادلنا فى قـوم لوط ﴾[7] وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى بأمر منه[8].

وإذا كان الأمـر كذلـك صار المـراد بصـفة «القـرب» ظاهـر اللـفظ، وهـو قرب الملائكـة، بالقرينـة الشرعيـة المفهومة مـن سياق النصـوص ولا يعد ذلك خـروجاً عن ظاهره ولا تأويلاً له، والقول بخلاف ذلك قول باطل ومجانب للصواب.

وينبغـي للعاقل أن يعرف أن المـسائل الاعتقادية الـتى هى أعظم مسائـل الدين لم يكن السلف جاهلين بها ولا معرضين عنها بل من لم يعرف ما قالوه فهو الجاهل بالحق وبأقـوال السلف. وقـد ساق ابن خزيمـة إجماع السـلف على إثـبات الصفـات بدون تشبيـه أو تأويل، ولا ريب أن فى إثبـات الصفات إثبات لمعناها، إذ لا يتصـور إثبات

(١) العقيدة الواسطية لابن تيمية ص ١٧ وينظر القواعد المثلى لابن عثيمين ص ٥٣، ٩٦ وما بعدهما.

(٢) ق: ١٦.

(٣) ق: ١٧.

(٤) الواقعة: ٨٥.

(٥) الأنعام: ٦١.

(٦) القيامة: ١٨.

(٧) هود: ٧٤.

(٨) ينظر مجموعة الفتاوى ٥/ ١٢٨، ص ٢٣٢، وما بعدهما والقواعد المثلى ص ٦٥، ٦٦.

شيء لا يعقل معناه ــ يقول ابن خزيمة «نحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر، مذهبنا أن نثبت لله ما أثبته لله لنفسه، تقرب بذلك بألسنتنا، ونصدق بذلك بقلوبنا.. عز ربنا عن أن نشبهه بالمخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين وعز أن يكون عدماً كما قال المبطلون»[١] ثم ساق قولة. أبى بكر التى بيَّن فيها أن كل من فهم عن الله خطابه يعلم أن هذا الأسامى التى هى لله تعالى، العلم والبصر ... إلخ مما أوقعها على بعض المخلوقين، ليس على معنى تشبيه المخلوق بالخالق لأن الأسامى قد تتفق وتختلف المعانى[٢] على نحو ما بيناه في دليلى التباين وامتناع التشابه التام، ويزيد ابن خزيمة فى ذلك دليلاً آخر مؤداه: أن «لو كان كل اسم سمى الله لنا به نفسه وأوقع ذلك الاسم على بعض خلقه، ــ لـ ــ كان ذلك تشبيه الخالق بالمخلوق على ما توهم هؤلاء الجهلة من الجهمية، ــ و ــ لكان كل من قرأ القرآن وصدقه بقلبه أنه قرأن ووحي وتنزيل قد شبه خالقه بخلقه»[٣] «وعود مقالتهم هذه توجب على أن أهل التوحيد، الكفر بالقرآن وترك الإيمان به وتكذيب القرآن بالقلوب، والإنكار بالألسن فأقذر بهذا من مذهب وأقبح بهذه الوجوه عندهم»[٤]. أبقى بعد ذلك عذر لمعتذر حتى يؤول أو يخرج الصفة عن ظاهرها تحت دعوى إيهام التشبيه؟.

على أنه ومما تجدر الإشارة بذكره فى هذا الصدد حتى نبرأ ساحة سلف الأمة وتابعيهم بإحسان، وخاصة الإمام أحمد عن شبهة تأويل الصفات التى أراد الأقدمون والمحدثون على حد سواء أن يوصموه بها تحت أى من الحجج، أن نسوق كلمة شيخ الإسلام ابن تيمية الجامعة المانعة والتي فيها يقول:

«وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث، ووقفت من

---

(١) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة ص ١٠، ١١.

(٢) ينظر نفس المصدر ص ٣٥.

(٣) التوحيد وإثبات صفات الرب جل وعلا لابن خزيمة ص ٢٧.

(٤) نفس المصدر ص ٣٥.

ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتاب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة، أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف»[١] وقد سقنا من قبل دفاعه المستميت عن الإمام أحمد.

فنسبة التأويل إلى السلف ومن سار على دربهم تحت دعوى دفع إيهام التشبيه أو غير ذلك كما فعل البنا وغيره، فيه تجاوز. كبير، والحق أن طريقهم الذى رسموه لأنفسهم إنما هو إثبات لمعانى الصفات من غير تشبيه، ونفى لمعرفة حقيقتها وكنهها من غير تعطيل، وإمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تحريف، هذا هو ما كان عليه أئمة المسلمين قديماً وحديثا والذين نطقوا بالحق وبه كانوا يعدلون.

السبب الرابع:

القول بأن مراد الصفات غير ظاهرها، وقد ذكر الإمام البنا ذلك بالنص ونسبه إلى السلف فقال: «إن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد من الصفات غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق»[٢].

والحقيقة أن السلف على خلاف مع الخلف فى هذا. ذلك أن «السلف أجروها على ظاهرها اللائق بالله عز وجل، ومذهبهم هو الصواب المقطوع به لدلالة الكتاب والسنة والعقل عليه دلالة ظاهرة، إما قطعية وإما ظنية»[٣]. قال ابن حجر العسقلاني: «ذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها ــ من حديث الكيفية ــ إلى الله تعالى، والذي نرتضيه رأيا وندين به عقيدة، اتباع سلف الأمة اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة

(١) مجموعة الفتاوى لابن تيمية ص ٣٩٤/ ٦.
(٢) مجموعة الرسائل للإمام البنا ص ٣٣١.
(٣) فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص ١٠٧.

حجةً فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع»[1]. والقائل بغير ذلك هم أهل التأويل والمفوضة والمعطلون للصفات أو لبعضها من الخلف، على نحو ما سنفصل القول فيه في الفصل الثالث إن شاء الله.

وقد حكى إجماع الأمة علي أن مراد الصفات ظاهرها، القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل» وفيه يقول «لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من سائر الخلق ولا يعتقد التشبيه فيها... إلي أن قال بعد أن ذكر من أسماء الأئمة والتابعين ما ذكر: ـ ويدل على إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفوها عن ظاهرها[2]».

قال الشيخ مرعى المقدسى فى كتابه: أقاويل الثقات فى الصفات: «ومن المعلوم أنه عليه السلام كان يحضر في مجلسه، الشريف والعالم والجاهل والذكي والبليد والأعرابى الجافى، ثم لا تجد شيئاً يعقب تلك النصوص بما يصرفها عن حقائقها لا نصاً ولا ظاهراً كما تأولها بعض هؤلاء المتكلمين ولم ينقل عنه عليه السلام أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه فى صفته لربه من الفوقية واليدين ونحو ذلك ولا نقل عنه أن لهذه الصفات معانٍ أُخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها، ولما قال للجارية: «أين الله» فقالت: فى السماء، لم ينكر عليها بحضرة أصحابه لكيلا يتوهموا أن الأمر على خلاف ما هو عليه. بل أقرها وقال: اعتقها فإنها مؤمنة»[3].

---

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٣٤٦/١٣ ط دار إحياء التراث بيروت.

(٢) الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص ٥٣.

(٣) علاقة الإثبات والتفويض ص ٥٤ عن أقاويل الثقات لمرعي الكرمى المقدسى ق ١٣/ ١.

وبمثل ذلك صرح «أبو سليمان الخطابى فى رسالته المشهورة «الغنية عن الكلا
وأهله» قال: فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها فى الكتاب والسنة فإ
مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها»[١] . كما قرر ذلك الشوكاني وأكد
في رسالة صغيرة له أسماها «التحف فى مذاهب السلف» فقال:

«وبهذا الكلام الذى ذكرنا، تعرف أن مذهب السلف من الصحابة رضى الل
عنهم والتابعين وتابعيهم هو إيراد أدلة الصفات على ظاهرها من دون تحريف لها ول
تأويل متعسف لشيء منها، ولا جبر ولا تشبيه ولا تعطيل يفضى إليه كثير م
التأويل»[٢].

ومما تجدر الإشارة إليه أن استعمال عبارة «أن المراد من الصفات غير الظاه
المتعارف عليه بين الخلق» والتى استخدمها البنا رحمه الله، وإن صحت لكنها توه
البدعة وتمكن الجهمية من غرضهم على نحو ما نص عليه ابن تيمية[٣] رحمه الل
وسيأتي تفصيل ذلك بإذن الله فى الفصل الثالث.

وعلى ذلك فإن الإمام البنا رحمه الله أخطأ فى هذه المسألة عدة مرات، مرة حي
استعمل عبارة أن المراد من الصفات غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق. يقول اب
تيمية: من قال أن الظاهر غير مراد، بمعنى أن صفات المخلوقين غير مراد، قلنا أصبت
فى المعنى لكن أخطأت فى اللفظ وأوهمت البدعة وجعلت للجهمية طريقاً إل
غرضهم»[٤] ومرة أخرى حين اتهم السلف بهذه العبارة وجمع بينهم فيها وبي
الخلف قائلاً: إن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد من الصفات غير الظاه
المتعارف عليه بين الخلق»[٥] كما أخطأ مرة ثالثة حين قال: «كل منهما ــ السلف

(١) الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص ٣٤.
(٢) ابن تيمية السلفي د. محمد خليل هراس ص ٤٨ عن التحف للشوكانى.
(٣)، (٤) مجموعة الفتاوى لابن تيمية ٦/ ٣٥٨.
(٥) مجموعة الرسائل للإمام البنا ص ٣٣١.

والخلف ـ يقطع بأن المراد بألفاظ هذه النصوص فى حق الله تبارك وتعالى غير ظواهرها التى وضعت لها هذه الألفاظ فى حق المخلوقات، وذلك مترتب على اتفاقهما على نفى التشبيه»[١] وذلك لأن السلف لم يمنعهم نفى التشبيه عن إثبات صفات الله على النحو اللائق به سبحانه، فى حين أن الخلف لما توهموا التشبيه أداهم ذلك إلى نفى الصفات وتعطيل حقائقها وراحوا يؤولونها بعد أن أخرجوها عن ظواهرها، كما أخطأ أيضاً للمرة الرابعة حين قال: «كل من الفريقين ـ السلف والخلف ـ يعلم أن الألفاظ توضع للتعبير عما يجول فى النفوس أو يقع تحت الحواس مما يتعلق بأصحاب اللغة وواضعيها وأن اللغات مهما اتسعت لا تحيط بما ليس لأهلها بحقائقه علم، وحقائق ما يتعلق بذات الله تبارك وتعالى من هذا القبيل فاللغة أقصر من أن تواتينا بالألفاظ التى تدل على هذه الحقائق فالتحكم فى تحديد المعانى بهذه الألفاظ تغرير»[٢] فضلاً عن أن هذه دعوى ضمنية لاتهام السلف مرة أخرى بالتفويض فى الصفات والعجز عن تحديد معانيها وهو ما لم يقولوا به، فإن الزعم بأن التحكم فى تحديد المعانى بهذه الألفاظ تغرير، يستلزم القول بوجوب إخراج الألفاظ عن حقائقها وهو ما يعرف بالمجاز أو إخراج الكلام عن ظاهره، وذلك أيضاً يستلزم القول بأن «هذه الألفاظ ـ ألفاظ الصفات إنما جاءت ـ خلاف معانيها المفهومة منها عند التخاطب»[٣] وهو ما يتنافى مع قول الله سبحانه: ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شىء﴾[٤] وسيأتى تفصيل ذلك فى الفصل الثالث، هذا ولـ «قد صرح الناس قديماً وحديثاً بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشىء ويعنى به خلاف ظاهره.. قال صاحب المحصل:... لا يجوز أن يعنى الله سبحانه بكلامه خلاف ظاهره.. ثم أجاب عن شبه

(١) المصدر السابق ص ٣٣٠.
(٢) مجموعة الرسائل للإمام حسن البنا ص ٣٣٠.
(٣) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٣٣٩.
(٤) النحل: ٨٩.

المنازعين بأن قال: لو صح ما ذكرتموه لم يبق لنا اعتماد على شيء من أخبار الله تعالى لأنه ما من خبر إلا ويحتمل أن يكون المراد به غير ظاهره ـ وحقيقته ـ وذلك ينفي الوثوق[١] » ويثبت التغرير وليس العكس هو الصحيح على نحو ما زعمه الإمام البنا رحمه الله، يقول شيخ الإسلام ابن القيم الجوزية رداً على من قال بما قال به أمثال البنا رحمه الله: «إن حكمكم عى بعض الألفاظ أنه مستعمل في موضوعه وعلى بعضها أنه مستعمل في غير موضوعه تحكم بارد... وقد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ أن الله تعالى متكلم حقيقة وأنه تكلم بالكتب التي أنزلها على رسله كالتوراة والإنجيل والقرآن وغيرها وكلامه لا ابتداء له ولا انتهاء فهذه الألفاظ التي تكلم الله بها وفهم عباده مراده منها لم يضعها سبحانه لمعان ثم نقلها عنها إلى غيرها، ولا كان تكلم سبحانه بتلك الألفاظ تابعاً لأوضاع المخلوقين.. بل إن الله الذي علمهم البيان بألفاظهم.. علمهم المعاني وصورها في نفوسهم وعلمهم التعبير عنها بتلك الألفاظ كما قال تعالى: ﴿ الرحمن * علم القرآن * خلق الإنسان * علمه البيان ﴾[٢] فهو سبحانه علم الإنسان إن يبين عما في نفسه وأقدره على ذلك وجعل بيانه تابعاً لتصوره واحتياجه إلى التعبير عما في نفسه[٣] ».

فهل يسلْم لأحد بعد ذلك دعوى أن التحكم في تحديد المعاني بهذه الألفاظ الموضوعة لها، تغرير على نحو ما صرح بذلك الإمام البنا؟؟. ولمزيد من التفصيل يرجع إلي تحقيق القول وبيان ما يستلزمه إخراج الصفات عن ظاهرها في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية ص ٣٣٩.

(٢) الرحمن : ١: ٤.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ٣١٣، ٣١٦، ٣١٧ بتصرف.

المسألة الثانية:

الاعتقاد بأن رأي السلف أسلم ورأي الخلف أعلم:

وفيه يقول الإمام البنا « ونحن نعتقد أن رأى السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعانى إلى الله تبارك وتعالى أسلم وأولى بالاتباع حسماً لمادة التأويل والتعطيل» مجموعة الرسائل ص ٣٣٠.

وذلك دون ذكره لكلمة «أعلم وأحكم» مما يعنى أن مقصوده بها الخلف وإلا لذكرها خاصة وأن هذا الشعار متناول على هذا النحو وكان عليه فى هذا الصدد أن يبين أن رأى السلف أسلم وأعلم، على الأقل ليرد علي القائلين به ولكن أنّى له ذلك وهو الذى يريد أن يقارب بينهما[1] وهنا ندع ابن تيمية رحمه الله ليرد عليه وعليهم فيقول: «ولا شك أن مثل هذا الشعار يؤدى إلى تفضيل الخلف على السلف فى العلم والبيان، والتحقيق والعرفان ويصف السلف بالنقص فى ذلك والتقصير فيه أو الخطأ والجهل، ويؤدى إلى الزعم أيضاً بأن أهل القرون المفضولة فى الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة»[2] وذلك ظاهر التناقض مع ما جاء في فضل الصحابة فى كتاب الله وسنة رسوله من أمثال قول الله تعالى:

﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ﴾[3] وقوله عليه السلام: «خير القرون الذى بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» وغير ذلك كثير، وذلك متناول لكل من اتبعهم، وربما كان أكثر ما أثار شيخ الإسلام ابن تيمية هو اعتبار المنهج الذى اختطته الأشاعرة لأنفسهم أفضل

---

(١) وبمثل ذلك نطق بعض تلامذة البنا ينظر في ذلك ماذا يعني انتمائي للإسلام للأستاذ فتحي يكن.

(٢) منهج علماء الحديث د. مصطفى حلمى ص ١٧٥ ط دار الدعوة عن ابن تيمية فى نقض المنطق ص ١٢٨.

(٣) التوبة : ١٠٠.

من منهج السلف، فاعتبروا طريقة السلف أسلم وطريقتهم هم أعلم وأحكم، وقد عرفنا ما يستلزمه ذلك من تفضيل الخلف على السلف أصحاب القرون الأولى، الذين هم أفضل مستنداً رغم أن أدلتهم السمعية والعقلية والعيانية كلها متوافقة. ووجه الخطأ فيمن قال أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم وأعلم هو أنهم «أوتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هى مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث[١] من غير فقه لذلك ـ فجعلوهم ـ بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم ﴿ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني ﴾[٢] . وأن طريقة الخلف هى استخراج معانى النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالات التى مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف وضلوا فى تصويب طريقة الخلف فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف فى الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف ... فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع، فإن النفاة[٣] إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهى شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه، فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم واعتقاد أنهم كانوا قوما أميين بمنزلة الصالحين من العامة لم يتبحروا فى حقائق العلم بالله ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهى وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق فى هذا كله»[٤] .

وهؤلاء إنما يرد عليهم من وجوه:

---

(١) وهو نفس ما ذهب إليه الإمام البنا وينظر فى ذلك، نصوصه في مسائل الفصل الأول.
(٢) البقرة: ٧٨.
(٣) فى الأصل (النُّفّى) ولعل ما ذكر هو الأصوب.
(٤) الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص ٦، ٧.

١ - ظهور جهالة قول الخلف وضلاله عند تدبره بل وجهالة قول الواقف على نهاية أقدامهم بما انتهى إليه أمرهم في تراجعهم عن قولهم إلى مذهب السلف.

٢ - أن هؤلاء المتكلمين المخالفين للسلف إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة بالله خيراً، ولا وقعوا من ذلك على عين ولا أثر.

٣- يستحيل أن يكون أولئك الحيارى المنهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأحكم فى باب ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل وأعلام الهدى ومصابيح الدجى الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكم ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحياه من يطلب المقابلة. ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص فى العلم والحكمة ـ لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته ـــ من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان وورثة المجوس والمشركين وضلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟[1] وقد لخص ابن عثيمين كلام ابن تيمية وبرهن على بيان صحة مذهب السلف وبطلان القول بتفضيل مذهب الخلف في العلم والحكمة على مذهب السلف فقال: «إن مذهب السلف هو المذهب الصحيح من وجهين:

أحدهما: أن مذهب السلف دل عليه الكتاب والسنة، فإن من تتبع طريقتهم بعلم وعدل، وجدها مطابقة لما فى الكتاب والسنة جملة وتفصيلاً .. ولا ريب أن أقرب الناس إلى فهم آياته وتصديقها والعمل بها، هم السلف لأنها جاءت بلغتهم وفى عصرهم فلا جرم أن يكونوا أعلم الناس بها فقهاً وأقومهم عملاً.

---

(١) ينظر الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص ٧ ، ٨.

الثاني: أن يقال: أن الحق فى هذا الباب: إما أن يكون فيما قاله السلف أو فيما قاله الخلف، والثاني باطل، لأنه يلزم عليه أن يكون الله ورسوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار قد تكلموا بالباطل تصريحاً أو ظاهراً ولم يتكلموا مرة واحدة بالحق الذي يجب اعتقاده لا تصريحاً ولا ظاهراً، فيكون وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين وترك الناس بلا كتاب ولا سنة خيراً لهم وأقوم وهذا ظاهر البطلان[١] بويوضح ابن عثيمين بأن « منشأ هذا القول أمران:

أحدهما: اعتقاد قائله ... أن الله تعالى ليس له فى نفس الأمر صفة حقيقة دلت عليها هذه النصوص.

الثاني: اعتقاده أن طريقة السلف هى الإيمان بمجرد ألفاظ نصوص الصفات من غير إثبات معنى لها، فيبقى الأمر دائراً بين أن نؤمن بألفاظ جوفاء لا معنى لها وهذه طريقة السلف على زعمه، وبين أن نثبت للنصوص معانى تخالف ظاهرها الدال علي إثبات الصفات لله وهذه هى طريقة الخلف، ولا ريب أن إثبات معانى النصوص أبلغ في العلم والحكمة من إثبات ألفاظ جوفاء ليس لها معنى ومن ثم فضَّل هذا... طريقة الخلف في العلم والحكمة على طريقة السلف .. ومعلوم أنه لا سلامة إلا بالعلم والحكمة، العلم بأسباب السلامة والحكمة في سلوك تلك الأسباب[٢] ». لقد تراجع علماء الخلف وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعري زعيم مذهب الأشاعرة والذى يزعم البعض أن طريقته أعلم وأحكم عن مذهبه فى الصفات بعد أن مر بثلاث مراحل فى العقيدة: مرحلة الاعتزال، ومرحلة وسط بين الاعتزال المحض والسنة المحضة، والثالثة هي مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث مقتدياً بالإمام أحمد على نحو ما قرر فى كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» وهو من آخر كتبه أو آخرها[٣] ، بل أثبت العلماء

---

(١) فتح رب البرية ص ٥٧.

(٢) فتح رب البرية ص ٥٧، ٥٨ بتصرف.

(٣) ينظر الإبانة للأشعري ص ٨ ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/٥٥٦، ٦/٥٣ وغيرهما.

أن هذا الأخير هو رأيه الوحيد، وقد اختلق عليه غيره، ولم يكن له في المسألة رأيان أصلاً، وقد ذكر الأشعرى رأيه الوحيد هذا في عامة كتبه كالموجز والمقالات الصغير والكبير وغيرها وأتباع الأشعرى أنفسهم يحكون له هذا الرأى دون غيره[1] . وعلى افتراض عدم صحة هذه الرواية فإن أبا الحسن الأشعرى قد أعلن البراءة من كل ما يخالف مذهب أهل السنة والجماعة، وذلك حين وقوفه بالمسجد الجامع بالبصرة منادياً بأعلى صوته ـ حتى يسمع من يتشبث برأيه حتى أيامنا هذه: من عرفنى فقد عرفنى، ومن لم يعرفنى فأنا أعرفه نفسى؛ أنا فلان بن فلان، كنت أقول بخلق القرآن، وأن الله لا يرى بالأبصار، وأن أفعال الشر أنا أفعلها وأنا تائب مقلع[2] ... إلخ، والمتأخرون الذين ينتسبون إليه وكذا السائرون على نهجه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتزموا طريقة التأويل فى عامة الصفات ولم يثبتوا إلا بعض هذه الصفات وهي سبع، ولم يأخذوا بما استقر عليه رأيه في اعتناقه لمذهب أهل السنة والحديث كما أن خروجه من صفوف المعتزلة، ثم معارضته الشديدة لهم ـ إلى الحد الذي جعل البغدادى يروى في كتابه: «الفَرْق بين الفِرَق» ذلك فيقول:

«ولشيخنا أبو الحسن الأشعرى رحمه الله .. فى تكفير النظام ثلاث كتب»[3] .

ذلك كله يدلل على ضعف مذهب المعتزلة الذي يتشبث به كثير من الناس حتى فى هذه الأيام ويا ليت هؤلاء يقرأون كتابه «الإبانة» ففيه الرد على مذهب الاعتزال بل وعلى مذهب الأشاعرة نفسه ـ الذي تعده الكثرة الأعلم والأحكم ـ بما يدحض براهينهم ويبكت حججهم وقد تحول وراءه أئمة الأشعرية وعلى رأسهم الإمام الجوينى، كما صرح أبو حامد الغزالي بتحريم الخوض في علم الكلام، وأما الرازى وهو المعبر عن المذهب الأشعرى فقد نبه فى أواخر عمره إلى ضرورة اتباع منهج

---

(١) ينظر ابن تيمية السلفي. د خليل هراس ص ١٤٧.

(٢) ينظر منهج علماء الحديث د. مصطفى حلمي ص ١٧١ عن الفهرست لابن النديم.

(٣) الفرق بين الفرق للبغدادى ص ١٣٣.

السلف وأعلن أنه أسلم المناهج[١] . وعلى هذا فتمام تقليد الأشعري ــ وكذا الجوينى والغزالي والرازى ــ هو اتباع ما كان عليه أخيراً والتزام مذهب أهل السنة والحديث، لأنه الصحيح الواجب الاتباع، ومدح الأئمة له ليس مدحاً لمذهب الأشاعرة وإنما لما استقر عليه أخيراً. يقول د. مصطفى حلمي: « وإذا كانت دراستنا قد أوصلتنا إلى انتهاء أغلب أئمة الأشاعرة سلفيين فإن ذلك يدل على اكتشافهم أن طريقة السلف هي الأعلم والأحكم، وعلينا الاستفادة من تجاربهم التى أمضوا فيها السنوات الطوال بحثاً وتفكيراً، وتأملاً ودراسة، ويصبح من السرف أيضاً فى الوقت والجهد اتباع طريقتهم الكلامية قبل رجوعهم عنها لا سيما ولدينا مؤلفات علماء الحديث والسنة بعدهم، أخلصوا فى إظاهر المنهج السلفى والدفاع عنه وبيان أنه يستند إلى الأدلة الشرعية والعقلية، وفي مقدمة هؤلاء يقف شيخ الإسلام ابن تيمية»[٢] ويقول الإمام الشوكاني في شأن رجوع أئمة الأشاعرة إلى الصحيح من مذهب السلف أن «ما وقع من الجوينى والرازى وابن أبى الحديد والسهروردى والغزالى وأمثالهم مما لا يأتى عليه الحصر كلماتهم نظماً ونثراً فى الندامة على ما جنوا به على أنفسهم مدونة فى

---

(١) وبكل أسف يترك البنا تراجعه هذا ويذكر كلاماً له في تأويل الصفات نقلاً عن كتابه «تأسيس التقديس»، هذا الكتاب الذي يعتبر من أقوم ما ألف فى تأييد مذهب النفاة لتلك الصفات، ومعارضة جماعة المثبتين والذى يعنى الرازي فيه بإقامة البراهين على استحالة اتصاف البارى بما يستلزم كونه جسماً أو فى حيز أو مختصاً بجهة ويورد كثيراً من الآيات والأحاديث الواردة فى تلك الصفات ويأخذ فى تأويلها بما يتفق مع نزعته في التنزيه تلك النزعة التي تظهر واضحة جلية حتى في خطبة هذا الكتاب حيث يقول فيها: فاستواؤه قهره واستيلاؤه، ونزوله بره وعطاؤه، ومجيئه حكمه وقضاؤه، ووجهه وجود، أو جوده .. وعينه حفظه، وعونه اجتباؤه، وضحكه عفوه أو إذنه وارتضاؤه، ويده إنعامه وإكرامه واصطفاؤه (ينظر مقدمة تأسيس التقديس وينظر ابن تيمية السلفي د. هراس ص ١٤٦).

ثم يأتي البنا آخر المطاف ويذكر كلامه في مجموعة الرسائل ص ٣٢٨ بل ويقرب بين هذا الخلط وبين فكر السلف الصالح ويعد الخلاف بينهما هيِّن (مجموعة الرسائل ص ٣٣١) بل ويتهم بذلك النووى رحمه الله. ألا يعد ذلك تجنياً على سلف الأمة وأعلام الهدى؟ ولقد هدى الله سبحانه الرازي إلى الحق ونسأله عز جاهه أن يهدي المدافعين عن البنا ــ بالحق والباطل ــ في تأويل الصفات. حتى لا يفتن الناس بفتنتهم اللّهم آمين.

(٢) منهج علماء الحديث ص ٢٠٣، ٢٠٤.

مؤلفات الثقات ... وقد خضع لهم فى هذا الفن الموالف والمخالف، واعترف لهم بمعرفته القريب والبعيد[١] ».

يقول الغزالي بعد تراجعه إلى عقيدة السلف ضمن ما يقول: «إن الصحابة رضي الله عنهم في طول عصرهم إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى التأويل، ولو كان التأويل من الدين .. لأقبلوا عليه ليلاً ونهاراً ودعوا إليه أولادهم وأهليهم»[٢] وبمثل ذلك نطق الجوينى والرازى وغيرهم.

فكان من المحتم علي الإمام حسن البنا بعد هذا كله أن يوجب اتباع السلف لا أن يصرح بأن رأى السلف (أسلم وأولى بالاتباع)[٣] إذ أن تلك العبارة التى جىء فيها بأفعل التفضيل تدل على أن ذلك أفضل[٤] ، كما تشير ضمناً إلى جواز اتباع رأي الخلف وإن كان ذلك عنده من غير الأولى. وفي ذلك جناية على عقيدة توحيد الله في صفاته وأسمائه، وفي نفس الوقت تجاهل بما استقر عليه أمر الخلف من رجوع إلى الحق والصواب في هذا الأمر.

إن نسبة التفويض أو التأويل أو أن مذهب الخلف أعلم، لبعض أهل السنة لكونهم قد اشتهروا به كالأشاعرة مثلاً، تَقَوُّل على الله بغير علم لرجوع زعمائهم ــ على نحو ما رأينا ــ عن ذلك ولكونه يتعارض مع مفهوم السلف نفسه، ومعلوم أن الأشاعرة قصروا صفات الله على سبع فقط هى وعلى نحو ما نظمها بعضهم:

حي عليم قدير والكلام له　　　إرادة كذلك السمع والبصر

---

(١) كشف الشبهات عن المشتبهات من مجموعة الرسائل السلفية للشوكاني ص ١٨.

(٢) إلجام العوام فى علم الكلام لأبى حامد الغزالي.

(٣) مجموعة الرسائل للإمام حسن البنا ص ٣٣٠.

(٤) فأسلم وأولى على صيغة التفضيل وهى اشتراك صفتين لموصوف واحد زاد فيه أحدهما على الآخر.

ولجأوا إلى تأويل سائر الصفات بزعم أن هذه الصفات السبع قد دل عليها العقل دون سواها ولا يدفع عن الأشاعرة كونهم يعولون فى الأسماء والصفات على النقل دون العقل فإن كل صفات الله ثابتة بالعقل والنقل، والعقل يثبت صحة النقل، ولا تعارض بينهما وقد كان ذلك سبباً في تحول الأشاعرة عن مذهب الاعتزال[1] .

أما المعتزلة فقد حصروها في ثلاث هى: الحياة والعلم والقدرة واعتبروا هذه الصفات هي عين الذات ونفوا غيرها بحجة واهية، مؤداها أن تعدد الصفات يؤذن بتعدد الذات، وذلك على خلاف منهج السلف الذين أثبتوا لله ما أثبته لنفسه بلا تأويل ولا تحريف ولا تمثيل ولا تكييف. وعلى ذلك توافرت الآيات والأحاديث، لذا كان ذلك هو الأعلم والأسلم والأحكم والأولى والأوجب والأجدر والأحسن والأصح والأفضل، وغير ذلك افتراء على الله ورسوله، إذ لا إثبات إلا بنص،

ومن شديد ما يؤسف له تأثر الإمام البنا بمذهب الأشاعرة ـ رغم تراجعهم عنه على نحو ما ذكرنا ـ فلقد خص بالذكر فى رسالة العقائد، صفات المعانى السبع (القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام) والتي استقر عليها أمر الأشاعرة، وساق الأدلة على وجوبها في حق الله سبحانه، بعد ذكر الصفات النفسية (الوجود)، والسلبية (القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية) وذلك على نحو ما نادت به أيضا مدرسة الأشاعرة.... ولا ندرى ما الفارق بين هذه الصفات بالذات وبين غيرها ـ خاصة صفات الأفعال أو الصفات الاختيارية ـ من حيث وجوبها في حق الله تعالى على الوجه الذي يليق به.. ولقد أكد هذه الحقيقة ـ حقيقة انتهاج مدرسة الإخوان المسلمين لمذهب الأشاعرة في مسائل الاعتقاد ـ الأستاذ سعيد حوى، فلقد ذكر فى الجولة الأولى من كتابه «جولات في الفقهين الكبير والأكبر» ما نصه: ـ «إن للمسلمين خلال العصور أئمتهم فى الاعتقاد

---

(١) يراجع ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفى د. عبد الفتاح فؤاد ص١٢٦.

وأئمتـهم في الفـقه وأئمتـهم في التـصوف والسلـوك إلى الله عز وجل، فأئمتهـم فى الاعتـقاد كأبى حـسن الأشعرى وأبـى منصـور الماتريدى»!!!، كـما ذكر فى الجـولة الرابعة ما نصه « وسـلمت الأمة فى قضايا العقائد لاثنـين: «أبى الحسن الأشعرى وأبى منـصور الماتريـدى»!!! مما حدا بـصاحب كتـاب «وقفات» أن يـذب عن عقيـدة أهل السنة ويبين «أن العقيدة الأشعرية والماتريدية عقيدة باطلة زائفة تقوم على تحريف كلام الله تبارك وتعالى وكلام رسوله ﷺ ونفى صفات الله سبحانه وتعالى وتجهيل السلف وعقائدهم»[١] كما كـشف النقـاب عن تناقضـات منظرى وعـلماء جمـاعة الاخوان المسلمين في معـتقد الصفات[٢] ، ثم ادعـاءاتهم بعـد ذلك بأن عـقيدتـهم هي عقـيدة سلفيـة صرفة، وأنها موافقة لـعقيدة أهل السنـة والجماعة وأثبت في نهـاية المطاف أن جماعة الإخوان المسلمين لا يملكون تصوراً عقائديا واضحاً[٣]...

وغنـى عن الـبيـان أن نذكر أن مـذهب الأشـاعرة ومن سـار علـى دربهـم في قصرهم الـصفات على سبع، وتـفريقهم بين صـفات الذات وصفات الفعـل كالنزول والإتيان والاستواء ومذهب المعتزلة. فـي قصرهم إياها عـلى ثلاث، يلزم منه تـعطيل سائر الـصفات الأخرى، وسواء كـان التعطيل تـعطيلاً خاصـاً كالذي عليـه الأشاعرة ومن تأثر بهم أو عاماً. كالذي عليه المعتزلة، فخطورة عقيدة التعطيل تكمن في كونها

(١) «وقفات مع كتاب للدعاة فقط» لمحمد بن سيف العجمى ص ١٥ ط٢ مكتبة التوعية الإسلامية القاهرة.

(٢) ومن تناقضتهم هذه ما جاء في رسالة العقائد للإمام البنا فلقد ذكر ـ بعد أن سرد ما استقر عليه عليه مذهب الأشاعرة مـن صفات ـ أن «صـفات الله تبارك وتعالى في القـرآن كثيرة وكـمالاته تبارك وتـعالى لا تتـناهى [رسالة العـقائد للبنا ص ٤٨ تحـقيق الأستاذ رضوان محـمـد رضوان] ولاندرى هل يقول في هـذه الصفات الكثيرة التي تتناهى بعـد أن خص بالذكر منها الصفات التي استقر عليها أمر الأشاعـرة بالتأويل أو بالتفويـض أو بإخراجهـا عن ظاهرها على مـا هو متعارف عليه عند الخلق، ولا عجب بـعد ذلك إن يصرح خليـفته من بعده، الأستاذ عـمر التلمسانى فـي كتابه «بعض ما علمـنى الإخوان المسلمون» ص١٧»، أن هذه اليمين التى تشير إليها الآية الـكريمة ـ «والـسموات مطويـات بيمينـه» ـ هى التـمكن من طى الـسموات والأرض، أي القدرة التـى تفعل ما تشـاء كيفما تشـاء عندما تشاء» طالمـا أن الخلف والسلف عـلي نحو ما زعـم الإمـام البنا اتفقوا علي أصل التأويل [مجموعة الرسائل ص٣٣٠]

(٣) وقفات لمحمد بن سيف العجمي ص١٤.

متضمنة التمثيل والتشبيه، إذ أن المعطل لصفات الله أو بعضها ما فعل ذلك إلا لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، فمثل أولاً وعطل ثانياً، كما أنه بتعطيله مثّله بالناقص، على أن دعوى المعطلين والمتأولين جميعاً بما فيهم المعتزلة و الأشاعرة مردودة عليهم من عدة وجوه:

الأول: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي ﷺ ولا سلف الأمة وأئمتها. كما يلزم ذلك أنهم قاصرون في تفهم عقيدة الصفات، لجهلهم بها وعجزهم عن معرفتها، وبالتالي فهم مقصرون لعدم تبيينها للأمة وكلا الأمرين باطل.

الثاني: أن المعتزلة (المؤولين لأغلب الصفات) والجهمية (النافين لجميع الصفات القائلين بخلق القرآن) يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه، على الأشاعرة بمثل ما احتج به الأشاعرة لما نفوه على أهل السنة فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفى ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلاً عقلياً وأولتم دليله السمعى فلماذا تحرمون علينا نفى ما نفيناه وبما نراه دليلاً عقلياً ونؤول دليله السمعي.

الثالث: إن أمر هذا التعطيل إنما هو مستمد من الطوائف الملحدة[1] فابن تيمية يذهب إلى أن أصل مقالة «الجعد بن درهم» في تعطيل الصفات. وأن الرب سبحانه ليس له إلا صفات سلبية ـ والتى تأثر بها علماء الكلام ـ مأخوذة من عدة مصادر أجنبية وأنها مستمدة من اليهود والصابئة والفلاسفة والسمنية، فإن خلقاً كثيراً من هذه الطوائف كانوا فى أرض حران حيث نشأ الجعد «وقد كانت نهايته على يد خالد بن عبد الله القسرى حين صعد المنبر في يوم عيد الأضحى وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم، ثم نزل فذبحه في أصل المنبر روى ذلك البخاري في باب خلق أفعال العباد[2] »... وقد تتلمذ على يدى الجعد بن درهم هذا «جهم بن صفوان» الذى أنكر الصفات والميزان وعذاب القبر، وقال بالجبر وذلك

(١) ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص١٣، ١٤.

(٢) ينظر معارج القبول للشيخ حكمى ١/١١٧ والطحاوية ص٥٣٠.

بعد أن تأثر بفكر السمنية، وهم بعض اليهود الذين كانوا يجحدون من العلوى سوى الحيـات، فامتنـع عن الصلاة أربـعين يوماً وقـال: لا أصلى لمن لا أعـرفه ثم اشتـق هذا الكلام وبنى عليه من بعده[1] . ثم قال فـي الله جل وعلا بعد أن نـاظره بعضـهم: هو هذا الـهواء الذي فـي كل مـكان[2] . وعـن بعـض ما ورد فـى أحـكام هـؤلاء يقـول «سليمان الـتميـمي رحـمه الله تعـالى: ليـس قوم أشد بـغضاً لـلإسلام مـن الجهـمية والقدرية، فأما الجهـمية فقد بارزوا الله أما القدرية فإنهـم قالوا في الله، وقال سلام بن أبي مطـيع: الجهميـة كفار لا يصلـى خلفهـم، وقال خارجة: الجهـمية كفار، بـلغوا نساءهـم أنهن طوالق وأنهـن لا يحللن لأزواجهـن لا تعودوا مرضاهم، ولا تـشهدوا جنائزهم»[3] فكيف يتسنى للأشاعرة ومن يذهب مذهبهم وكثير ما هم في أيامنا هذه أن يقلدونهم في تعطيل بعض الصفات أو تأويلها[4] .

الرابع: أن مذهـب أهل السنـة يتفـق مع مذهـب الأشاعرة فى إثبات الصـفات السبع ومع مذهب المعتزلة فى إثبات الصفات الثلاث، وفى أنه سبحانه ليس مثل سائر الأحياء ولـيس بالضرورة شـبيهاً بـهم، فما المانـع من إثبات سائـر الصفات عـلى هذا النحو يقـول ابن تيمية: إذا كان «إثبات الـبارى سبحانه إنما هو إثـبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبـات صفات لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا يد وسمع وبصر ومـا أشبهها فإنما هى صفات أثـبتها الله لنفسه، ولسنـا نقول أن معنى اليد القوة والنعمة ولا معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول أنها جوارح ولا نشبهها بالأيدى والأسـماع والأبصار التـى هي جوارح وأدوات للـفعل»[5] . ويتصـدى ابن تيمية رحـمه الله للانتصار لمذهب السلـف وللرد علي بدعة الأشاعرة هـذه فيرد بأدلة

---

(١) ينظر منهج علماء الحديث ص٤٩ ط. دار الدعوة عن التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي ص٩٩.

(٢) ينظر معارج القبول للشيخ حكمى ٢٧٣/١.

(٣) معارج القبول ١٩٠/١.

(٤) وليت المدافعين عن التأويل وعن الإمام البنا يدركون ذلك.

(٥) الفتوى الحموية لابن تيمية ص٣٥.

قوية عقلية، ونقلية يقطع فيها الشك باليقين، ومن ذلك قوله[١]: « أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذع وكرب وليف وسقف وخوص وجمار، واسمها اسم واحد وسميت نخلة بجميع صفاتها فكذلك الله وله المثل الأعلى بجميع صفاته إله واحد ... إلى أن يقول: وقد سمى الله رجلاً كافراً اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي فقال: ﴿ ذرني ومن خلقت وحيداً ﴾[٢] وقد كان هذا الذى سماه وحيداً له عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة فقد سماه الله بجميع صفاته وحيداً، فكذلك الله وله المثل الأعلى هو بجميع صفاته إله واحد»[٣] .

«كما يرفض ــ رحمه الله ــ التفرقة بين ما يسميه المعتزلة الذات والصفات، ذلك لأن لفظ الذات يشعر بمغايرته للصفة، وليس فى الخارج ذات منفكة عن الصفات، ولا صفات منفكة عن الذات كما أن أسماء الله تعالى تتضمن صفاته وليس مجرد أسماء أعلام محضة كاسم العليم والقدير والحى»[٤] .

نخلص من هذا كله إلي أن القول بأن «طريق السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ليس بمستقيم ... وليس الأمر كما ظن بل السلف فى غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى وفى غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمراده، وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذى يتأوله هو المراد ولا يمكن القطع بصحة تأويله»[٥]. وابن تيمية وإن كان أحياناً يجمع بين المعتزلة والجهمية فى تعطيل الصفات فيقول مثلاً .. «ولم تكن المناظرة مع المعتزلة وحدهم بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية

(١) بالإضافة لما سبق ذكره من دليلى التباين وامتناع التشابه ومن الأمثلة المنطقية التى ذكرناها له في «السبب الأول من أسباب التأويل» في أول هذا الفصل.

(٢) المدثر: ١١.

(٣) ابن تيمية السلفى د. هراس ص١٠٠، ١٠١.

(٤) ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفى ص٨٧، ٨٩ عن الصفدية ١/١٠٩ ومنهاج السنة ٢/١١٧.

(٥) فتح البارى شرح صحيح البخارى لان حجر العسقلاني ١٣/٣٠٠ دار إحياء التراث بيروت.

والضرارية وأنواع المرجئة فكل معتزل جهمي، وليس كل جهمي معتزلياً لكن جهماً أشد تعطيلاً لأنه ينفى الأسماء والصفات والمعتزلة تنفى الصفات»[1] فجعل اسم الجهمية متناولاً لجميع أصحاب هذه المقالات من المعتزلة إلا أنه لم يجمع بينهما في حكم التكفير، بل إنه ومما لا شك فيه .. إنما كفر الجهمية الذين هم أصحاب جهم وحدهم لا جنس الجهمية الشاملة للمعتزلة وغيرهم بدليل قوله في منهاج السنة: «وإنما نازع في ذلك ـ ثبوت الصفات ـ الجهمية وهم عند سلف الأمة وأئمتها وجماعتها من أبعد الناس عن الإيمان بالله ورسوله، ووافقتهم المعتزلة ونحوهم ممن هم مشهورون بالابتداع»[2] وإذا كان هذا بالنسبة للمعتزلة لم يجرأ شيخ الإسلام على تكفيرهم ـ بل اكتفى بالحكم عليهم بأنهم مشهورون بالابتداع ـ فمن باب أولى من هم أقل منهم ضرراً كالأشاعرة ومتأولة هذا الزمان، وإن كان ذلك لا يعفيهم من الإثم والتقصير، باعتقادهم التفويض والتأويل وخروج الصفات عن ظاهرها، كما لا يعفيهم من وجوب السعي لمعرفة ما هو صواب فيما يتعلق بتوحيد الله سبحانه «فما لغير سالم ـ وهو رأى السلف ـ إلا الهلاك وما الإحكام والقوة لرأي الخلف، بل له الضعف والهوان»[3] .

---

(١) (٢) ابن تيمية السلفى ص١٠٣ ومنهاج السنة لابن تيمية ٢٥٦/١، ٧٢/١.

(٣) تحكيم الناظر فيما جرى من الاختلاف بين أمة أبى القاسم لابن العثيمين ص٢٨.

المسألة الثالثة: نسبة التأويل للإمام أحمد:

وعن ذلك يقول الإمام البنا: « وقد لجأ أشد الناس تمسكاً برأى السلف رضوان الله عليهم إلى التأويل في عدة مواطن، وهو الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه من ذلك تأويله لحديث «الحجر الأسود يمين الله في أرضه» وقوله ﷺ: «قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن» وقوله ﷺ: «إني لأجد نفس الرحمن من جانب اليمن ... إلخ» مجموعة الرسائل ص ٣٣٠[١].

وهذه حكاية أبي حامد الغزالي ـ رحمه الله ـ عن بعض الحنبلية وهي مكذوبة على الإمام أحمد. يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى: ـ «هذه الحكاية كذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه، وهذا الحنبلي الذى ذكر عنه أبو حامد مجهول لا يعرف لا علمه بما قال ولا صدقه فيما قال»[٢].

كما جاءت مثل هذه الحكاية من حكاية الغزالي المنسوبة إلى أحمد ـ فى كلام البيهقي فى كتابه «الاعتقاد» وغيره زاعماً، بأن الإمام أحمد تأول بعض آيات الصفات والجواب عن ذلك أن «ما وقع فـي كلام البيهقي رحمه الله فى كتاب «الاعتقاد» من هذه الأمور.. هو مما دخل عليه من كلام المتكلمين وتكلفهم فراج عليه، واعتُقد صحته، والحق أنه من كلام أهل البدع لا من كلام أهل السنة»[٣] بل ورد عنه رحمه الله قوله: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والحديث»[٤].[٥] كما

(١) وقد نقل هذا بنصه الأستاذ عمر التلمساني المرشد العام للأخوان المسلمين بمصر سابقاً ـ رحمة الله عليه ـ تحت عنوان «هل للدعاة إلى الله برنامج؟» كما نقل آراء الإمام البنا في هذا الأمر وأخطاؤه السبعة تقريباً ـ التي نقيض هذا البحث للرد عليها ـ وذلك في عدد لواء الإسلام العدد الخامس غرة المحرم سنة ١٤٠٨ هـ، ٢٥ أغسطس سنة ١٩٨٧ ص ٦، ٧. وعنوان المقال يوحى أن هذا ما استقر عليه أمر مدرسة الإخوان، بل وما ينبغي أن يستقر عليه أمر الدعاة إلى الله قاطبة نعوذ بالله أن نكون من الجاهلين. والله نسأله الهداية والتوفيق.

(٢) مجموعة الفتاوى لابن تيمية ٣٩٨/٥.

(٣)، (٤) تنبيهات على ما كتبه الصابونى لابن باز ص٢٣.

(٥) هذا على افتراض صحة تسمية ما نسب إليه تأويلاً وإن كان كلام البيهقي فى الحقيقة لا يفيد شيئاً من ذلك (ينظر الاعتقاد للبيهقي ص٤١).

نص ـ رحـمه الله ـ علـى إثبات آيات الصـفات وإمرارها كـما جاءت وعلـى الوجه اللائق به سبحانـه من غير تحريف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تـأويل.. ويبدو أن ما أشيع عنه قد جـاء على لسان بعض تـلامذته أو من كان قريبـاً منه ونسب إليه خـطأً. يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي فى كتابه «فضل علم السلف على الخلف»: ـ

«والصواب مـا عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحـاديثها كـما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك البتة خـصوصاً الإمام أحمد ولا خـوض فى معانيهـا ولا ضرب مثلاً من الأمثـال لها، وإن كان بعض من كان قريبـاً من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيـئاً من ذلك اتباعاً لطريقة مقاتـل فلا يقتدى به في ذلك، إنما الاقتداء بأئمة الإسـلام كابن المبارك ومالك والثورى والأوزاعى والشافعى وأحمد وإسحـاق وأبى عبيدة ونحوهم، وكـل هؤلاء لا يوجد في كلامهم شـيء من جنس كلام المتكلمين فضلاً عـن كلام الفلاسفة[1] »، وغيرهم «كالـشهامية والكراميـة وقلة الحنابلة الذيـن يصفهم ابن تيمـية بأنهم أُتوا من المنكرات، والإمام أحمد برئ منهم[2] »، «ولا ينكر ابن تيمية أنـه انتسب إلى الحنابلة أناس من الحشوية المشـبهة ولكنه يلاحظ أن المشبهة والمجسمـة من غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم، فمثلاً الأكراد وكلهم شافعية فيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد فى الحنبلية، وكذلك الكرامية المجسمة كلهم حنفية[3] ».

هذا فـيمـا يتـعلـق بسنـد روايات الـتأويـل المنسـوبة إلـى الإمام أحـمد، أمـا عن الأحاديث نفسها وعن نسبة التأويل إليه فيها فنقول وبالله التوفيق:

إن الحديث الأول: «الحجر الأسود يمين الله فى أرضه» حديث باطل لم يثبت عن النبي ﷺ: «قـال ابن الجوزي ـــ فى الـعلل المـتناهـية ـــ حديث لا يـصح وقـال ابن

(١) فضل علم السلف على الخلف لابن رجب الحنبلي ص١٩، ٢٠.

(٢) منهج علماء الحديث ص٢٣٠.

(٣) مجمـوع الفتاوى ص١٨٥/٣ وينـظر ابن تيمـية وموقفه مـن الفكر الـفلسفي ص٨٧ عـن المناظرة الواسـطية ص٢٣، ٢٤.

العربي: هذا حديث باطل فلا يلتفت إليه»[١] وقال شيخ الإسلام ابن تيمية «روى عن النبي ﷺ بإسناد لا يثبت»[٢] وعلى هذا فلا حاجة للخوض في معناه، كما ذكر ابن باز في «تنبيهات على ما كتبه الصابوني» عن هذا الحديث: «أنه حديث ضعيف والصواب وقفه على ابن عباس»[٣] بل إن الألباني يعلق على رواية الوقف هذه قائلاً: «الوقف أشبه وإن كان في سنده ضعيف جداً فإن إبراهيم ـ بن يزيد صاحب هذه الرواية ـ متروك كما قال أحمد والنسائي»[٤] هذا عن متن الحديث.

أما عن سنده فقد قال الهيثمي: هذا الحديث «فيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان وقال يخطئ وفيه كلام، كما أن لابن المؤمل هذا ترجمة في الميزان[٥] وقد ضعفه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني، وقال أحمد أحاديثه مناكير، وقال ابن حبان في الضعفاء لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد»[٦] وقال الحافظ في التقريب: «ضعيف الحديث»[٧] كما أخرج الحديث أيضاً الخطيب[٨] من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي عن جابر مرفوعاً وقال عنه «يروي عن مالك وغيره من الرفعاء أحاديث منكرة ثم ساق له هذا الحديث، ثم روى تكذيبه عن أبي بكر بن أبي شيبة وقد كذبه أيضاً موسى بن هارون وأبو زرعة، وقال ابن عدي عقب الحديث: ـــ هذا في عداد من يضع الحديث، وكذا قال الدارقطني كما في الميزان»[٩] هذا وقد عاب الألباني

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني حديث رقم ٣٢٣. (٢) مجموع الفتاوى ص٦/٣٨٧.

(٣) تنبيهات ص٣١.

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني حديث رقم ٢٢٣.

(٥) ٢/٥١٠.

(٦) المجروحين ١/٢٧، ٢٨.

(٧) التقريب ١/٤٥٤.

(٨) مجموعة الفتاوى ص٦/٣٢٨.

كما أخرجه أبو بكر بن خلاد في الفوائد وابن عدى وابن بشران وكلهم من طريق إسحاق بن بشير الكاهلي وقد عده ابن عدى والدارقطني ممن يضعفون الحديث فاتضح إذاً أن هذا الحديث لا يفرح به لأن مداره على راو كذاب فلا يغتر بكثرة طرقه [ينظر علاقة الإثبات ص٩٩].

(٩) السلسلة الضعيفة للألباني الحديث رقم ٢٢٣.

على الحافظ ابن رجب الحنبلى سكوته عن هذا الحديث وتأويله له بقوله: «إن المراد بيمينه أنه محل الإسلام والتقبيل» ثم عقب الألبانى على ذلك بقوله: «وكان يغنيه عن ذلك كله، التنبيه على ضعف الحديث وأنه لا داعي لتفسيره أو تأويله، لأن التفسير فرع التصحيح كما لا يخفى [(١)] » وحتى لو تجاوزنا ذلك وأردنا تفسيراً لهذا الحديث فإننا لا نرى إلا التشبيه بقصد تقريب المعنى إلى الأذهان وهو أن من قبل الحجر «فكأنما صالح الله وقبل يمينه فدل على أن الحجر ليس هو يمين الله، وإنما شبه مستلمه بمن صافح الله وقبل يمينه ترغيباً فى استلامه وتقبيله»[(٢)] كما أن «أول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله تعالى كما هو معلوم عند كل عاقل»[(٣)] فكيف يتهم الإمام أحمد بأنه يؤول الصفات على نحو ما ذهب إليه الإمام البنا وغيره.

هذا وعلى الرغم من عدم صحة هذا الحديث والرواية معاً فقد نسب البنا تأويل هذا الحديث إلى أحمد وعلق عليه بقوله: «قال العراقى: رواه الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمر ..»[(٤)] ويبدو أنه اجتزأ بعضاً مما قاله العراقي رحمه الله فى تخريج هذا الحديث وإلا فقد تم تخريج الحديث وذكرنا كلام أهل العلم فيه.

أما عن الحديثين الآخرين، فلم يثبت عن الإمام أحمد بن حنبل أنه أول أياً منهما[(٥)] على أن هذه التهمة وهي نسبة التأويل للإمام أحمد لم تقتصر عليه هو فقط بل إن كثيراً من «الخائضين فى آيات الله بالباطل .. ينسب إلى أئمة المسلمين ما لم يقولوه فينسبون إلى الشافعي .. ومالك وأبى حنيفة الاعتقادات الباطلة مما لم يقولوه «مثال ذلك ما ذكره أبو حاتم الرازى.. في كتاب الزينة إذ يشير في معرض حديثه عن

---

(١) السلسلة الضعيفة للألباني الحديث رقم ٢٢٣.

(٢) تنبيهات ص٣٢.

(٣) مجموعة الفتاوى ٣٩٨/٦، ٥٨٠.

(٤) هامش مجموعة الرسائل ص٣٣٠.

(٥) ينظر القواعد المثلى في شرحهما ص٥٠، ٥٢.

المشبـهة إلى المالـكية أصحـاب مالك والشـافعية أصـحاب الشافـعى»[1] ويقولـون لمن اتبعهم، هذا الذي يقوله: اعتقاد الإمام الفلانى، فإذا طولبوا بالنقل الصحيح عن الأئمة تبين كـذبهم فى ذلك ... ومنـهم من إذا طولـب بتـحقيق نقـله يقول: هذا القـول قاله العلماء والإمام الفلانى لا يخالف العقلاء، ويكون العقلاء طائفة من أهل الكلام الذين ذمهم الأئـمة أنفسهم .. ــ أليس من يصـنع صنيعـهم فينسـب إلـى أحمد ما لم يـقله يكون قـد شاركهم فـي هذا؟ ــ قال الـشافعي: حـكمى فى أهـل الكلام أن يضـربوا بالجريد والنـعال ويطاف بهم في القبائـل والعشائر ويقال: هذا جزاء مـن ترك الكتاب والسنـة وأقبل علـى الكلام.. وكذلـك قال أحمد بـن حنبل: مـا ارتدى أحد بالـكلام فأفلح وقال : ــ علماء الكلام زنادقة[2] » ومن هذا فقد تبين أنـه قد انتسب إلى الإمام أحمد وكذا الإمام مالك وأبى حنيفة والشافعى من يخالفهم فى بـعض اعتقاداتهم بل وتقول عليهم ونسب إليهم ما لم يقولوه، ولعل ما رددنا به على ما نسب للإمام أحمد يعضد هـذا. وهذه هى بعض نصوصه الـتي تبرئ ساحته مـن شبهة التأويل والتـعطيل للصـفات، فقد صـح عن على بـن الحسن بن شقـيق قال: قلـت لعبد الله بـن المبارك: كيف نعرف ربنا عز وجل؟ قال: فى السماء الـسابعة على عرشه .. فقيل هذا لأحمد بن حنبل فقال: هكذا هو عندنا، وقال فـي أحاديث الاستواء نسلم بهذه الأحاديث ــ أحاديث الاستواء ــ كما جاءت ولا نقول كيف كذا ولا لم كذا؟[3] وقال رحـمه الله فيما نصـه: ليس كمثله شيء فى ذاته، كـما وصف نفسه، قد أجمل الله الـصفة فحد لنفـسه صفة، لـيس يشبهـه شيء وصفاتـه غير محدودة ولا مـعلومة إلا بمـا وصف به نفسه. قال : فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير ولا يبلغ الواصفون صفته، ولا نتعدى القرآن والحديث فنقول كما قال ونصفه بما وصف به نفسة ولا نتعدى ذلك، ولا يبلغ صفته الواصفون نؤمن بالقرآن كله، محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته

---

(١) ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي د. عبد الفتاح فؤاد ص٦٢ عن منهاج السنة لابن تيمية ٢/٧٢، ١٦٠.

(٢) قطف الثمر للقنوجي ص٤٦.

(٣) ينظر معارج القبول للشيخ حكمى ص١/١٢٠، ١٢١.

بشناعة شنعت، وما وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوة بعيدة يوم القيامة ووضعه كنفه عليه فهـذا كله يدل على أن الله سبحانه وتعالى يرى فى الآخرة. والتحديد في هذا كله بدعة، والتسليم فيه بغير صفة ولا حد إلا ما وصف به نفسه، سميع بصير لم يزل متكلماً عالماً غفوراً، عالم الغيب والشهادة علام الغيوب، فهذه صفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد، وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى ﴿ ثم استوى على العرش ﴾[١] كيف شاء، المشيئة إليه والاستطاعة إليه ليس كمثله شيء، وهو خالق كل شيء وهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير، لا نتعدى القرآن والحديث، وسئل: الله فوق السماء السابعة على عرشه، قال: نعم، ولا يخلو شيء من علمه .. وربنا على العرش بلا حد ولا صفة[٢] .

وقال فى أحاديث الرؤية: من زعم أن الله لا يرى فى الآخرة فقد كفر بالله وكذب بالقرآن[٣] . وبمثل هذا كان كلامه رحمه الله عن صفة الكلام وسائر صفات الله عز وجل ونصوصه كلها تشهد بذلك، بالإثبات دون التعطيل والتأويل[٤] ... ويكفينا ما حدَّث به حنبل فقد «قال: سألت أبا عبد الله ـ يعنى أحمد بن حنبل ـ عن الأحاديث التى تروى أن الله عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا وأن الله يرى وأن الله يضع قدمه، وما أشبه ذلك، فقال أبو عبد الله نؤمن بها ونصدق ولا كيف ولا معنى[٥] ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق .. ولا نرد على الله قوله ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[٦]»[٧] .

تلك هى عقيدة الإمام أحمد بن حنبل فى الصفات. جاءت كما نرى وكما هو

---

(١) الأعراف: ٥٤ وغيرها.　　(٢) معارج القبول ١/٢٦٨، ١٢٣.

(٣) نفس المصدر السابق ١/٢٥٠.　　(٤) نفس المصدر ١/٢٤٨، ٢٤٩.

(٥) يرجع في تفسير قوله «بلا معنى» إلى المسألة الأولى من الفصل الأول وذلك حتى لا يفهم منها التفويض المذموم.

(٦) الشورى: ١١.

(٧) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية ص٤٨٠: ٤٨١.

واضح موافقة لعقيدة سلف الأمة وعقيدة فقهاء المذاهب كالشافعي ومالك وأبي حنيفه. يقول الإمام الشافعي «في توحيد الصفات: آمنا بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنا برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ، وقال: لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر نبيه ﷺ أمته لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة ردها لأن القران نزل بها وصح عن رسول الله القول بها»[١] ... ويقول الإمام مالك في جوابه لمن سأل عن الاستواء: استوى كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع وأنت صاحب بدعة، وفي رواية أخرى: الكيف غير معقول والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكون صاحب بدعة. وأُمر به فأُخرج وبمثل هذا قال أبو حنيفة[٢] . وحرى بمن يسير على مذاهبهم الفقهية أن يتحرى عقيدتهم في توحيد الله من باب أولى وإلا فهو مخالف لمذاهبهم، عليهم من الله الرحمة الرضوان.

نخلص من هذا أن اتفاق الفقهاء وفي مقدمتم الإمام أحمد، على القول بالإثبات دون التأويل وذلك ما صرح به ابن تيمية حين قال: «إني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره، أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾[٣] . ونفى أن يعلم أحد معناها، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذى لا يفهم، ولا قالوا: أن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا: كلمات لها معانٍ صحيحة، وقالوا في أحاديث الصفات: تمر كما جاءت ونهوا عن تأويلات الجهمية، وردوها وأبطلوها، التى مضمونها تعطيل النصوص على ما دلت عليه، ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية، ويقرون النصوص على ما دلت عليه من

(١) معارج القبول للشيخ حكمى ١/٢٦٨.

(٢) ينظر نفس المرجع ١/١١٨.١١٩.

(٣) آل عمران: ٧.

معناها، ويفهمون منها بعض ما دلت عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل .. فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل وكذلك نص أحمد في كتاب: «الرد على الزنادقة والجهمية» أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن، وتكلم أحمد على ذلك المتشابه وبيَّن معناه وتفسيره، بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله، فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه، أو إلحاد في أسماء الله وآياته»[1] أو تأويل يخرجه عن ظاهر معناه.

فما ذكره أحمد ـ على نحو ما بينا ــ هو بعينه مما ذكره الأئمة الأعلام فكيف إذاً، ينسب إلى الإمام أحمد مثل هذا الكلام ـ الذي ذكره البنا ــ والذي لم يقله وأُدخل عليه كما قلنا، وكما يدل عليه كلامه، رغم أن كلامه كله ينطق بخلافه ويصرح بإرجاع الأسماء والصفات نفياً أو إثباتاً إلى ما أخبر به الله عز وجل وأخبر به رسوله ﷺ ؟ كيف يدعى عليه مثله هذا وهو منه برئ براءة الذئب من دم ابن يعقوب؟ وأخيراً هل يجوز لنا أو يليق بنا أن نغتر بعد هذا التحقيق بقول الإمام البنا رحمه الله: «ونحن نعتقد أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تبارك وتعالى أسلم وأولى بالاتباع حسماً لمادة التأويل والتعطيل فإن كنت ممن أسعده الله بطمأنينة الإيمان وأثلج صدره برد اليقين، فلا تعدل به بديلاً، ونعتقد إلى جانب هذا أن تأويلات الخلف لا توجب الحكم عليهم بكفر ولا فسوق ولا تستدعي هذا النزاع الطويل بينهم وبين غيرهم قديماً وحديثاً، وصدر الإسلام أوسع من هذا كله وقد لجأ أشد الناس تمسكاً برأي السلف رضوان الله عليهم إلى التأويل في عدة مواطن وهو الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه»، ثم ذكر الأحاديث الثلاثة التي

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية ص٣٠، ٣١.

بسطنا القول فيها وفي الرد عليها[١] ؟ اللّهم لا ... فلا السلف قالوا بالسكوت والتفويض لمعاني الصفات، ولا الإمام أحمد لجأ للتأويل، ولا قائل هذه العبارة التزم برأى السلف ولم يعدل به بديلاً، بل راح يمزج ويقارب بين آراء السلف والخلف، وبينهما من الخلاف بُعد المشرقين والحق أن الذي خلق هذا الشقاق والنزاع الطويل حتى هذه الأيام هو البعد عن طريق السلف فى معرفة معانى الصفات وعدم تأويلها، وفي إجراء هذه الصفات على ظاهرها وعدم تفهم السلف فى هذه الأمور المهمة من عقيدة التوحيد وهى عقيدة بسيطة وسهلة وميسورة لا تكلف فيها ولا تعقيد، كما خلق هذا الشقاق والنزاع الطويل أيضاً ما ذهب إليه البنا وأمثاله من التهوين من شأن هذه الأمور العقدية الخطيرة وأمثالها مما يكون الخلاف فيها اختلاف تضاد، وكذا محاولة الخلط فيها بين فهم السلف الصحيح وبين شطحات الخلف وتكلُّف الجمع بين آراء هؤلاء وأولئك رغم اتساع الخرق بينهما، حتى ضاق صدر الإسلام ذرعاً تجاه هذا التخبط واللبس في دين الله وصفاته سبحانه جل فى علاه.

وما ذكرناه هنا أظنه كافياً للرد على الأستاذ سعيد حوى فى مشاركته أستاذه البنا فى نسبة التأويل للإمام أحمد واتهامه به، وفيه يقول:

«ألا ترى أهل السنة والجماعة لابد أن يردوا، ولابد أن يؤولوا، وهذا الإمام أحمد وهو أبعد الناس عن التأويل نقل عنه ــ كما ذكر ابن كثير في البداية والنهاية ــ تأويله لقوله تعالى: ﴿ وجاء ربك ﴾[٢] فقد روى البيهقي عن ابن السماك أن أحمد ابن حنبل تأول قول الله تعالى ﴿ وجاء ربك ﴾[٣] أنه جاء ثوابه»[٤] .

والحق أن هذه الرواية التى جاء بها الأستاذ سعيد حوى ليدافع بها عن أستاذه بالحق وبالباطل .. يشوبها أيضاً الريب ويحيط بها الشك من كل جانب لعدة أسباب

(١) مجموعة الرسائل للإمام حسن البنا ص٣٣٠.

(٢) ، (٣) الفجر: ٢٢.

(٤) الإجابات للأستاذ سعيد حوى ص٩١ عن البداية والنهاية فى ترجمة أحمد ٣٢٧/١٠.

أهمها:

١- أن ذلك يتعارض مع مذهب أحمد في هذا، وما صرح به من نصوص تدل كلها على الإثبات بلا تأويل كما يتناقض مع ما سقناه له منذ قليل، بل ويتناقض مع مع كلام الأستاذ سعيد حوى نفسه الذي برأه أولاً من ساحة التأويل فقال:

«وهو أبعد الناس عن التأويل» ثم اتهمه به ثانياً، وله في أستاذه البنا الذي ساق هذه العبارة بمعناها[١] المثل الأعلي، فكيف يكون الإمام أحمد أبعد الناس عن التأويل ثم يثبت عنه ذلك؟

٢- أما الثاني فلأن هذه الرواية أيضاً والتي ساقها الأستاذ سعيد حوى من رواية البيهيقي ينطبق عليها ما ذكره سماحة الشيخ ابن باز في تنبيهاته قائلاً:

والجواب عن ذلك: أن «ما وقع في كلام البيهقي رحمه الله في كتابه الاعتقاد من هذه الأمور هو مما دخل عليه من كلام المتكلمين وتكلفهم، فراج عليه واعتقد صحته، والحق أنه من كلام أهل البدع لا من كلام أهل السنة»[٢] بل ورد عنه رحمه الله قوله «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القران والحديث»[٣] هذا عن رواية ابن السماك في البيهقي، وابن كثير لم يزد على أن ذكرها عنه. ونفسح المجال هنا لابن القيم كي يزيح هو الآخر هذه التهمة ويزيل هذه الظلمة ويحقق هذه المسألة التي نُسب فيها تأويل المجئ إلى الإمام أحمد كذباً وبهتاناً ـ وذلك من خلال رواية أخرى مماثلة حكاها شيخه عن أحمد في رواية حنبل وفيها: «ويجئ تبارك وتعالى، قلت لهم. هذا الثواب قال الله تعالى: ﴿ وجاء ربك والملك صفاً صفاً ﴾[١] إنما يأتي قدرته، وإنما القرآن أمثال ومواعظ وزجر»[٢] فيقول في

---

(١) وهو قوله «وقد لجأ الناس أشد تمسكاً برأى السلف رضوان الله عليهم إلى التأويل في عدة مواطن وهو الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه» مجموعة الرسائل ص٣٣٠» إذ كيف يكون رحمه الله، أشد الناس تمسكا برأى السلف وكيف يثبت عنه التأويل!!؟؟.

(٢) ، (٣) ينظر تنبيهات لابن باز ص٢٣.

صواعقه «وأما الرواية المنقولة عن الإمام أحمد ــ يعني هذه الرواية التى سقناها له منذ قليل ــ فاختلف فيها أصحابه على ثلاث طرق: **أحدها**: أنها غلط عليه، فإن حنبلاً تفرد بها عنه وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرد بما يخالف المشهور عنه فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية، وأبو عبد الله بن حامد وغيره يثبتون ذلك رواية، والتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه هذا إذا كان ذلك فى مسائل الفروع فكيف في هذه المسألة؟ وقالت طائفة أخرى: بل ضبط حنبل ما نقل وحفظه ثم اختلفوا في تخريج هذا النص، فقالت طائفة منهم إنما قاله أحمد على سبيل المعارضة لهم، والإلزام لخصومه بما يعتقدونه فى نظير ما احتجوا به عليه، لا أنه يعتقد ذلك والمعارضة لا تستلزم اعتقاد المعارض صحة ما عارض به.

وقالت طائفة أخرى: بل ثبت عن أحمد بمثل هذا رواية فى تأويل المجئ والإتيان ونظائر ذلك من أنواع الحركة، ثم اختلفوا فى ذلك فمنهم من قصد التأويل على هذا النوع خاصة، وجعل فيه روايتين، والرواية المشهورة من مذهبه ترك التأويل فى الجميع حتى أن حنبلاً نفسه ممن نقل عنه ترك التأويل صريحاً، فإنه لما سأله عن تفسير النزول هل هو أمره أم ماذا؟ نهاه عنه، **وثانيهما**: طريقة القاضى وابن الزاغونى تخصيص الروايتين بتأويل النزول ونوعه. **وثالثهما**: طريقة ابن عقيل: تعميم الروايتين لكل ما يمنع عندهم إرادة ظاهره»[٣] ثم أخذ رحمه الله يحقق فى هذه الروايات جميعها مرجحاً طريقة الخلال فيقول «وطريقة الخلال وقدماء الأصحاب امتناع التأويل في الكل، وهذه رواية ــ يقصد رواية التأويل ــ إما شاذة أو أنه رجع عنها كما هو صريح عنه في أكثر الروايات، وإما أنها إلزام منه ومعارضة لا مذهب»[٤] وهكذا يظهر لنا أن الرواية الثابتة عن أحمد هى منع التأويل، وأن ما عداها إما أنها شاذة وإما أنه رجع

---

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) مختصر الصواعق لابن القيم ص٤٨٢.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ص٤٨٧، ٤٨٨.

(٤) مختصر الصواعق ص٤٨٨ وينظر مجموعة الفتاوى ٥/ ٤٠٠.

عنها وإمـا أنها إلزام منه ومعـارضة، وإما أنها روايات مكـذوبة عليه على نحو ما نص عليه ابن تيمية[1] .

وكلام ابن القيـم هنا يـعضد ضـعف رواية ابن كـثير الـتى ساقـها عن الـبيهـقي وذكرها له الأستاذ سعيد حوى فى إجاباته، بـل ويعضـد ضعفها ويؤكده كما سبق أن قررنا قول ابن باز أن «ما وقع فى كلام البيهـقي رحمه الله فى كتاب الاعتقاد من هذه الأمور هو ممـا دخل عليه مـن كلام المتكلـمين وتكلـفهم فراج علـيه واعتقد صـحته، والحق أنه من كلام أهل البـدع لا من كلام أهل السنة»[2] فإذا أضفنا إلـى هذا ما سبق بيانه من نصوص لـه صحيحة فى إمرار الصفات وعدم تأويلهـا، تأكد لنا عدم صدق هذه الرواية وعدم صحـة نسبتها إلى أحمد وأنهـا غلط عليه، كما أشار ابن الـقيم هنا فى مقدمـة كلامه. فأين هذا كـله مما اختلق عـلى أحمد وراج عنه قـديماً، بل ولا زال يروج عنـه هذه الأيام على يد أسـاتذة يفترض فيـهم التدقيق والـتحقيق النـزيه؟ وكان أولى بـهم أن يـبحـثوا عن الحـق بدلاً مـن أن يبغـونهـا عوجـاً بدفاعـهم عـن البـاطل، ووقوعهم فى الضلال والإضلال؟ والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) مجموعة الفتاوى٥/٣٩٨.

(٢) تنبيهات على ما كتبه الصابونى لابن باز ص٢٣.

الفصل الثالث

مبحث في مجازية الصفات وإخراجها عن ظاهرها

يقول الإمام البنا: وخلاصة هذا البحث أن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق، وهو تأويل بالجملة، واتفقا كذلك على أن كل تأويل يصطدم بالأصول الشرعية غير جائز، فانحصر الخلاف فى تأويل الألفاظ مما يجوز في الشرع وهو هين كما ترى، وأمر لجأ إليه بعض السلف أنفسهم «مجموعة الرسائل ص ٣٣١».

وقد أشرنا من قبل إلى ادعاء الشيخ البنا رحمه الله باتفاق السلف والخلف على القول بالتفويض[1] ـ أى تفويض معنى الصفات بالإضافة إلى كيفياتها ـ إلى الله، وهذا يعنى عنده أن السلف قالوا: أن للصفات معانٍ غير الظاهر لا ندركها[2] ، وهذا ما يستلزمه حتماً القول بالتفويض وقد صرح به البنا هنا فى النص الذى معنا، وأكده حين قرن رأى السلف برأى الخلف وزعم الاتفاق بينهما، وزاده تأكيداً حين ذكر أن الخلف مثلهم فى ذلك مثل السلف تماماً، لكنهم فقط زادوا في تصورهم للمعنى، كقولهم عن اليد أنها للقدرة وعن الوجه أنها للذات[3] .

ومن هنا حكم الشيخ البنا باتفاق الفريقين على أن المراد غير الظاهر المتعارف عليه ونقول: أن هذا القول سقط بعد أن بينا أن مذهب السلف ليس التفويض وإنما هو الإيمان بالصفات علماً وتفويضها كيفاً، كما سقط قول الشيخ أيضاً. «وهو تأويل فى الجملة» إذ أن السلف لم يلجأ كما قلنا إلى ما لجأ إليه الخلف من التأويل المذموم، بل

---

(١) ينظر نصوصه في المسألة الأولى والثانية من الفصل الأول.

(٢) ينظر نصوصه في المسألة الثالثة منه.

(٣) ينظر مجموعة الرسائل ص ٣٢٧.

إن بينهم وبين الخلف في ذلك، بعد المشرقين كما أفضنا القول في ذلك في الفصل الثاني، أما عن قوله بعد ذلك «واتفقا كذلك على أن كل تأويل يصطدم بالأصول الشرعية» فمن المعلوم أن التأويل في الأسماء والصفات فيه تلاعب بكتاب الله كما قلنا وكما قرره ابن القيم في صواعقه وموقف السلف بالنسبة للتأويل في الأسماء والصفات، هو الرفض التام، فكيف حدث الاتفاق بينهما ؟ ومتى؟ ..

إن السلف يرون أن التأويل في الأسماء والصفات غير جائز، والخلف يغرقوا أنفسهم في التأويل على نحو ما صرح البنا نفسه من أنهم «أخذوا يؤولون الوجه بالذات واليد بالقدرة وما إلى ذلك هرباً من شبهة التشبيه»[١] . فأين إذاً هذا الاتفاق المزعوم؟ أما عن قوله رحمه الله: «فانحصر الخلاف في تأويل الألفاظ بما يجوز شرعاً» فهو مترتب على سابقه فالخلاف لم ينحصر في تأويل الألفاظ بما يجيزه الشرع، لأن الشرع لم يجز التأويل الذي أجازه الخلف في الأسماء والصفات إطلاقاً .. وقد رد شيخ الإسلام «ابن تيمية» على القائلين بهذا الرأى المتزعمين له بالهوى قائلاً: «رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف ويقولون إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى، ولكن السلف سكتوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها لمسيس الحاجة إلى ذلك، ويقولون: الفرق أن هؤلاء يعينون المراد بالتأويل، وأولئك ـ السلف ـ لا يعينون لجواز أن يراد غيره»[٢] وهو في معنى ما ذكره البنا تماماً، وعلى هذا يرد ابن تيمية قائلاً: «إن هذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم .. علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك»[٣] .

---

(١) مجموعة الرسائل لحسن البنا ص ٣٢٧.

(٢)، (٣) الفتوى الحموية لابن تيمية ص ٦٤.

وأظن أن هذا واضح وكاف فى الرد على الإمام البنا ومن سار على نهجه، هذا وقد زاد الأمر تجلية وإيضاحاً الشيخ عبد الرحمن الوكيل في كتيبه القيم «الصفات الإلهية بين السلف والخلف» فنبه إلى ذلك بقوله:

«يزعم بعض الناس أن دين السلف فى الأسماء والصفات هو إقرار ألفاظها على ما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، ثم يزعم هؤلاء بعد ذلك أن دين السلف هو إذاً دين الخلف، فالفريقان متفقان ــ هكذا يزعمون ــ على أن هذه الآيات والأحاديث لا تدل على صفات الله سبحانه، فلا خلاف إذاً بين الفريقين إلا في أن السلف أمسكوا عن التأويل مخافة أن يكون المراد معنى آخر، وأما الخلف فرأوا المصلحة فى تأويلها وتعيين المراد منها»[١] أى أن مبدأ اعتقاد أن ظاهر الصفات غير مراد موجود عند كل منهما وقد انفرد السلف عند هؤلاء بمبدأ التفويض، والخلف بمبدأ التأويل وإخراجها إلى المجاز وهو بعينه ما قاله البنا[٢] ومن لف لفه ودافع عنه وسار على هداه، وعليهم جميعاً يرد الشيخ عبد الرحمن الوكيل فيقول:

«وهذا التصوير لمذهب السلف مخالف للحقيقة، وقد نتج إما عن سوء فهم وإما عن سوء نية وكذب»[٣] .

ونتناول في هذا الفصل مسألة إخراج الصفات عن ظاهرها لنقف على هذا الأمر ولنتأمل ما فيه من خطورة على عقيدة التوحيد فى صفات المولى سبحانه، ولكن لا مفر لنا في تناول هذه المسألة من التعرض لعدة نقاط:

أ ــ تحقيق القول في عبارة «أن مراد الصفة غير ظاهرها» .. ونريد بذلك هنا أن نصحح من عبارة «أن مراد الصفة غير ظاهرها» ونتعرف على أصلها، وعلى الذين أساغوا استخدامها لنتحرى بعد ذلك الدقة فى استخدام الألفاظ حتي لا

(١) الصفات الإلهية ص ١٢٩ وينظر المفسرون بين الإثبات والتأويل للمغراوي ١/١٤٠.

(٢) ينظر نصوصه في الفصل الأول ص ٣٢٧، ٣٣١ من مجموعة رسائله.

(٣) الصفات الإلهية ص ١٢٩ وينظر المفسرون بين الإثبات والتأويل للمغراوي ١/١٤٠.

تضل بنـا السبل أو تتفرق بـنا الأهواء. ومن الجدير بالـذكر أن هذه العبارة لم يـقل بها أحد من السلف وإنما هي من ادعاءات بعض المتأخرين كابن خلدون وغيره، يقول د. هراس (أن السلف لم يـكونوا يعمدون إلى تأويل شيء مما ورد من الـصفات مما يوهم ظاهره التشبيه .. ولكن الخلاف. هل كان السلف لا يفهمون معانى هذه الآيات، بل إنما كانوا يقرأونهـا تعبداً فقط دون أن يكون لها مدلول فـى عقولهم أصلاً[١] ، وذلك بعد صرفهم لها عـن ظواهرها، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة لله لاستحالتها في نظر العقل وإفضائها إلى التشبيه؟ هذا ما يدل عليه كلام ابن خلدون»[٢] .. ثم راح ـ رحمه الله ـ يرد على هذه المزاعم ويدحضها قائلاً: ـ «ولكنا إذا تأملنا كلام المقريزي والصابـوني والشوكـاني وغيرهـم فى بيان عقـيدة السلـف استطعـنا أن نفهـم منه أن السلف كانوا يفهـمون معاني هذه الآيات والأحاديث بدليل أنهم كـانوا يثبتون لله ما تضمنـته من صفات ولو كان مـعنى هذه الآيات والأحاديث غـير مفهوم لهم الـبتة لما صح منهم الإثبات، إذ كيـف يثبتون شيئاً لا يعقل معناه، غـاية الأمر أن السلف رضى الله عنهم لم يـكونوا يبحثون فيما وراء هـذه الظواهر عن كنه هذه الصفـات أو كيفية قيامها بذاته تعالى»[٣] .

وفي هذا المجـال لا يسعنـا إلا أن نسوق كلام ابـن تيميـة .. فقد قسـم ابن تيميـة القائلين بجريان الصفات على ظاهرها إلى ست طوائف:

طائفتان قـالوا تجرى على ظواهرها، وطـائفتان قالوا تجري علـى خلاف ظاهرها وطائفتان واقفتان فالطائفتان الذين قالوا تجرى على ظواهرها:

١ـ طائفة المشبهة الذين جعلوها من جنس صفات المخلوقين ومذهبهم باطل.

---

(١) ولا شك أنه ليست هـناك صفة لله في القران أو فى السنـة إلا وساقها الله لحكمة ومنفعـة وغاية. ولولا ذلك لما ساقها ولما ذكرها، لأن كلام الله وكلام رسوله منزه عن العبث واللغو والحشو.

(الرد على من أنكر توحيد الأسماء لعبد الرحمن عبد الخالق).

(٢)، (٣) ابن تيمية السلفي ص ٤٨، ٤٩.

٢- طائفة السلف الذين أجروها على ظاهرها اللائق بالله عز وجل ومذهبهم هو الصواب المقطوع به لدلالة الكتاب والسنة والعقل عليه دلالة ظاهرة إما قطعية وإما ظنية والفرق بين هاتين الطائفتين أن الأولي تقول بالتشبيه والثانية تنكره لتباين صفات الخالق عن صفات المخلوق ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[1] .

وأما الطائفتان الذين قالوا على خلاف ظاهرها وأنكروا أن يكون لله صفات ثبوتية أو أنكروا بعض الصفات، أو أثبتوا الأحوال دون الصفات فهم:

١- أهل التأويل من الجهمية وغيرهم الذين أولوا نصوص الصفات إلى معان عينوها كتأويل اليد بالنعمة والاستواء بالاستيلاء ونحو ذلك.

٢- أهل التجهيل من المفوضة الذين قالوا: الله أعلم بما أراد بنصوص الصفات لكننا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية له تعالى، والفرق بين هاتين الطائفتين أن الأولى: أثبتوا لنصوص الصفات معى لكنه خلاف ظاهرها، وأما الثانية: فيفوضون ذلك إلى الله من غير إثبات معنى مع قولهم: أنه لا يراد من تلك النصوص إثبات صفة لله عز وجل ... إلخ[2] .

ومن ذلك ندرك من هم القائلون أن مراد الصفة غير ظاهرها، كما ندرك من هم المستخدمون لهذه العبارة؟ أنهم إما أهل التأويل من الجهمية وغيرهم وإما أهل التجهيل من المفوضة ــ نعوذ بالله من هؤلاء أو أولئك ــ بينما قال السلف أن مراد الصفات ظاهرها، إذاً فمن الخطأ في حق السلف ــ بل والخطأ الجسيم ــ أن ننسب إليهم عبارة «أن المراد من الصفات غير الظاهر» حتى وإن قصد بها مغايرته للمخلوقين على نحو ما صرح الإمام البنا، وذلك حتى لا يتوهم منها البدعة ومقولة الجهمية أو المفوضة ... وفي ذلك يقول ابن تيمية: «من قال أن الظاهر غير مراد بمعنى أن صفات المخلوقين غير

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) ينظر بتمامه الحموية ص ٦٦، ٦٧ وينظر فتح رب البرية ص ١٠٧، ١٠٨.

مراده قلنا له: أصبت في المعنى لكن أخطأت في اللفظ وأوهمت البدعة وجعلت للجهمية طريقاً إلى غرضهم وكان يمكن أن تقول: تمر كما جاءت على ظاهرها مع العلم بأن صفات الله تعالى ليست كصفات المخلوقين، وأنه منزه مقدس عن كل ما يلزم منه حدوثه أو نقصه»[1] ويكفي هذا إزالة للبس وتصويباً لعبارة البنا ورداً على ما زعمه ونسبه خطأ إلى السلف، وقد كان ينبغي عليه أن يتحرى الدقة في التعبير حتى لا يقع أو يوقع اتباعه وتلامذته من بعده في المحظور، فقد أضحى من المعلوم أن السلف لم يقل أحد منهم بإخراج الصفات عن ظاهرها وحتى على افتراض أنه قد صح عندهم الاعتقاد بأن المراد من الصفات غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق[2] على نحو ما أراد بعض المتأخرين أن ينسبونه إليهم[3] فإن الخلف لا يرون ذلك بدليل

(١) مجموعة الفتاوى لابن تيمية ص ٣٥٨/ ٦. الرسالة المدنية ص١١، ١٢ ط٢ السلفية سنة١٣٩٧.

(٢) وذلك على اعتبار أن الظهور وخلافه يختلف باختلاف أحوال الناس.

(٣) يقول ابن تيمية (واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا اللفظ مجمل، فإن قوله «ظاهرها غير مراد» يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين .. فلا شك أن هذا غير مراد، ومن قال: أن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى، لكن الخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث .. وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: الظاهر غير مراد عندهم» أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا تختص بصفة المخلوقين بل هي واجبة لله أو جائزة عليه جوازاً ذهنياً أو جوازاً خارجياً غير مراد، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف أو تعمد الكذب فما يمكن أحداً قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل ... أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع وبصر ويد حقيقية، وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف ويقولون: إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف (الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص ٦٣، ٦٤) وهذا ما ارتأيناه في كلام البنا هنا، وكذا في قوله «وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل» (مجموعة الرسائل ص ٣٣٠) ... وإن كنا نعتقد ونعترف للبنا بعدم نفيه أو تأويله لصفة الاستواء أو غيرها على حد قوله «نؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل» (مجموعة الرسائل ص ٢٦٩) فالذي يظهر من نصوصه هي طريقة أهل التجهيل من المفوضة الذين قالوا: «الله أعلم بما أراد بنصوص الصفات لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية له تعالى (الحموية ص ٦٦، ٦٧) لجواز أن يراد غيره، ونصوصه في مسائل الفصل الأول تدل على ذلك .. على أننا مع ذلك لا نستطيع أن نعفي البنا أيضاً من الخطأ في استخدامه عبارة «غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق» لكونها توهم البدعة ومقولة الجهمية على نحو ما نقلناه لابن تيمية في المجموع، ولكونها صادرة عن بعض المتأخرين مما يدل على =

اساغتهم للتأويل في الصفات، وقد اعترف البنا نفسه بذلك فساق نصوصاً لبعضهم كالرازى مثلاً ـ رغم تراجع الأخير عن مذهبه ـ فيما نصه: «واعلم أن نصوص القرآن لا يمكن إجراؤها على ظاهرها لوجوه:

ـ أنها دخيلة على السلف على نحو ما صرح ابن تيمية في الفتوى الحموية، كما لا نعفيه أيضاً ـ وهو صاحب مدرسة كبيرة ـ من دمجه بين رأى السلف ورأى الخلف في ذلك رغم اتساع الهوة بينهما على نحو ما أشرنا فى المتن، يقول ابن عثيمين مفصلاً القول في عبارة أن الظاهر غير مراد: إن لفظ «ظاهر» مجمل يحتاج إلي تفصيل، فإن أريد بالظاهر ما يظهر من النصوص من الصفات التي تليق بالله من غير تشبيه فهذا مراد قطعاً ومن قال: إنه غير مراد فهو ضال إن اعتقده في نفسه وكاذب أو مخطيء إن نسبه إلى السلف، وإن أريد بالظاهر ما قد يظهر لبعض الناس من أن ظاهرها تشبيه بخلقه فهذا غير مراد قطعاً، وليس هو ظاهر النصوص لأن مشابهة الله لخلقه أمر مستحيل، ولا يمكن أن يكون ظاهر الكتاب والسنة أمراً مستحيلاً، ومن ظن أن هذا هو ظاهرها فإنه يبين له أن ظنه خطأ، وأن ظاهرها بل صريحها إثبات صفات تليق بالله وتختص به، وبهذا التفصيل نكون قد أعطينا النصوص حقها لفظاً ومعنى ... والله أعلم. (فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن تيمية ص ٦١) وهكذا نجد أن عبارة «غير الظاهر» يكتنفها الكثير من الغموض والإلباس والاحتمالات، خاصة وأن المتعارف عليه عند الخلق جميعاً أن صفات الخالق تختلف عن صفات المخلوقين فلم يكن الأمر فى حاجة إلى كثير عناء أو تعدد افتراضات حتى نفصل ونشقق فى الكلام على هذا النحو، وعلى أي حال فقد كان من الأولى للإمام البنا أن يجري الصفات ـ صفات الأفعال موضع النزاع بين السلف والخلف ـ على ظاهرها اللائق بجلال الله كما يجرى اسم العليم والقدير والرب والإله والوجود والذات ونحو ذلك على ظاهرها اللائق بجلال الله لا أن يخرجها عن ظاهرها زاعماً اتفاق السلف والخلف على ذلك، فإن ظواهر هذه الصفات فى حق المخلوق إما جوهر وإما عرض قائم به ... فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات أن له علماً وقدرة وكلاماً ومشيئة وإن لم يكن ذلك عرضاً (يجوز عليه ما يجوز على المخلوقين من صفات) جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليست أجساماً يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين، وهذا هو المذهب الذي حكاه الخطابي وغيره من السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقين لا يخالفه، وهو أمر واضح ، فإن الصفات كالذات فكما أن ذات الله ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس المخلوقات فصفاته ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فمن قال: لا أعقل علماً ولا يداً إلا من جنس العلم واليد المعهودين قيل له: فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين؟ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته فمن لم يفهم من صفات الرب الذى ليس كمثله شيء، إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه، وما أحسن ما قال بعضهم إذا قال لك الجهمى كيف استوى؟ أو كيف نزل من السماء الدنيا؟ أو كيف يده؟ ونحو ذلك فقل له: ـ كيف هو من نفسه؟ فإذا قال لك: لا يعلم ما هو إلا هو، وكنه الباري تعالى غير معلوم للبشر، فقل له: فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف فكيف يمكن أن ـ

الأول: أن ظاهر قوله تعالى ﴿ ولتصنع على عيني ﴾[1] تقتضي أن يكون موسى عليه السلام مستقراً على تلك العين ملتصقاً بها مستعلياً عليها وذلك لا يقوله عاقل.

والثاني: أن قوله تعالى: ﴿ واصنع الفلك بأعيننا ﴾[2] يقتضى أن يكون آلة تلك الصفة هي تلك العين.

والثالث: أن إثبات الأعين في الوجه الواحد قبيح فثبت أنه لابد من المصير إلى التأويل ..»[3] وبدليل أنهم أخرجوه إلى المجاز، والغريب أن البنا وهو الذى جمع بين السلف والخلف فى ضرورة عدم إجراء الصفات على ظاهرها وهوّن من شأن الخلاف بين هؤلاء وأولئك[4] ـ يعترض هنا على ما ذهب إليه الخلف من أمثال الإمام الرازى قائلاً: «فأما الخلف فقد قالوا: أننا نقطع بأن معانى ألفاظ الآيات والأحاديث لا يراد بها ظواهر ها وعلى ذلك فهي مجازات لا مانع من تأويلها، فأخذوا يؤولون «الوجه» بالذات «واليد» بالقدرة وما إلى ذلك هرباً من شبهة التشبيه»[5] . والحق أن

تعلم كيفية صفة لموصوف لم تعلم كيفيته؟ وإنما تعلم الذات والصفات من حيث الجملة على الوجه الذي ينبغي لك أ . هـ. (الحموية ص ٦٦، ٦٧ باختصار) من هذا نعلم أن عبارة إخراج الصفات عن ظاهرها المتعارف عليه بين الخلق هي من المسلمات بين السلف والخلف ووجودها في مثل هذا المقام يحدث كثيراً من اللبس بين رأي السلف القائل بإجراء الصفات على ظاهره اللائق به جل وعلا وبين رأى الخلف القائل بإخراجها عن ظاهرها إلى المجاز مما يضطره فى نهاية المطاف إلى القول بالتأويل هرباً من شبهة التشبيه على نحو ما صرح البنا فى (مجموعة الرسائل ص ٣٢٧) وشتان ما بين الرأيين. وكان واجباً على البنا ومن تأثر به ودافع عنه أن يوضح ذلك على هذا النحو وأن يميز بين الرأيين لا أن يجمع بين النقيضين.

(١) طه: ٣٩. (٢) هود: ٣٧.

(٣) مجموعة الرسائل ص ٣٢٨ عن أساس التقديس للرازى ومما يؤسف له أن البنا لم يذكر تراجعه. هذا من ناحية . كما نسب ما قاله عن إخراج الصفات عن ظاهرها إلى السلف على نحو ما رأينا فشبه هؤلاء بأولئك من ناحية أخرى.

(٤) وذلك قوله: «وهو هين كما ترى وأمر لجأ إليه بعض السلف أنفسهم» مجموعة الرسائل ص ٣٣١، وقوله: وهو خلاف لا يستحق ضجة ولا إعناتاً» مجموعة الرسائل ص ٣٣٠.

(٥) مجموعة الرسائل ص ٣٢٧.

الخلف لو كانوا معتقدين بعبارة «غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق» لما لجأوا إلى تأويل الصفات وإخراجها لها إلى المجاز. فدل ذلك على تناقضهم وعلى سوء فهمهم وسوء فهم من نقل عنهم. ويحق لنا هنا أن نتساءل: هل ما سقناه هنا للخلف على لسان الإمام البنا هو بعينه ما قصده السلف من أن المراد من الصفات غير ظاهرها المتعارف عليه بين الخلق حتى يجمع بينهما الأستاذ البنا؟ وهل لجأ أحد من السلف لمثل ما سطره الرازى هنا حتى يهون البنا من شأن الخلاف بينهما؟ وهل تم بذلك الاتفاق فعلاً بين السلف والخلف فى هذه الجزئية الخطيرة من عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصفات على نحو ما ادعى الإمام البنا؟ اللَّهم لا. إنما بينهما من الفهم البون الشاسع والفارق الكبير وعلى ذلك فقول البنا بالاتفاق بينهما فى ذلك ادعاء باطل، وإنما الذي أوقعه ـ رحمه الله ـ فى هذا الغموض والتناقض والإلباس هو محاولاته الغير موفقة للجمع بين ما هدى الله إليه السلف، وما ضل بسببه الخلف، كما أوقعه كذلك استخدامه لعبارة «المتعارف عليه بين الخلق» التي تاقض الخلف فيها أنفسهم وهي فى نفس الوقت دخيلة ـ وكذا عبارة «غير الظاهر» ـ على الرعيل الأول من سلف الأمة وتابعيهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وألحقنا بهم فى الصالحين. اللَّهم آمين.

ب ـ الأدلة علي ضرورة اعتقاد أن المراد من الصفات ظاهرها:

ونسوق هنا من الأدلة ما يدحض مفهوم الخلف من أن المراد من الصفات غير ظاهرها وهو ما حاول البنا أن يقارب ويوفق بينه وبين مفهوم السلف عن الصفات، فقد عرفنا فيما سبق ـ ونذكِّر به هنا ـ أن الواجب حيال ما وجب إثباته لله جل وعلا إجراؤه على ظاهره حيث لا مجال للرأى فيه ودليل ذلك النقل والعقل والإجماع:

أما النقل فقوله تعالى: ﴿ نزل به الروح الأمين * على قلبك لتكون من المنذرين *

بلسان عربي مبين ﴾[١] وقوله: ﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربيــاً لعلكم تعقلـون ﴾[٢] وقوله: ﴿ إنا جعلنـاه قرآناً عربياً لعلكـم تعقلون ﴾[٣] وهذا يدل عـلى وجوب فهمه عـلى ما يقتـضيه ظاهره بالـلسان العربى إلا أن يمنع منه دليل شـرعى وقد ذم الله تعالى الـيهود على تحريفهم وبين أنهم بتحريفهم هذا من أبعد الناس عن الإيمان. فقال: ﴿ أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فـريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونـه من بعد ما عقلوه وهم يعـلمون ﴾[٤] وقال تـعالى: ﴿ مـن الذين هـادوا يحرفـون الكلـم عن مواضـعه، ويقولون سمعنا وعصينا ﴾[٥] .

وأما الـعقل: فلأن المـتكلـم بهذه النـصوص أعلم بمراده من غيـره، وقد خاطبـنا باللسان العربى المبين، فوجب قبوله على ظاهره وإلا لاختلفت الآراء وتمزقت الأمة[٦] وقد دل على ذلك الإجماع يقـول القاضى أبو يعلى[٧] فى كتابه «إبطال التأويل»: «لا يجوز رد هذه الأخـبار ولا التشاغل بتـأويلها، والواجب حـملها على ظاهـرها، وأنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من سـائر الخلق ولا يعتقد التشبيه فيها .. إلى أن قال: ويدل على إبطال التأويل أن الصحابـة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولـم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفـوها عن ظاهرها»[٨] «وكذلك قـال أبو المعالي الجوينى[٩] في كتـابه «الرسالة النظامية» : اخـتلفت مسـالك العلمـاء في هذه الظـواهر فرأى بـعضهم تـأويلهـا والتزام ذلـك فى آى الكـتاب، وما يصـح من السـنة وذهـب أئـمة الـسلف إلـى الانكـفاف عن الـتأويـل، وإجراء الـظواهر عـلى مـواردها

---

(١) الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥.

(٢) يوسف: ٢.　　　　(٣) الزخرف: ٣.

(٤) البقرة: ٧٥.　　　　(٥) النساء: ٤٦.

(٦) ينظر القواعد المثلى لابن عثيمين ص ٣٣.

(٧) هو محمد بن الحسين الفراء كان عالماً بالعراق وآية فى معرفة مذهب أحمد سنة ٤٥٨ هـ.

(٨) الفتوى الحموية الكبرى ص ٥٣.

(٩) هو عبد الملك بن عبد الله أبو المعالى الجوينى إمام الحرمين م سنة ٤٧٨ كذا فى الحموية.

وتفويض معانيها إلى الرب. ثم قال: والذى نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً اتباع سلف الأمة ... هم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة، والتواصى بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة»[١] . وقد ساق ابن حجر العسقلانى هذا الكلام بالنص وزاد عليه «أن إجماع الأمة حجة ... وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع»[٢] وذلك بعد أن ذكر نصوص فقهاء العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثورى والأوزاعى ومالك والليث ومن عاصرهم وكذا من أخذ عنهم من الأئمة معقباً على ذلك بقوله: «فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة»[٣] وبمثله أيضاً صرح الخطابى فى «الغنية» ونقله عنه من العلماء من لا يحصي عددهم[٤] . «وقد يقال: إن الدليل العقلي دل على استحالة هذه الظواهر، فلو اعتقدناها كان ذلك مكابرة للعقل، وإن أنكرناها كان ذلك تكذيباً للشرع فوجب ـ إزالة للتعارض ـ إما تأويلها بما يوافق العقل، أو الإمساك عنها. ويقال في الجواب عن ذلك: من الذي سلم لكم أن العقل يحيل هذا أو أنه موافق لمذهبكم في النفي، بل العقل الصريح إنما يوافق ما أثبته الرسول ﷺ، وليس بين المعقول الصريح والمنقول الصحيح تناقض أصلا»[٥] و «لو كان ما يقوله النفاة لتلك الصفات هو الحق وكان الإثبات مستلزماً للمحال فكيف لم يقل الله ولا رسوله يوماً من الدهر في مدى ثلاث وعشرين سنة كان ينزل فيها الوحى: يا أيها الناس لا تعتقدوا ظاهر ما دلت عليه هذه الآيات والأحاديث. فإن ظواهرها مستحيلة على الله وأن لها معاني أخر غير ما يفهم منها؟!»[٦] على أن أحداً

---

(١) الفتوى الحموية الكبري ص ٥٩.

(٢)، (٣) فتح الباري شرح البخارى لابن حجر ١٣/ ٣٤٦ ط دار إحياء التراث بيروت.

(٤) ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص ٣٤، ٣٥.

(٥) ابن تيمية السلفي د. هراس ص ١٥٩.

(٦) دعوة التوحيد د. هراس ص ٢٠.

من أصحاب الحـديث والسنة والأئمة الأعلام مـا قال بخروج الصفات علـى ظاهرها بل ورد عنـهم خلاف ذلك «قال الـقادر بالله أمير المـؤمنين في مـعتقده المشـهور: وأنه خلق العـرش لا لحاجة، واستوى عليـه كيف شاء لا استواء راحة وكـل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ فهى صفة حقيقة لا صفة مجاز .. وقال أبو عمرو بن عبد البر ... أجـمع علماء الصحابة والتابـعين الذين حمل عنهم التـأويل أنهم قالوا فى تـأويـل قـوله تعالى ﴿ ما يكون من نجوى ثـلاثة إلا هو رابعهم ﴾[١] : ـ هو عـلى العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله»[٢] فذلك إجماع والخروج عليه خروج على الإجماع والله تعالى يقول: ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ... ﴾[٣] .

وبهذا وبعد سوق الأدلة والـرد على الشبه نستطيع أن نقـول أن الإجماع والعقل والنـقل دل علـى إمرار هذه الـصفات عـلى ظـواهرها وأن هـذه هي عقـيدة السـلف الصالـح رضوان الله عليهم. والـقول بخلاف ذلك خطـأ صريح ولبس ظاهـر، وظلم للسلف واضح، بل وخروج على إجماعهم.

جـ ـ ما يستلزمه القول بأن مراد الصفة غير ظاهرها:

نستوضـح معاً هنا الأخطاء الشـنيعة فيما يسـتلزمه القول بأن المراد مـن الصفات غير ظاهـرها لندرك مدى الخطورة التـى عليها من يقـولون بذلك وينسبونـه خطأ إلى السـلف ـ عـلى نحـو ما أوضحـنا ـ زاعـمين أن الـسلف فـى هذا الأمر متفقـين مع الخلف. يـقول ابن القـيم: « إنَّ قصْد المتكـلم من المخاطـب حمْل كلامه عـلى خلاف ظاهره وحقيقتـه ينافى قصد البيان والإرشاد ـ أي الذي في قـول الله تعالى: ﴿ ونزلنا

---

(١) المجادلة: ٧.

(٢) معارج القبول للشيخ حكمي ص ١٣١، ١٣٢/ ١.

(٣) النساء: ١١٥.

عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾[١] وقوله ﴿ والله يقول الحق وهو يهدى السبيل ﴾[٢] وإن تركه بدون ذلك الخطاب خير له وأقرب إلى الهدى»[٣] .

كما أوضح هو وشيخه أن من لوازم القول بذلك أيضاً «أن يكون الله سبحانه قد أنزل فى كتابه، وسنة رسوله ﷺ من هذه الألفاظ ما يضلهم ظاهره، ويوقعهم فى التشبيه والتمثيل، ومنها أن يكون قد ترك بيان الحق والصواب ولم يفصح به بل رمز إليه رمزاً وألغزه إلغازاً .. ومنها أن يكون قد كلف عباده ألا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها وظواهرها، وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه، ولم يجعل معها قرينة تفهم ذلك ... ومنها أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النبأ العظيم الذى هو من أهم أصول الإيمان، وذلك إما جهل ينافى العلم، وإما كتمان، ولقد أساء الظن بخيار الأمة من نسبهم إلى ذلك .. ومنها أنهم التزموا لذلك تجهيل السلف، وأنهم كانوا مقبلين على الزهد والعبادة والورع والتسبيح وقيام الليل، ولم تكن الحقائق من شأنهم، ومنها أن ترك الناس من إنزال هذه النصوص كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب فإنهم ما استفادوا بنزولها غير التعرض للضلال، ولم يستفيدوا منها يقيناً ولا علماً لما يجب لله ويمتنع عليه ... ومما يبين ذلك أن الله تعالى وصف كتابه بأوضح البيان وأحسن التفسير فقال تعالى: ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾[٤] فأين بيان المختلف فيه والهدى والرحمة فى ألفاظ ظاهرها باطل»[٥] ومعلوم أن كل هذه لوازم باطلة.

---

(١) النحل: ٨٩.

(٢) الأحزاب: ٤.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٣٨.

(٤) النحل: ٨٩.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٤٠، ٤١ باختصار.

بل ومـن الأدلة التـي ساقهـا ابن القـيم علـى منع الـتأويل وإخـراج الصفـات عن ظاهرها أن كـمال علم المتكلم وفـصاحته وبيانه ونـصحه ـ وهو الله ـ يمتنـع عليه أن يريد بـكلامه خلاف ظاهره وحـقيقته، وعقـد لذلك فصلاً، ومـنها أن كمال تيـسيره للذكر ينافي حمله على التأويل المخالف لحـقيقته وظاهره، ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدَّكر ﴾[1] وعقد لذلك فصـلاً ومنها: اشتمال الكتب الإلهـية على الأسماء والصفات أكثر مـن اشتمالها على ما عداه .. لـشرف متعلقها وعظمـته وشدة الحاجة إلى معرفته، فكانـت الطرق إلى تحصيل معرفته أكثر وأسهـل وأبين من غيره، وهذا من كمال حكمة الرب تبـارك وتعالى وتمام نعمته وإحسانه فهو لم يـذكر لعباده من صفة ملائكته وشأنهم وأفعالهم عشر معشار ما ذكر لهم من نعـوت جلاله وصفات كماله فإذا كانت هذه قابلـة للتأويل، فالآيات التى ذكر فيها الملائـكة أولى بذلك ... وعقد لذلك فصلاً، ومنـها بيان أنه لا يأتي المعطل لـلتوحيد العلمي الخبري بتأويل إلا أمكن المشرك المعطل للتوحيد العملي أن يأتي بتأويل من جنسه .. ومنها بيان أن أهل التأويل لا يمكنهم إقامة الدليل السمعي على مبطل أبداً، فإن كل مبطل أنكر على خصمه شيئاً من الباطل قد شاركه في بعضه أو نظيره، فإنه يتمكن من دحض حجته، لأن خصمه تسلط عـليه بمثل ما تسـلط هو به عليه، وذلك مـن أعظم آفات التأويل. وعـقد لذلك فصـلاً[2] .

د ـ الوقوع في القول بمجازية الصفات:

إن القول بـأن مراد الصفة غـير الظاهر أوقـع البنا رحـمه اللهَ حين جمع بـين فهم السلف والخلف في قـوله: « وخلاصة هذا البحث. أن السلف والخلـف قد اتفقا على

(١) القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠.

(٢) مختصر الصواعق ص ٤٢:٩٧ وقد أخذنا فقط بعض عناوين الفصول ورءوسها وينظر بتمامه فى الصواعق.

أن المراد غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق وهو تأويل في الجملة»[1] فيما فر منه من القول بمجازية الصفات، هذا القول الذى نسبه إلى الخلف وبرأ منه ساحة السلف حين قال: «فأما الخلف فقد قالوا: أننا نقطع بأن معانى ألفاظ الآيات والأحاديث لا يراد بها ظواهرها، وعلى ذلك فهى مجازات لا مانع من تأويلها، فأخذوا يؤولون «الوجه» بالذات و«اليد» بالقدرة، وما إلى ذلك هرباً من شبهة التشبيه»[2] ذلك أن الذى قال بأن المراد من الصفات غير ظاهرها فأول فيها ثم بنى على ذلك القول بالمجاز فى الصفات إنما هم الخلف، والسلف من هذ براء، براءة الذئب من دم ابن يعقوب، والذي يقول: أن السلف قد أخرج الصفات عن ظاهرها يتهمهم ضمنا بالقول بالمجاز ويشبههم في ذلك بالخلف وبالتالي فهو يناقض نفسه ويوقعها في الحرج، بل ويخرج على إجماع علماء الأمة وهو لا يدرى. ذلك أن المجاز بنوعيه سواء كان لغوياً أو عقليا فيه خروج عن الظاهر، فالمجاز اللغوى كما عرفه علماء البلاغة هو: «الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فى اصطلاح التخاطب .. مع قرينة عدم إرادته»[3] والمجاز العقلى هو «إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول، أى بقرينة صارفة عن إرادة الظاهر، لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره إلى غيره»[4]. وبعد أن عرفنا أن القول بأن مراد الصفات غير ظاهرها يؤدى إلى القول بمجازية الصفات بقى أن نعرف: من يا ترى هؤلاء القائلون بالمجاز؟ .. إنهم ـ وبكل أسف وكما سبق أن أوضحنا ـ النفاة لصفات الله على ما تقتضيه عقولهم فيما وافق الكتاب والسنة، وقد اختلفوا فى ذلك «فأكثرهم نفوه وخرّجوا ما جاء منه على المجاز، وبعضهم توقف فيه وفوّض علمه إلى الله مع نفي دلالته على شيء من الصفات»[5] وفى ذلك مخالفة

(١) مجموعة الرسائل ص ٣٣١.

(٢) نفس المصدر ص ٣٢٧.

(٣) بغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدى ص ٨٧/٣.

(٤) نفس المصدر ص ٥٦/١.

(٥) ينظر فتح رب البرية لابن عثيمين ص ٩٢.

صريحة لطريقة أهل السنة وخروج على إجماعهم «قال أبو عمرو ابن عبد البر إمام أهل المغرب: .. أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القران والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع ـ الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج ـ فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئا فيها على الحقيقة ويزعم أن من أقربها مشبه وهم من عند من أقربها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وهم أئمة الجماعة»[١] والخروج عليهم أيضاً فى هذا خروج على الإجماع، إذاً فالأمر ليس هيناً على نحو ما تصوره الإمام البنا. يقول د. عمر الأشقر: ـ «حاول بعض المعاصرين كالشيخ حسن البنا وحسن أيوب وغيرهما أن يهونوا من خطيئة هؤلاء الذين عرفوا باسم الخلف، وأن يقربوا بين وجهة نظر السلف والخلف التى يجب أن تظهر وتدرك. إن مذهب الخلف الزاعمين أن ظاهر الصفات غير مراد، المؤولين لها مذهب بعيد عن الصواب، ولا لقاء بينه وبين مذهب السلف ولا يشفع لهم حسن نيتهم، فحسن النية لا يجعل الباطل حقا»[٢] .

بل إن «مما يدل على إثبات السلف للصفات وأنهم ليسوا على وفاق مع أولئك المتأولين أن أولئك المتأولة كانوا خصوماً للسلف وكانوا يرمونهم بالتشبيه والتجسيم لإثباتهم الصفات ولو كان السلف يوافقونهم فى عدم دلالة النصوص على صفات الله لما جعلوهم خصوماً لهم يرمونهم بالتشبيه والتجسيم وهذا ظاهر ولله الحمد»[٣] .

لقد تكلم ابن القيم عن المجاز في الصفات فيما يقرب من اثنتين وثمانين ومائتى صفحة استطاع فيها بحمد الله أن يكسر طاغوت المجاز من خمسين وجهاً. وذلك فى

---

(١) الفتوى الحموية ص ٥١ والقاعدة المراكشية ١٩٨/٥ من مجموعة الفتاوى لابن تيمية وينظر ٢٢١/٣ وما بعدها من المجموع أيضاً.

(٢) العقيدة في الله د. عمر الأشقر ص ٢٠١.

(٣) فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص ٦٢.

إحدى وثمانين صفحة من صواعقه ثم راح يسرد عشرة من الأمثلة يبطل فيها دعوى المجاز في صفات الله، وكانت أولى هذه الأمثلة هي قوله تعالى ﴿ وجاء ربك ﴾[١] فرد مجازه من عشرة أوجه ـ وتصلح كلها أن تكون جواباً لما نسبه الأستاذ سعيد حوى للإمام أحمد بن حنبل زوراً وبهتاناً ـ وثانيها عن «الرحمن» ورد مخرج ظاهرها إلى المجاز من عشرين وجهاً، ثم تناول قوله: ﴿ استوى على العرش ﴾[٢]، ورد القائلين بالمجاز فيها من اثنين وأربعين وجهاً في اثنتين وعشرين صفحة، ثم صفة اليد وردَّ على مدعى إخراجها عن ظاهرها إلى المجاز من عشرين وجهاً، في ست عشرة صفحة، ثم صفة الوجه من ستة وعشرين وجهاً، ثم قوله ﴿ الله نور السموات والأرض ﴾[٣] فرد على مخرجها إلى المجاز من أربعة عشر وجهاً، ثم صفة الفوقية من سبعة عشر وجهاً، والنزول من أربعة عشر وجهاً، والمعية من أربعة وجوه، ثم صفة النداء[٤]. والحقيقة أن الكتاب كله ـ وهو عبارة عن ثمان وأربعين وستمائة صفحة ـ رد على المتأولة والمعطلة بل هو عمدة في هذا الباب، وقد خص ابن القيم ـ رحمه الله ـ الجزء الثاني كله من كتابه الصواعق للحديث عن طاغوت المجاز وإخراج الصفات عن ظاهرها، وصدَّره بقوله: أن «هذا الطاغوت لهج به المتأخرون، والتجأ إليه المعطلون، وجعلوه جنة يتترسون بها من سهام الراشقين ويصدون عن حقائق الوحي المبين»[٥] مبيناً فيه ما هو معلوم من اللغة بالاضطرار من كون «أكثر الألفاظ المستعملة فيما وضعت له لم تخرج عن أصل وضعها. وجمهور القائلين بالمجاز معترفون بأن كل مجاز لابد له من حقيقة فالحقيقة عندهم أسبق وأعم وأكثر استعمالاً، وقد اعترفوا بأنها الأصل، والمجاز على خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا عند تعذر الحمل على

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) الأعراف: ٥٤ وغيرها.

(٣) النور: ٣٥.

(٤) ينظر مختصر الصواعق المسلة لابن القيم من ص ٢٨٤ : ٥٠٥.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٢٨٤.

الحقيقة ـ أو تعذر الجمع بين النصوص المتعارضة، أو لوجود قرينة تصحب الكلام تدل على أن قائله لا يريد ظاهره ـ ولو كانت اللغة أو أكثرها مجازاً لكان المجاز هو الأصل وفي هذا من إفساد اللغات والتفاهم ما لا يخفى»(١) .

على أن من معظم الأمور الموقعة في التهلكة من جراء القول بالتأويل وإخراج الصفات عن ظاهرها إلى المجاز ـ كما سبق أن أشرنا ـ أن أهله لا يمكنهم إقامة الدليل السمعي على مبطل أبداً فـ «من المعلوم أن كل مبطل أنكر على خصمه شيئاً من الباطل قد شاركه في بعضه أو نظيره، فإنه لا يتمكن من دحض حجته، لأن خصمه قد تسلط عليه بمثل ما تسلط هو به عليه فإذا استدل المتأول مثلاً على منكري المعاد وحشر الأجساد بنصوص من الوحي، أبدوا لها تأويلات تخالف ظاهرها وحقائقها، وقالوا لمن استدل عليهم: تأويلنا لهذه الظواهر كتأويلك لنصوص الصفات، ولا سيما فإنها ـ أى الصفات ـ أكثر وأصرح، فإذا تطرق التأويل إليها فهو إلي ما دونها أقرب تطرقاً ... إلخ وهكذا فقد بان أنه لا يمكن لأهل التأويل أن يقيموا على مبطل حجة من كتاب ولا سنة، ولم يبق إلا نتائج الإنكار وتصادم الآراء لا سيما وقد أعطى الجهمي من نفسه أن أكثر اللغة مجازاً .. بل لا يمكن لأرباب التأويل أن يقيموا على مبطل حجة عقلية أبداً، وهذا أعجب لأن الحجج السمعية مطابقة للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح بل هما أخوان»(٢) .

وليت الأمر يقتصر على هذا بل إن المتكلم فى الصفة لو قال أنها مجاز مراد بها غير ظاهرها للزم إنشاء وضع جديد لذلك اللفظ .. فإذا قال القائل: اليد مجاز فى القدرة والاستواء مجاز فى الاستيلاء، والرحمة مجاز فى الإنعام، والغضب مجاز فى الانتقام .. إلخ كان حكمه على الله ورسوله أنه أراد بهذه الألفاظ خلاف معانيها المفهومة منها عند التخاطب وهذا ضد البيان والتفهيم، وهو بالتلبيس أشبه منه بالتبيين،

(١) نفس المرجع ص ٣٠٠، ٣٠١.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٦٨ : ٧٠ باختصار.

فتعالى عنه أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين، وقد صرح الناس قديماً وحديثاً بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره، قال الشافعي: وكلام رسول الله ﷺ على ظاهره وقال صاحب «المحصل» في الباب التاسع من أحكام اللغات .. لا يجوز أن يعني الله سبحانه بكلامه خلاف ظاهره .. ثم أجاب عن شبه المنازعين بأن قال: لو صح ما ذكرتموه لم يبق لنا اعتماد على شيء من أخبار الله تعالى لأنه ما من خبر إلا ويحتمل أن يكون المراد به غير ظاهره وذلك ينفي الوثوق[١] .

وفي اللغة ألفاظ تطلق على الخالق والمخلوق، فلو جعلنا صفات الله وأسمائه من المجاز ـ مراد بها غير الظاهر ـ لكانت هذه الصفات حقيقة للمخلوق مجازاً للخالق، وهذا من أبطل الأقوال وأعظمها تعطيلاً، فلا يكون رب العالمين موجوداً حقيقة ولا حياً حقيقة ولا مريداً حقيقة ولا قادراً حقيقة ولا ملكاً حقيقة ولا رباً حقيقة، وكفى أصحاب هذه المقالة بها كفراً، وبديهي أن يكون هذا القول لازماً لكل من ادعى المجاز في شيء من أسماء الرب وأفعاله، فإنه إنما فر إلى المجاز لظنه أن حقائق ذلك مما يختص بالمخلوقين، ولا فرق بين صفة وصفة وفعل وفعل[٢] .

على أن القول بالمجاز في الصفات يؤدى لا محالة إلى جواز نفيها «لأن علامة المجاز صحة نفيه»[٣] كما في إطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع، ومن الـ «معلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاق النفي على ما أثبته الله تعالى من الأسماء الحسنى والصفات بل هذا جحد للخالق وتمثيل له بالمعدومات»[٤] .

إن من أعظم وسائل التعطيل لصفات الله جل وعلا: القول في الصفات بأنها مجاز ومراد بها غير ظاهرها، لأن ذلك سيكون «ذريعة لنفي كثير من صفات الكمال

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٣٨، ٣٣٩ بتصرف.

(٢) ينظر نفس المرجع ص ٣١٠.

(٣) مجموعة الفتاوى لابن تيمية ٣/٢١٩.

(٤) القاعدة المراكشية لابن تيمية ٥/١٩٧ من مجموعة الفتاوى.

والجمال .. ونفي ما ثبت في كتاب الله وسنة رسوله لا شك أنه محال»[١] . فإن قيل: إذا منعتم المجاز في آيات الصفات فما معنى الحقيقة فيها؟

فالجواب: أن الصفات تختلف حقائقها باختلاف موصوفاتها فللخالق جل وعلا صفات حقيقية تليق به، وللمخلوق صفات حقيقية تناسبه وتلائمه، وكل من ذلك حقيقة في محله.

«وحاصل تحرير الحق في مسألة آيات الصفات على وجه إشكال فيه ـ على نحو ما أجمل الشيخ الشنقيطي ـ مبني على أمرين:

الأول: الإيمان بكل ما ثبت في الكتاب العزيز والسنة الصحيحة على وجه الحقيقة لا المجاز»[٢] إذ «لو كان يراد بها ذلك لبادر النبي ﷺ إلى بيانه لأنه لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة إليه كما تقرر في الأصول، ولا سيما في العقائد»[٣] .

«**الثاني**: نفي التشبيه والتمثيل عن كل وصف ثبت لله في كتاب الله أو سنة صحيحة فمن نفي وصفاً أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ فهو معطل ومعلوم أنه لا يصف الله أعلم من الله ولا يصف الله بعد الله أعلم به من رسول الله ﷺ ﴿أأنتم أعلم أم الله﴾[٤] ومن شبه وصف ربه بصفات المخلوق فهو مشبه ملحد، وكل تعطيل ناشيء عن تشبيه، ومن آمن بصفات الله منزهاً له عن التشبيه والتمثيل بصفات الحوادث فهو مؤمن موحد سالم من ورطة التشبيه والتعطيل، جامع بين الإيمان والتنزيه»[٥] .

* * *

---

(١) منع جواز المجاز لمحمد أمين الشنقيطي ص ٣.

(٢) منع جواز المجاز لمحمد أمين الشنقيطي ص ٥٤ وينظر دعوة التوحيد د. خليل هراس ص ١٥ : ١٩.

(٣) نفس المصدر ص ٦٢.

(٤) البقرة: ١٤٠.

(٥) منع جواز المجاز لمحمد أمين الشنقيطي ص ٥٤ وينظر دعوة التوحيد د. خليل هراس ص ١٥ : ١٩.

خاتمـــة

وبعد الكلام عن مسائل التفويض والتأويل وجعل مراد الصفة علـى غير ظاهرها هيا بنا نتأمل معاً ما جناه القول بذلك على أصحابه:

أولاً: ــ روح التنـاقض: فإنه فضلاً عـن عظم الذنب لعدم اعتناق فـهم السلف الصالح على نحو ما أوضحنا لمن قامت عليه الحجة، فإن التناقض يحيط بالقائل به من كل جانب ونأخذ على سبيل المثال ما ذكرناه في مبحثنا هذا للإمام البنا.

التناقض الأول: ــ

معلوم أن التفويض شيء والتأويل شـيء آخر وإخراج الصفات عن ظـاهرها إلى المجاز شـيء ثالث، ويـختلـف كل واحد منها عـن الآخر، إذ لكـل معناه ومفهومه وأسبابه الخاصـة به، ومع هذا نرى الإمام البنـا ــ وكذا السائرين علـى دربه كالأستاذ سعيد حوى وغيره ـــ يقول بالتفويض تارة، فيذكر: «أن البحـث في مثل هذا الشأن مهـما طال فيه الـقول لا يـؤدى فى الـنهايـة إلا إلى نتـيجـة واحدة هى الـتفـويض لله تعالى»[1] ثم ينسب ذلك إلى السلف[2]، وبالتأويل أخرى، فـيقول رحمه الله: «وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلـف والخلف على أصل التأويل»[3] وبأن المراد من الصـفة غير ظاهر معناهـا ثالثة فيقول: ــ وخلاصة هـذا البحث أن السلف والخلف قد اتـفقا على أن المراد غير الـظاهر المتعارف عليـه بين الخلق»[4] بل إن الإمـام البنا يـجمع بين هذه الثلاث ويـزكيها فى أقل مـن صفحتين همـا ص ٣٣٠، ٣٣١ من مجموعة رسـائله. وهذا هو التناقض الأول.

والتناقض الثاني: أنه ــ رحمه الله ــ ينسب كل هـذا للسلف والخلف على حد

---

(١)، (٢) مجموعة الرسائل للإمام حسن البنا ص ٣٢٩.

(٣) نفس المصدر ص ٣٣٠.

(٤) نفس الصدر ص ٣٣١.

سواء، والنصوص السالفة الذكر تبين هذا، وذلك على الرغم من اختلاف منهج السلف عن منهج الخلف وتباينهما إذ البون بينهما شاسع والفارق بينهما كبير على نحو ما أوضحنا.

أما التناقض الثالث: فهو أنه إذا كان ثمة اتفاق أو حتى شبه اتفاق بين فهم السلف وفهم الخلف في مسألة الصفات يصل إلى الحد الذى لا يستحق الخلاف فيما بينهما ضجة ولا إعناتا [١] فلمَ إذاً التفرقة؟ وفيم افترق هؤلاء عن أولئك؟ وما معنى أن يعقد البنا بينهما المقارنات بمثل قوله «إن رأي السلف من السكوت وتفويض علم المعاني إلى الله تبارك وتعالى أسلم وأولى بالاتباع»[٢] .

والتناقض الرابع: أننا أصبحنا لا ندرى إذا أردنا أن نتبع الأسلم أو الأعلم. هل نعتنق تفويض علم الصفات أم نقول بتأويلها أم نتبع طريقة إخراجها عن ظاهرها؟ علماً بأن كل واحدة من هذه الثلاث قال بها السلف والخلف على حد قول البنا وكل من نافح عنه؟ وهل نكون بذلك متبعين للسلف أم سائرين على درب الخلف؟ وماذا لو أحببنا أن نجمع بين الأسلم والأعلم معاً حتى نأخذ بالأحوط فى مسائل العقيدة؟.

والتناقض الخامس: أن تزكية رأي السلف فى السكوت وتفويض علم المعانى إلى الله تبارك وتعالي حسماً لمادة التأويل والتعطيل[٣] فضلا عن أن هذا غير صحيح فإنه يتناقض مع التماس العذر للمتأولين فـي بعض الصفات كأحمد بن حنبل، ـ رغم عدم صحة هذه الرواية ولا إساغتها ـ ونتساءل لمَ لم يحسم الإمام أحمد وهو إمام أهل السنة مادة التأويل والتعطيل هذه، بأن يقول هو الآخر بالتفويض؟ وماذا تعنى عبارة «حسماً لمادة التأويل والتعطيل» وقد أجاز البنا نفسه التأويل ونص عليه في قوله «اتفق السلف والخلف على أصل التأويل»[٤] ؟

---

(١) ينظر مجموعة الرسائل ص٣٣٠.

(٢) مجموعة الرسائل ص ٣٣٠.

(٣)، (٤) نفس المصدر ص ٣٣٠.

التناقض السادس: أن البنا ــ وعلى نحو ما فصلنا القول ــ أنكر اعتقاد السلف بمجازية الصفات التى قال بها الخلف، وأكد على ذلك في الوقت الذي نسب للسلف الزعم بأن «مراد الصفة غير ظاهرها» وهو الطريق المفضى والمؤدى للقول بالمجاز فيكون البنا بذلك قد نفاه عنهم أولاً ثم أثبته لهم بعد ذلك. ألا يكون هذا هو التناقض بعينه؟.

التناقض السابع: أن البنا أثبت التأويل حين قال «اتفق السلف والخلف على أصل التأويل»[1] بينما نفاه في موضع آخر حين قال: «نؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل»[2] فأيهما نصدق وبأيهما نأخذ؟ ..

إن روح (النزاع والخلاف والجدال والإعنات) على حد تعبير الإمام والذى يخشى هو منها، ويحذر من الوقوع فيها خلقها هذا التناقض العجيب الذي كان من الممكن حسمه فى عبارة واحدة هى «القول بوجوب إثبات الصفات بلا تشبيه ولا تأويل، ونفي معرفة كنهها وكيفية قيامها بذاته سبحانه من غير تعطيل» وهذا هو مذهب سلف الأمة. لقد صان الله العقيدة الإسلام فى الصدر الأول عن المفاسد والتشويش حتى ظهرت البدع والفرق. فكان الانحراف الخطير، ومن نتائجه القول بالتأويل والزعم بأن رأى السلف أسلم والخلف أعلم ولهذا وجد من يؤمن بأسماء الله دون صفاته، ومن يؤمن بصفات دون صفات، وهذا كله انحراف عن الدين القويم، وتحريف للكلم عن مواضعه واتباع لغير سبيل المؤمنين، وأحسن من ذلك كله أن نعود للحنيفية وعقيدة الفطرة ﴿ فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ﴾[3].
وهذا هو معنى قول عمر بن عبد العزيز: «عليك بدين الأعراب والصبيان في الكتاب» لأن الله فطرهم على الحق، ومن قبله قال عمر: تُركتم على الواضحة ليلها كنهارها

(١) مجموعة الرسائل للإمام حسن البنا ص ٣٣٠.

(٢) نفس المصدر ص ٢٦٩.

(٣) الروم: ٣٠.

كونوا على دين الأعراب والغلمان في الكتاب» «عليكم بدين العجائز».

ثانياً: لوازم شنيعة:

ناهيك عما يترتب على القول بالتفويض أو التأويل أو خروج معانى الصفات عن ظواهرها من لوازم شنيعة ..

إذ أن القول بالتفويض يستلزم كما قلنا: أن الله خاطب عباده بما لا يفهمون معناه وأن يكون نبينا محمد ﷺ وجبريل عليه السلام بل وجميع الأنبياء والملائكة لا يفهمون معانى آيات الصفات، كما يستلزم أن يكون الأنبياء أنفسهم قد تكلموا بما لا يعقلون، وبعثوا بتبليغ العباد وتكليفهم بما لا يفهمون، وأن يكون الله قد أنزل نحو مائة آية عبثاً لا تفيد العباد عقيدةً ولا ديناً، كما أن ذلك يتناقض مع قول الله تعالى: ﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون ﴾[١] وقوله: ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾[٢] كما يستلزم ذلك استجهال السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان ـ هؤلاء المرْضِيّ عنهم ـ وأنهم كانوا يقرأون الآيات المتعلقة بالصفات ولا يعرفون معنى ذلك ولا ما أريد به، وأنه عليه السلام كان يتكلم أيضاً بذلك ولا يعلم معناه[٣] . كما يستلزم تكذيب الله الذى «أمر بتدبر كتابه وتفهمه وتعقله وأخبر أنه بيان وهدى وشفاء لما في الصدور، وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ومن أعظم الاختلاف، اختلافهم فى باب الصفات والقدر والأفعال، واللفظ الذى لا يعلم ما أراد به المتكلم لا يحصل به حكم ولا هدى لا شفاء ولا بيان»[٤] وهذه كلها لوازم شنيعة بإجماع الأمة. كما يستلزم ذلك جعل الصفات من المتشابه، وادعاء التشابه وأنه لا يعلمه إلا الله يستلزم «الإعراض عن ذكره وعدم الاشتغال به، وحاشا لله أن يكون في كتابه ما

(١) يوسف: ٢.

(٢) محمد: ٢٤.

(٣) ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٦٢.

(٤) نفس المرجع ص ١٢٣.

أمر المسلمين بالإعراض عنه، وعدم التشاغل به أو أن يكون سلف الأمة وأئمتها أعرضوا عن شيء من كتاب الله لا سيما الآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته (على الرغم من أن الأمر على خلاف ذلك) فما منها آية إلا وقد روى الصحابة فيما يوافق معناها ويفسروه عن النبي ﷺ و(قد) تكلموا في ذلك بما لا يحتاج معه إلى مزيد ... (وهكذا) أئمة السنة وأخيار الأمة»[١] .

كما يستلزم القول بالتأويل التفرقة بين صفات الله وأفعاله، رغم أن دلالة القرآن على قدرته وعلمه وحياته كدلالته على الاستواء وإثبات الوجه والنزول واليد والمجيء إليه سبحانه، كما تتضمن دعوة القائلين بالتأويل، الجمع بين عشرة محاذير[٢] أهمها:

«(١) اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله محال باطل، ففهموا التشبيه أولاً.

(٢) ثم عطلوا حقائقها بناء منهم على ذلك الفهم الذى لا يليق بهم ولا يليق بالرب سبحانه.

(٣) نسبة المتكلم الكامل العلم الكامل البيان التام النصح ـ وهو الله سبحانه ـ إلى ضد البيان والهدى والإرشاد لأن ذلك يتضمن أنهم كانوا أعلم منه وأفصح وأنصح للناس.

(٤) تلاعبهم بالنصوص وانتهاك حرماتها»[٣] كما أن من أعظم آفات التأويل أن أهله «لا يمكنهم إقامة الدليل السمعي على مبطل أو منكر أبداً كمنكر البعث أو الحشر لأن خصمه قد تسلط عليه بمثل ما تسلط هو به عليه»[٤] وهذه أيضاً كلها لوازم شنيعة.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥/٢٩٦.

(٢) ذكرت مفصلة في السبب الأول من أسباب التأويل بالفصل الثاني من الكتاب فليرجع إليه.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٣٧.

(٤) ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٦٨ وما بعدها.

وكذا القـول بأن مراد الصفـات غير ظاهرهـا ينافي قـصد البيان والإرشـاد كما يستلزم ذلـك أن يكون الله قد أنـزل في كتـابه وسنـة نبيه ﷺ مـن هذه الألفـاظ ما يضلهم ظـاهره ويوقعهم في التـشبيه والتمثيـل. وأن يكون سبحانه قد تـرك بيان الحق ولم يفصح به بل رمز إليه وألغزه إلغازاً. وأن يكون سبحانه قد كلف عباده ألا يفهموا من تلـك الألفاظ حقائـقها وظواهرهـا وكلفهم أن يـفهموا منـها ما لا تدل عليه ولم يجعل معـها قرينة تفهم ذلك كـما أن كمال تيسيره لـلذكر ينافي حمله عـلى التأويل المخالف لحقيقته وظاهره[1] .

كما أن القول بذلك يلزم منه إنشـاء وضع جديد لذلك اللفظ، وأن الله أراد بهذه الألفاظ خلاف معانيها المفهومة منها عـند التخاطـب، كما يلزم القول بذلك أن تكون الصفات حقيقة في المخلوق مجازاً فى الخالق، وهذا من أبطل الأقوال وأعظمها تعطيلاً فلا يكون رب العالمين مـوجوداً حقيقة ولا حياً حقيقة ... إلـخ وفى ذلك من الخطورة على عقيدة التوحيد ما فيه.

فهل نكون بعد ذلك كله منصفين إذا قلنا أن عقيدة مدرسة الإخوان لا تصلح أن تكون مـنهجاً للمـسلمين فى هذا الـزمان وأنه يجب علـيهم أن يرجعوا عـن ذلك إلى عقيدة أهل السنة وسلف الأمة؟ إن ما ذكرناه في هذا المبحث فيه دلالة قاطعة على أن من الأمور أمـوراً لا ينبغـي أن يسعنا فـيها الخلاف أو أن نردد حـيالهاقـاعدة الإخوان الذهبية: «يعذر بعضنا بعضاً فيمـا اختلفنا فيه» وذلك لأن الخلاف في مثل هذه الأمور عظيم وجـد خطير، نبه إليـه الشيخ الطحاوى وحـذر منه فأبان أن فيه ضـرب لكتاب الله بعـضه ببـعض، كما أبـان أن الاختلاف فـي الكتـاب على نوعـين اختلاف عـلى تنزيـله، واختلاف فـي تأويله ثم أوضـح أن «جميع أهـل البدع مختـلفون فى تـأويله مؤمنون ببعضه دون بعض، يقرون بما يوافق رأيهم من الآيات وما يخالفه إما أن يتأوله

(١) ينظر مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٨، ٤٠.

تأويلاً يحرفون فيه الكلم عن مواضعه، وإما أن يقولوا: هذا متشابه لا يعلم أحد معناه فيجحدوا ما أنزله من معانيه، وهو فى معنى الكفر بذلك، لأن الإيمان باللفظ بلا معنى هو من جنس إيمان أهل الكتاب كما قال تعالى: ﴿ مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً ﴾(١) وقال تعالى: ﴿ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني ﴾(٢) ـ أى لا يعلمون ـ إلا تلاوته من غير فهم معناه»(٣) وتوصل من ذلك أن الخلاف هنا من قبيل اختلاف التضاد لا التنوع، وقد بين قبل ذلك أن الأمور التي تتنازع فيها الأمة .. إذا لم تُرد إلى الله والرسول لم يتبين فيها الحق بل يصير فيها المتنازعون على غير بينة من أمرهم فإن رحمهم الله أقر بعضهم بعضاً ولم يبغ بعضهم على بعض وأن «الناس إذا خفى عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إما عادلون وإما ظالمون فالعادل فيهم: الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلم غيره، والظالم: الذي يعتدى على غيره وأكثرهم إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون كما قال تعالى: ﴿ وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم ﴾(٤) وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل أقر بعضهم بعضاً»(٥) .

كما نبه أيضاً على ذلك ابن فوزان عضو هيئة كبار علماء السعودية حين قال: إن «قضية الصفات من قضايا العقيدة التى لا يجوز الخلاف فيها»(٦) .

وتأتى خطورة التنازع في مسائل الصفات فى أنها من أعظم مسائل الاعتقاد والتوحيد ولقد «تنازع السلف في كثير من مسائل الأحكام ولم يتنازعوا بحمد الله في مسائل التوحيد بل أثبتوها وصدقوا بها بغير تأويل ولا تبديل ولا تكذيب، فسمّوا

---

(١) الجمعة: ٥.

(٢) البقرة: ٧٨.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٢٤، ٥٢٥.

(٤) آل عمران: ١٩.　　　(٥) شرح الطحاوية ص ٥٢٠.

(٦) تنبيهات في الرد على من تأول الصفات لابن باز وابن فوزان ص ٥٩.

أهل السنة والجماعة خلافاً لأهل البدعة والافتراق. ذلك أن الخلاف فى الفروع دائر بين الخطأ والصواب وصاحبه دائر بين الأجر مع العذر وبين الأجر مع الشكر، أما الخلاف في أصول الدين فدائر بين الحق والضلال وصاحبه دائر بين الكفر والإيمان وبين الهلاك والنجاة، ولا سبيل إليها إلا باتباع مذهب السلف والمراد بمذهب السلف في العقائد هو ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم وأخيار التابعين لهم بإحسان وأئمة الدين ممن شهد لهم بالأمانة وعرف عظم شأنهم في الدين»[١].

ثالثاً: نحو بعث إسلامي رشيد على منهاج النبوة:

وثمة شبهات قد يثيرها البعض للحيلولة دون الحديث عن هذا الأمر من العقيدة وهو توحيد الله فى ذاته وصفاته وأفعاله. وحتى لا يُظن بنا سوءاً أو يُتقول علينا أننا دعاة فرقة أو أننا نقصد من وراء تجلية هذا الأمر الخطير والجانب المهم فى عقيدة التوحيد التشكيك فى عقائد المسلمين أو تحطيم رموز الحركات الإسلامية كان لزاماً علينا أن نثيرها هنا حتى نرد عليها ونقطع فيها الشك باليقين.

أما الشبهة الأولى: فندع ابن القيم يسردها ويجيب عليها. يقول رحمه الله:«إن قال قائل: الخوض فى مسائل .. الصفات والإيمان يورث التقاطع والتدابر فيجب طرحها والإعراض عنها .. فالجواب .. أن هذا فى المسائل المحدثة فأما هذه المسائل فلابد من قبولها على ما ثبت بها النقل عن رسول الله ﷺ وأصحابه، ولا يجوز لنا الإعراض عن نقلها ورواياتها كما فى أصل الإسلام والدعاء إلى التوحيد وإظهار الشهادتين وقد بينا أن الطريق المستقيم مع أهل الحديث وأن الحق فيما رووه ونقلوه[٢]» هكذا نص عليه ابن القيم عليه من الله سحائب الرحمة والرضوان. ويقول الشيخ

---

(١) المهدي حقيقة لا خرافة لأحمد بن إسماعيل ص ١١، ١٢.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ص ٦٢٥.

ابن باز: «الواجب على المسلمين رد ما تنازعوا فيه في العقيدة وغيرها إلى الله سبحانه وإلى رسوله ﷺ وبذلك يتضح الحق لهم وتجتمع كلمتهم عليه ويتحد صفهم ضد أعدائهم أما بقاء كل طائفة على ما ما لديها من باطل وعدم التسليم للطائفة الأخرى فيما هي عليه من الحق فهذا هو المحذور النهي عنه وهو سبب تسليط الأعداء على المسلمين واللوم كل اللوم على من تمسك بالباطل وأبى أن ينصاع إلى الحق أما من تمسك بالحق ودعى إليه وأوضح بطلان ما خالفه فهذا إلا لوم عليه بل هو مشكور وله أجران أجر اجتهاده وأجر إصابته للحق[1]».

أما الشبهة الثانية: والتي يمكن للبعض أن يثيرها وهي أننا بذلك نحطم رموز الحركات الإسلامية فمعاذ الله أن يكون هذا هو هدفنا. بل إن مقصدنا أسمى من ذلك بكثير، إن مبتغانا النصح لك مسلم، بما هدانا الله إليه عملا بقول رسول الله ﷺ «الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم[2]» وأخذاً بقول ابن رجب الحنبلي رحمه الله «الواجب على كل من بلغه أمر الرسول ﷺ وعرفه أن يبينه للأمة وينصح لهم ويأمرهم باتباع أمره وإن خالف ذلك رأى عظيم من الأمة فإن أمر رسول الله ﷺ أحق أن يعظم ويقتدى به من رأى أى معظم قد خالف أمره فى بعض الأشياء خطأ[3]» وقد فعلنا ذلك بعد أن وجدنا من يستن بسنن الرجال فيقرأ في كتب المحدثين ورسائل المعاصرين ويترك العمل بنصيحة عبد الله بن مسعود: «من كان مستنا فليستن بمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة أولئك أصحاب محمد ﷺ» ونصيحة علي بن أبى طالب كرم الله وجهه: «إياكم والاستنان بالرجال فإن كنتم فاعلين فبالأموات لا بالأحياء»، وعلى ذلك فليس ثمة ما

---

(١) تنبيهات على من تأول الصفات لابن باز وابن فوزان ص ١٧.

(٢) ففي الصحيحين عن جرير بن عبد الله قال: بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم «وعن تميم الداري أن النبى ﷺ قال: الدين النصيحة» ثلاثاً، قلنا لمن يا رسول الله؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» (المسند٤/١٠٢).

(٣) إيقاظ الهمم لابن رجب الحنبلي.

يمنع من اتخـاذ قادة ينظمون العمـل الإسلامي الرشيد حتى يمكّن لدين الله في أرضه، بل لابد مـن ذلك ولكن شريـطة أن يسيروا عـلى الهدى المستقيم، وإلا لوجـب على هؤلاء القادة أن يتمثـلو كلمة أبي بكر وكذا عمر وغيره: «إن أحسـنتَ فأعينونى وإن أسأت فقومونى».

وعلى الـتابعين أن يقـولوا الحق ولو علـى أنفسهـم ولا يخشوا في الله لـومة لائم كما أن عليهم أيضا أن يردوا الأمر إلى نصابه ويرجعونه إلى سلف الأمة وأمنائها على الوحـي. ذلك « أن الله تـعالى أبـي أن يكون الحـق والعـقيدة الـصحيـحة إلا مـع أهل الحديث والآثار لأنهم أخذوا ديـنهم وعقائدهم خلفا عن سلـف وقرنا عن قرن إلى أن انتهوا إلي التابعين وأخذه التابعون عن أصحاب النبى ﷺ وأخذه الصحابة عن رسول الله ﷺ ولا طريـق إلى معرفـة ما دعا إليـه رسول الله ﷺ النـاس من الديـن المستقـيم والصراط القويم إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث [1]».

وبذا يـكون المسـلم بـحق سلـيم العـقيـدة صحيـح العبـادة، بعـيداً عن الـهوى والابتداع فى دين الله سبحانه .

إن المقوت هو افتراض العـصمة فـى هذه الزعامـات ـ إذ تلـك هى عقـيدة الشيـعة ـ وهذا هو قول نـبينا ﷺ: «كل ابن آدم خـطاء» يقول الإمام مالـك بن أنس رحـمه الله: ـــ «كل رجل يؤخـذ من كلامه ويـرد إلا صاحب هذ الـروضة الشريـفة» ويشير لقبره ﷺ، الممقوت هو السيـر وراء أخطاء هذه القيادات مهما وصلت درجة تقواهـا ومهما بلـغت من جليـل أعمالها، وجـعل هذه الأخطاء مـناهج حياة والـعيب يكمن فى الـدفاع عنها وعدم معالجـتها وتداركها وتنبـيه الناس إليها وتحذيـرهم منها.
الممقوت: هو التقليد الأعمى، وهذا علم من أعلام الهدى وهو الإمام أحمد بن حنبل إمام أهـل السنة يـقول لأحد تـلامذته: «لا تقـلدني ولا تقـلد مالـكاً ولا الشافـعى ولا

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص ٦٢٢.

الأوزاعى ولا الثورى وخذ من حيث أخذوا» ويقول : «الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبى ﷺ وأصحابه ثم من هؤلاء من التابعين بخير»، ويقول: «من قلة فقه الرجل أن يقلد فى دينه الرجال» ويقول ابن الجوزى: فى التقليد إبطال منفعة العقل، وهذان هما الإمامان محمد بن الحسن، وأبو الحسن يخالفان شيخهما أبا حنيفة في نحو ثلث المذهب، وكتب الفروع كفيلة ببيان ذلك[1] ، هذا فى أمور الشريعة فما بالك فى أمور العقيدة .. **المقوت:** هو اتباع الهوى وتجنب الهدى، ونظرة تأمل لقول الله سبحانه ﴿ ولو اتبع الحق أهوائهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن ﴾[2] ، وقوله: ﴿ وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾[3] ، نرى أن طريق الحق واحد، وأن طرق الهوى وطرق الشيطان متعددة ومتشعبة، فالاعتصام والخلافة المنتظرة لا ولن تكون إلا طبقاً لهذا الحق المبين الذى قال عنه أحكم الحاكمين ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾[4] ... وقال ﴿ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ﴾ [5] لا ولن تكون إلا على منهاج النبوة والفهم الصحيح للإسلام. **المقوت:** هو الإعراض عن النصيحة وعدم النزول والانصياع للفهم الصحيح المواكب لفهم السلف رضوان الله عليهم وذلك في جو الحب في الله الذي دعا إليه البنا نفسه رحمه الله، وإلا فما فائدة التناصح إن لم يصحح مصيبنا لمخطئنا؟ .. وأين يقع ذلك الذى يتأبى عن النصح من قول الله تعالى متحدثا عن بعض مظاهر النفاق ﴿ وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم ﴾[6] ؟ والحمد لله الذى جعلنا فى هذا المبحث العقدى لا نصدر عن هوىً فى نفوسنا، إنما نتربع فيه على موائد علمائنا الأفذاذ الذين لم يخشوا في الله لومة لائم، أئمة الإسلام وأعلام الهدى وسلف الأمة وربانيوها. **المقوت:** هو الافتتان بالرجال

---

(١) ينظر صفة صلاة النبي ﷺ للألباني ص ١٩، ٢١.

(٢) المؤمنون: ٧١. (٣) الأنعام: ١٥٣.

(٤) النساء: ٥٩.

(٥) الشورى ١٠. (٦) البقرة: ٢٠٦.

ومناهـجهم فيما يـخالف ما كان علـيه سلف الأمة والإصرار والـتمسك بها وكـأنها وحي من السـماء وفي ذلك يقول عـليه السلام: إنه من يـعش بعدي فسيـرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ، وإياكـم ومحدثـات الأمور» ويـقول ابن عـمر رضى الله عـنهمـا:« أيهـا الناس إنـكم ستحثون ويحدث لكم فإن رأيتم محدثة فعليكم بالأمر الأول» «ومن هنا كان إجماع علماء الأمة على وجوب الإنـكار على من ترك الدليل لقول أحد من العـلماء كائنا من كان [١] . وعلى أنــه لا يسـوغ التقليـد إلا فـي مسائــل الاجتهـاد التــي لا دليل عليها [٢]» .

الممقوت: هو الدفاع بالباطـل عن زلات علماء ومجتهدين لو علـموها لتراجعوا عنـها في حيـاتهم وتبـرأوا منها بـعد مماتـهم، والحق أن الذيـن يفعلـون ذلك يحمـلون أنفسـهم وأئمتهـم أوزاراً وأوزاراً مع أوزارهم وهم يحـسبون أنهـم يحسنون صـنعا، وهذا هو الإمـام الشافعـي رحمه الله جاء عـنه قوله: كـل مسألة صـح فيها الخـبر عن رسول الله ﷺ عـند أهل الـنقل بـخلاف ما قـلت فأنـا راجع عنـها في حـياتي وبـعد مماتي».

الممقوت: هوتعظيم الـذوات والمغالاة فى حبهم والإطراء والثناء عـليهم إلى الحد الذي ينسيهـم قولة الحق أو سماعة، وعن ذلك جاء نهيه عليه السلام متحدثا عن نفسه وهو سيد ولد آدم وخاتم الأنـبياء والمرسلين ـ فعن غيـره من باب أولَى: «لا تطرونى كما أطرت النـصارى عيسى بن مريم. إنما أنـا عبد الله ورسوله» وقد نعى الـقرآن على قــوم اتـخــذوا أحبـارهـم ورهـبانـهــم أربـابا مـن دون الله[٣]، يـحـبونهم كحب

(١) يقول الشافعي: أجمع الناس علي أن من استبانـت له سنة رسول الله لم يكن له أن يدعـها لقول أحد. وهذه من أعظم علامات أهل السنة. وينظر ذلك وغيره فى مختصر الصواعق ص ٥٦٣، ٥٦٤.

(٢) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص ٣٩٥.

(٣) اشارة إلى قول الله تعالى: ـ ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبودوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون﴾ [التوبة: ٣١].

الله[١] ويتبعونهم فى مخالفة أوامر الله ونواهيه، وفيهم وفى أمثالهم صدق قول القائل: «حبك للشيء يعمى ويصم ..» ورحم الله ابن عباس حين قال: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء: أقول قال رسول الله ﷺ: وتقولون قال أبو بكر وعمر»، وأحمد حين قال: «عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته ويذهبون إلى رأى سفيان الثورى والله تعالى يقول ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾[٢] . والفتنة: الشرك. لعله إذا رد بعض قوله ـ ﷺ ـ أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك، وقد عمت البلوى بهذا المنكر خصوصا ممن ينتسب إلى العلم[٣] .

ما أحرانا لاتباع الهدى وتجنب الهوى أن نرتبط بالحق الذي جاءنا من عند الله لا بأشخاص قد يخطئون وقد يصيبون، ولقد فقه هذا المعنى علماء الإسلام وها هو الشيخ سعيد النورسى التركى أجزل الله مثوبته يوصى تلاميذه بقوله: إياكم أن تربطوا الحق الذى أدعوكم إليه بشخصي الفاني ولكن عليكم أن تبادروا فتربطوه بينبوعه الأقدس: كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ولتعلموا أنني لست أكثر من دلال على بضاعة الرحمن جل جلاله، وتعلموا أنني غير معصوم، قد يفرط مني ذنب أو يبدو منى انحراف فيتشوه مظهر الحق الذي ربطتموه بي بذلك الذنب أو الانحراف».

ما أحرانا أن ننصت لكلمةٍ قالها أحد تلامذه السلف الأستاذه وشيخه في مسألة وجد أن الحق فيها بجواره دون معلمه وشيخه: «نحن نحب شيخنا ولكن حبنا للحق أعظم» وأن نتذكر مقولة أحد العلماء المخلصين حين عرف خطأه فى مسألة فقال: إذاً

---

(١) إشارة إلى قول الله تعالى: ـ ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حباً لله﴾ [البقرة: ١٦٥].

(٢) النور: ٦٣.

(٣) ينظر فتح المجيد ص٣٩٧.

أرجع وأنـا من الأصاغر، ولأن أكـون ذَنَبًا في الحق أحـب إلى من أن أكون رأسـا فى الباطل».

فما الذي يمنع بعد ذلك إذاً من تصحيـح المسار، وتجديد حركة البعث الإسلامي الرشيـد وتقويم ما أعوج مـن ذلك على هدى مـن منهاج الـنبوة الساطـع وعلى درب سلف الأمة من صحابة النبى الكرام وتابعيهـم بإحسان إلى يوم الدين؟ فاللـهم اجعلنا من هؤلاء، واجعـلنا ممن يقيمـون حدودك، وينتهون عـن نواهيك واحشرنا مـعهم فى مستقر رحمتك، واقـبضنا إليك غير مفتونين ولا خزايا، ولا مـبدلين ولا مغيرين يارب العالمين، اللهم آمين ....

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين أ. هـ.

أهم مراجع البحث

١- الإبانة عن أصول الديانة للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ـــ المكتبة السلفية ـ القاهرة ط ثانية سنة ١٣٩٧.

٢- الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية. مكتبة أنصار السنة المحمدية ـ القاهرة ط ٢ سنة ١٣٦٦.

٣- ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي د. عبد الفتاح أحمد فؤاد. دار الدعوة الإسكندرية سنة ١٩٨٧.

٤- الإجابات للأستاذ سعيد حولى ط دار السلام القاهرة.

٥- اجتماع الجيوش على غزو المعطلة والجهمية لابن القيم الجوزية ـ دار الفكر ـ القاهرة سنة ١٤٠١.

٦- باعث النهضة الإسلامية ابن تيمية السلفي ـ د. محمد خليل هراس ـ ط . ثانية سنة ١٤٠٥ ـ مكتبة الصحابة. القاهرة.

٧- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة للشيخ عبد المتعال الصعيدي ط مكتبة الآداب القاهرة.

٨- تأويل مشكل القرآن ـ لابن قتيبة.

٩- تحكيم الناظر فيما جرى من الاختلاف بين أمة أبي القاسم ـ لصالح بن أحمد ـ مكتبة التوعية الإسلامية ـ القاهرة.

١٠- تنبيهات هامة على ما كتبه الصابوني للشيخ ابن باز ـ مكتبة المعارف الرياض ـ سنة ١٤٠٦.

١١- تنبيهات في الرد على من تأول الصفات للشيخ ابن الباز وابن فوزان ـــ ط الرئاسة العامة لإدارات البحوث العملية والإفتاء بالرياض سنة ١٤٠٥.

١٢- الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية للشيخ عبد الرحمن ناصر السعدي مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٦.

١٣- دعوة التوحيد أصولها والأدوار التي مرت بها. د. محمد خليل هراس مكتبة ابن تيمية ط أول سنة ١٤٠٧.
١٤- دراسات في الآيات وأسماء الصفات لمحمد أمين الشنقيطي.
١٥- ذم التأويل لموفق الدين بن قدامة المقدسي. تحقيق بدر بن عبد الله البدر. الدار السلفية ط أولى سنة ١٤٠٦ هـ.
١٦- الرد على من أنكر توحيد الأسماء والصفات لعبد الرحمن عبد الخالق. الدار السلفية الكويت ط أولى سنة ١٤٠٦ هـ.
١٧- الرسالة التدمرية في تحقيق الإثبات لأسماء الله وصفاته. المكتبة السلفية القاهرة ـ ط ٤ سنة ١٤٠٥.
١٨- الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله لابن تيمية. المكتبة السلفية القاهرة ـ ط ٢ سنة ١٣٩٧ هـ.
١٩- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم الجوزية المطبعة المصرية ومكتبتها.
٢٠- شرح العقيدة الطحاوية للإمام الطحاوي تخريج الألباني مكتبة الدعوة الإسلامية ـ القاهرة.
٢١- الصفات الإلهية بين السلف والخلف لعبد الرحمن الوكيل.
٢٢ العقائد للأستاذ حسن البنا. تحقيق رضوان محمد رضوان ط دار الدعوة القاهرة.
٢٣- العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية. المكتبة السلفية. القاهرة. ط تاسعة سنة ١٣٩٩ هـ.
٢٤- العقيدة في الله. د. عمر الأشقر. مكتبة الفلاح.
٢٥- عقيدة المؤمن للشيخ أبو بكر الجزائري. ط دار الفكر العربي.
٢٦- علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين، لرضا بن نعسان معطي ـ ط أولى سنة ١٤٠٢ هـ مطابع التراث بمكة المكرمة.
٢٧- الفتاوى الكبرى لابن تيمية. دار المعرفة بيروت.
٢٨- فتح الباري لشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني. ط. دار إحياء التراث العربي بيروت. وط دار الريان.

٢٩– فتح رب البرية بتخليص الحموية للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين دار الصفوة القاهرة ـ ط أولى سنة ١٤٠٦ هـ.
٣٠– الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ط ٣ سنة ١٣٩٨ المكتبة السلفية القاهرة.
٣١– فضل علم السلف على الخلف لابن رجب الحنبلي مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.
٣٢– القاعدة المراكشية لشيخ الإسلام ابن تيمية.
٣٣– قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الثمر لمحمد صديق حسن خان القنوجي. دار الكتب السلفية ط أول سنة ١٤٠٤.
٣٤– القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لمحمد الصالح العثيمين ـ دار الكتب السلفية ط أولى سنة ١٤٠٦.
٣٥– كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل التي وصف بها نفسه للحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة تحقيق د. محمد خليل هراس ـ دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٣.
٣٦– مجموعة الرسائل للأستاذ حسن البنا ط دار الشهاب.
٣٧– مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم الجوزية مكتبة المتنبي القاهرة سنة ١٤٠٠ هـ.
٣٨– معارج القبول شرح سلم الوصول للشيخ حافظ بن أحمد حكمي الناشر جماعة إحياء التراث.
٣٩– منع جواز المجاز المنزل للتعبد والإعجاز لمحمد الأمين بن محمد الشنقيطي مؤسسة القرطبي القاهرة.
٤٠– منهج علماء الحديث والسنة من أصول الدين . د. مصطفى حلمي دار الدعوة الإسكندرية سنة ١٩٨٢.
٤١– موافقة صحيح المعقول لصحيح المنقول لشيخ الإسلام ابن تيمية.
٤٢– النصيحة في صفات الرب جل وعلا للعلامة أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي تحقيق زهير الشاويش ـ المكتب الإسلامي ـ ط . ثالثة سنة ١٤٠٣.

محتويات الكتاب

الصفحة

هذا الكتاب

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ثم أما بعد ..

فإن الله تعالى خلقنا لعبادته وطاعته ، وبعث إلينا رسوله لنقتفي آثاره ونسير على منهجه ، واصطفى له خير صحبة ليكونوا لنا مشعل هداية وقدوة طيبة ، فمن وما وافق ذلك فهو على الرحب والسعة ، ومن وما خالفه فلن نعدل بكتاب ربنا وسنة نبينا وفهم سلفنا بديلاً :

وإن هذا الكتاب ـ ويعلم الله ـ ما أراد به صاحبه إلا ابتغاء وجه الله ثم الوقوف على العقيدة الصحيحة فيما يتعلق بمسائل توحيد الله في أسمائه وصفاته ، على ضوء ما جاء في كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ وفهم سلفنا الصالح عليهم الرضوان، وذلك بعد أن كثر فيها اللغط ، وزلت بسببها الأقدام ، وأضحت مثاراً للجدل والقيل والقال مما أدى إلى ضعف سلطانها على القلوب. رغم عدم اختلاف السلف في شيء منها يقول ابن القيم رحمه الله: «تنازع الناس في كثير من الأحكام ولم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد ... وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بياناً وأن العناية ببيانها أهم لأنها من تمام تحقيق الشهادتين ، وإثباتها من لوازم التوحيد » (مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ١٧).

وإننا لعلى يقين أن هذا العمل الذي أهديناه لروح شيخنا الإمام حسن البنا تبرئة لذمته سيقابل بهالات من الإنكار وحملات من التشكيك ، وليس بمستبعد أن ينوه له في ندوات ولقاءات بهدف تهميش هذه القضية العقيدية وأمثالها من جانب وبحجة أن هناك من قضايا المسلمين ما يستحق أن نوليه اهتمامنا بدلاً من ذلك ، من جانب آخر ، بل وليس بمستبعد أن ينال صاحبه سيلاً من السباب وقسطاً من الشتائم بدافع من التعصب المقيت . ألا فليعلم هؤلاء جميعاً أننا نحب الشيخ البنا أكثر من حبهم له ولكن حبنا للحق أعظم . ألا فليعلموا أننا نحبه في الله لا مع الله وشتان ما بين الحبين فالأول من كمال التوحيد والثاني من مظاهر الشرك .

وحسبنا أن يكون هذا العمل زخراً لصاحبه يوم القيامة ، وحسبنا كذلك أنه بلغت ما علمه ربه وأعذر إليه حتى لا يكون ممن يكتمون ما أنزل الله من البينات والهدى فتحل عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، وحسبنا أخيراً أن يكون هذا العمل نوراً للذين يريدون وجه الله ، وأما الذين في قلوبهم مرض وكذا الذين اتخذوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله ، فهو عليهم عمى ، ولا نملك حيال هؤلاء وأولئك إلا أن نردد قول الله جلا وعلا : ﴿ **فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها** ﴾ [الأنعام : ١٠٤] .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .